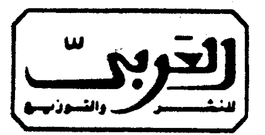


الإعلام
وجرائم البيئة الريفية

دراسة في الإعلام البيئي

دكتور
عبد الفتاح عبد النبي



٦٠ شارع القصر العيني أمام روزاليوسف
ر ١١٤٥١ ، القاهرة
ت : ٣٥٥٤٥٢٩ فاكس ٣٥٤٧٥٦٦

رقم الايداع ٩٢/٩٦٥٤
ISBN : 977/5040/10/8

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الى أبى وأمى
وأولادى وزوجتى
أهدى هذا الجهد العلمى
محبة ووفاء وعرفانا بالجميل

المقدمة

تزايد الاهتمام العالمى خلال العقدين الأخيرين من هذا القرن بشئون البيئة ، وقد شمل هذا الاهتمام ، المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء ، وإن تباينت دواعى هذا الاهتمام بكل منها ، وفقا للمستوى الحضارى والخصوصية التاريخية لكل مجتمع . ففى المجتمعات المتقدمة ، ظهر الإهتمام بقضايا البيئة ومشكلاتها ، نتيجة عمليات التنمية والتطور التقنى الذى حققته هذه المجتمعات ، والذى أثر بشكل كبير على التوازن البيئى لديها وأفقد البيئة هناك الكثير من عناصرها بفعل الإستغلال المفرط لهذه العناصر تحت دافع تحقيق أقصى معدل ممكن للنمو الاقتصادى مما أفضى إلى تصاعد الدعوة إلى إعادة النظر فى هذا المفهوم الاقتصادى الضيق للتنمية ، ليأخذ فى الاعتبار ما يطلق عليه التنمية المستمرة أو المتواصلة ، والتى فى اطارها لايتم التضحية بجيل على حساب جيل آخر ، وانما تراعى العدالة فى اقتسام الثروات الطبيعية بين الأجيال المتعاقبة (١) . وفى ظل هذا الفهم ، ولاعتبارات التقدم الصناعى والتكنولوجى بهذه المجتمعات ، جرى التركيز بصورة مكثفة على قضية التلوث البيئى ، بإعتبارها أهم وأبرز المشكلات البيئية التى تواجه العالم ، ومحاولة نقل هذا الاهتمام إلى كافة شعوب الأرض (٢).

وفى المجتمعات النامية ، تبين ، أن البيئة فيها تتعرض هى الأخرى لمخاطر كبيرة ليس بسبب عمليت التنمية ومشكلات التقدم ، كما هو الحال فى المجتمعات المتقدمة ، إذ أن هذه المجتمعات على اختلافها ، لم تشهد حتى الآن تنمية حقيقية بالمعنى الذى أدى أو يؤدى الى استنزاف البيئة أو اهدارها (٣) . وانما لاسباب ترتبط بأوضاع اجتماعية واقتصادية يغلفها الفقر ، بمعنى آخر أن مشكلات الفقر ، والصراع ، وعدم الاستقرار ، تعد عوامل فاعلة فى التعدى على البيئة واهدارها فى هذه المجتمعات . .

وفى ظروف المجتمع المصرى ، تتعرض مختلف انماط البيئة المصرية لمخاطر وتحديات كبيرة ، تنعكس مباشرة على الأداء الانتاجى والإجتماعى والثقافى العام فى المجتمع ، ولعل ابرز واهم تلك المخاطر والتحديات ، هو ما تتعرض له البيئة الريفية تحديدا فى الحقب الأخيرة حيث تلاحظ بروز الاعتداء عليها ، والتشويه المستمر لها ، واستغلالها استغلالاً فرديا آنيا يحول دون

تجدد مصادرها والحفاظ على حق الأجيال المقبلة فيها ، ويفصح ذلك عن نفسه من خلال مظاهر تجريف الأرض وتبوير مساحات منها ، واستغلالها خارج الانتاج ، وتلويث الأرض والمياه وتبديد الطاقة ومحاكاة أنماط بناء قد لا تكون متلائمة مع بيئة القرية وحركة سكانها وتفاعلاتهم الإجتماعية والإنسانية (٤) .

ولا تخفى المخاطر الكبرى لمثل هذه العمليات وغيرها ، على مستقبل التنمية فى مصر ، خصوصا ، وقد بلغت فى أبعادها حدا أصبح يثير القلق لدى الجهات الرسمية المعنية ، حيث صدرت القوانين والتشريعات لحماية البيئة والموارد الزراعية بصفة خاصة . ومن أهم وأبرز هذه القوانين ، القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، الذى أضاف الى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، كتابا ثالثاً بعنوان " عدم المساس بالرقعة الزراعية والمحافظة على خصوبتها " . وقد نص القانون على حظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة ، وكذلك نص على عدم جواز ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة ، كما نص على أنه لا يجوز إقامة أية مبانى أو منشآت فى الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مبانى عليها ، وأخيراً ، تضمن القانون الحكم بعدم جواز إقامة مصانع أو قمائن طوب فى الأرض الزراعية ، كما يمتنع على اصحاب ومستغلى مصانع أو قمائن الطوب القائمة الاستمرار فى تشغيلها اذا كان ذلك ينطوى على تجريف الأرض الزراعية وفى حالة مخالفة هذه الأحكام ، يعاقب المخالف بالحبس مدة قد تصل الى ثلاث سنوات وغرامة قد تصل الى خمسين الف جنيه عن كل فدان أو عن كل اعتداء ، فضلا عن سلطة الوزير فى وقف المخالفات أو إزالتها بالطرق الإدارية على نفقة المخالف ، وإذا كان المخالف مستأجرا وجب الحكم بإنهاء عقد الإيجار ورد الأرض الى مالكها (٥) .

ومع صدور هذا القانون وغيره من القوانين التى تسعى للمحافظة على الثروة المائية وحمايتها من التلوث أو الاهدار (٦) . وتأسيس الأجهزة والهيئات العلمية المعنية مباشرة بمواجهة قضايا البيئة كجهاز شئون البيئة الذى أسس عام ٨٢ / ١٩٨٣ ، والذى يتبع مباشرة مكتب رئيس الوزراء ويرأسه وزير شئون مجلس الوزراء ، الا أن القضية لا تتحدد فى اصدار التشريعات أو إقامة الأجهزة فحسب وانما تتحدد بصورة أساسية فى تلك الفجوة الهائلة بين الوعى بالقانون والتطبيق أو الفجوة

بين القانون والاجراءات الرسمية وبين القانون المعيشى أو الحياتى للأفراد فى المجتمع . فخلال الفترة من عام ١٩٨٤ - ١٩٨٧ ، على سبيل المثال بلغ متوسط مساحة الأرض الزراعية ، التى تم اهدارها ٤٦٦٨١٧ الف فدان (٧) ، على الرغم من صدور قانون حماية الأرض الزراعية و تشديد عقوبة التعدى عليها مما يشير إلى استمرارية الظاهرة ، وهنا يطرح التساؤل عن أسباب تلك الفجوة الواسعة بين القانون الرسمى والقانون المعيشى فى مجال مواجهة الظواهر البيئية فى مصر ؟ وكيف يمكن معالجتها والتصدى لها ؟.

وقد تتعدد العوامل والأسباب فى هذا المجال ، فقد تعود تلك الفجوة الى طبيعة هذه القوانين ، ذاتها وفى فلسفة وطريقة اصدارها ، أو الى عدم الثقة فى الحكومة ، وخرق أجهزتها لقوانين حماية البيئة ، وتردى الأحوال المعيشية للأفراد وتدنى مستويات الوعى لديهم . . الخ وهنا يبرز التساؤل فى مجال البحث عن المعالجة ، عن دور الاعلام البيئى المصرى ، هل هو موجود أم لا ، وما حقيقة الدور الذى يلعبه فى معالجة هذه الظاهرة والتصدى لما تشهده البيئة الريفية من جرائم وانحرافات ؟

لقد ظهرت فى الأونة الأخيرة عدد من الدراسات المحلية التى سعت للتعرف على دور الإعلام فى معالجة قضايا البيئة المصرية ، واتخذ البعض الأكبر منها المنحنى التعليمي أو المثالى لما ينبغى أن يكون عليه الاعلام البيئى ، أو الحديث عن دوره المتوقع والهام فى مجال رفع الوعى البيئى ، وتبنى البعض الأخر الرؤية الجزئية للاعلام البيئى ، من خلال التركيز على وصف صفحاته أو برامجة وتحديد ما يواجه هذه الصفحات أو البرامج من عقبات أو مشكلات ، وظل تقويم الاداء الاعلامى وتحديد فعالياته فى معالجة الجوانب البيئية غائبا الى حد كبير .

ومما لا شك فيه أن ثمة انخفاض ملحوظ يلمسه أى مراقب فى مستويات وعى المصريين بعامة بمخاطر ومشكلات البيئة المصرية يفصح عن نفسه فى عدم شكوى أو ابلاغ الغالبية العظمى من الأفراد لما يشاهدونه من انتهاك أو جرائم بيئية ترتكب امامهم جهارا نهاراً . كما أن الأجهزة الحكومية أيضا وطالما لا أحد يشكو لا تفعل شيئاً فالمهم لديها هو البعد عن المشاكل والمحافظة على الاستقرار . وهنا تتجه الأنظار مرة أخرى إلى الإعلام والبحث عن دوره فى تحريك هذه الحالة

فى خلق وتوليد الإهتمام والوعى لدى الأفراد والأجهزة المعنية على السواء بالتحديات والمخاطر التى تتعرض لها البيئة المصرية بعامة والبيئة الريفية على وجه التحديد .

والعمل الراهن خطوة أولى تستهدف فى المقام الأول وصف وتحليل المعالجة الاعلامية لجرائم البيئة الريفية ، نأمل أن نتلوها مستقبلاً بخطوات أخرى على طريق الفهم الشامل والمتكامل لواقع الاعلام البيئى فى مصر ، وتقويم فعالياته على أرض الواقع ، وعلى ضوء المهام والمسئوليات الكبيرة التى ينبغى أن يقوم بها الاعلام فى مجال التربية البيئية والمساهمة فى صيانة البيئة المصرية والمحافظة عليها وتنميتها لصالح الجيل الحالى والأجيال القادمة . وقد خرجت الدراسة فى صورتها النهائية متضمنة أربعة فصول بالإضافة الى المقدمة والخاتمة ، وقد سعى **"الفصل الأول"** للتعريف بموضوع الدراسة واهدافها وما تثيره من تساؤلات أو فروض ، والاجراءات المنهجية لها . وفى **"الفصل الثانى"** ، جرت مناقشة موسعة للمفاهيم المستخدمة فى الدراسة ، والمحددات التى تحكم التناول الاعلامى لجرائم البيئة الريفية . وفى **"الفصل الثالث"** جرى استعراض مختلف صور ومظاهر التدهور الراهن فى البيئة الريفية وتحليل العوامل والاسباب التى تدفع فى اتجاه هذا التدهور والتعدى على البيئة الريفية واختتم الفصل بتقديم رؤية واقعية لأنماط جرائم البيئة الريفية كما تفصح عنها المعطيات الواقعية . وفى **" الفصل الرابع "** من هذا العمل جرى مناقشة نتائج الدراسة والتحقق من فروضها .

ونأمل أن تكون قد وفقنا فى تقديم عمل مفيد للمكتبة العربية وللباحثين والمعنيين بشئون الإعلام ، وعلى الله قصد السبيل .

عبد الفتاح عبد النبى
اكتوبر ١٩٩٢

الفصل الأول

فى الموضوع والمنهج

الفصل الاول
فى الموضوع والمنهج

اولا : موضوع الدراسة :

ثمة أحساس عام على المستويين الرسمى والشعبى بأن القرية المصرية تواجه أزمة واضحة على مستويات عدة ، وتتجلى أزمة القرية فى مجموعة من المخاطر والتحديات التى تكاد تشتمل أبعاد بنية القرية ومكوناتها وعلاقاتها بالمدينة المصرية وبالمجتمع المصرى ، ومن أهم تلك التحديات والمخاطر هو ما يتعلق منها بالبيئة الايكولوجية للقرية ، فقد تزايد فى الحقب الأخيرة ، وتحديد منذ مطلع السبعينيات وما بعدها عمليات هدر واستنزاف موارد الأرض والمياه بها ، وبالذات تلك الصور التى يجرمها القانون مثل الإعتداء على الأرض الزراعية سواء أكان ذلك بالتجريف أو التبوير أو اقامة القمائن والمبانى عليها ، وقد أفضت هذه العمليات إلى تناقص حاد فى أكثر العناصر الإنتاجية ندرة وهو عصر الأرض و ذلك بمتوسط استقطاع يصل إلى نحو ٧٠ألف فدان سنويا ، ويعنى ذلك أن مصر خسرت منذ مطلع السبعينيات وحتى الوقت الحاضر ما يقرب من مليون فدان ، واذا استمر الوضع على ما هو عليه فمن المقدر أن تفقد أيضا مساحة تقترب من هذا التقدير حتى نهاية القرن الحالى (٨) مما يصل بنصيب الفرد من المساحة الأرضية فى مصر الى (٠,٦٧ ٪) فدان عام ٢٠٠٠ ، ويعرض الوضع الوضع الأمنى والغذائى فى المجتمع للخطر .

كما شهدت البيئة الاجتماعية للقرية ، تشوه ملحوظ فقد أفضت الدخول الناتجة عن الهجرة والانفتاح ، والمضارية على الأرض الزراعية وغيرها الى احداث حراك اجتماعى لبعض الفئات الاجتماعية ، ونمو اتجاه قيمى يسعى للكسب المادى بغض النظر عن مشروعية المصادر أو الوسائل ، وحدوث تحولات سلبية فى بناء القيم كان من ابرزها تدهور قيمة العمل المنتج فى الزراعة وروح التكافل والمزاملة والتعاون ، والاستقرار بالأرض ، وتزايد النزعة الفردية التى باتت تشكل السلوك الفعلى لمعظم القرويين . وقد انعكس ذلك ، فى حجم ونمط خريطة الجريمة فى القرية المصرية ، وظهور أشكال جديدة من الجرائم لم تكن تألفها القرية من قبل وعلى النحو الذى تعكسه صفحات الصحف والبيانات الرسمية التى تتضمنها تقارير الأمن العام .

ولا جدال ، أن تعرض البيئة الريفية بمعناها المتكامل لمثل هذه العمليات والظواهر ، يؤثر سلبيا على المستقبل المرغوب للمجتمع المصرى . فقد كانت - ولا تزال - هذه البيئة موقعا وبشرا ، ركيزة هامة لإشباع حاجات أساسية للمواطن المصرى فى القرية والمدينة ، وممول يمكن أن يكون سخيا بالطاقات البشرية والموارد الضرورية للإنتاج الزراعى والصناعى ، وانتاج الفائض الضرورى لتجديد الانتاج الاجتماعى وتطويره ، فضلا عن دورها المنتظر فى اعتماد المجتمع المصرى على ذاته فى تحقيق أمنه الغذائى ، الذى يعد عاملا هاما فى تحديد علاقة المجتمع المصرى بالعالم الخارجى .

وينهض العمل الراهن ، لتسليط الضوء على نوعية الجرائم التى تتعرض لها البيئة الريفية فى مصر ، كما تعكسها الصحف المصرية ، وبيان طريقة تناول الصحف لهذه الجرائم وموقفها ازائها ، ، وطبيعة الدور الذى تؤديه فى معالجتها والتصدى لها . ويطرح موضوع الدراسة بهذا التحديد مجموعة من التساؤلات ، تحاول الدراسة تقديم اجابات محددة عليها . ويمكن بلورة هذه التساؤلات فيما يلى :

س ١ : ما حجم اهتمام الصحف المصرية بجرائم البيئة الريفية ؟

س ٢ : ما هى انماط جرائم البيئة الريفية الأكثر تناولاً وبروزا فى معالجات هذه الصحف ، وما مدى اتساق ذلك مع مؤشرات الواقع الفعلى ؟

س ٣ : ما هوية مرتكبى جرائم البيئة الريفية ، وما هى دوافعهم الأساسية فى ارتكابها ؟

س ٤ : ما هى القوالب الصحفية الأكثر استخداما فى تغطية هذه الجرائم ؟

س ٥ : ما نوعية المصادر التى تعتمد عليها الصحف فى تغطية جرائم البيئة الريفية ؟

س ٦ : ما هى اتجاهات المعالجة الصحفية لجرائم البيئة الريفية ؟

س ٧ : ما مدى النجاح أو الفشل فى معالجة الصحف المصرية لجرائم البيئة الريفية ؟

ثانيا : اهداف الدراسة :

وفى اطار ما يطرحه موضوع الدراسة من تساؤلات تتحدد أهداف الدراسة الراهنة فى :

١ - التعرف على حجم إهتمام الصحف المصرية بجرائم البيئة الريفية وتحديد نوعية ما هو مطروح

من هذه الجرائم على صفحاتها .

٢ – تحديد مدى الاتساق بين ما تطرحه الصحف المصرية من مؤشرات حول جرائم البيئة الريفية ؛ وبين مؤشرات الواقع الموضوعى لهذه الجرائم ، ويساعد ذلك فى توفير بيانات واقعية تثرى المناقشات الدائرة والجدل النظرى الدائر حول علاقة المنتج الاعلامى بالواقع الاجتماعى .

٣ – التعرف على مدى الاتفاق أو التباين فى معالجات نوعيات مختلفة من الصحف المصرية فى معالجة جرائم البيئة الريفية ، وتحديد الأكثر كفاءة منها فى التعامل مع قضايا ومشكلات البيئة المحلية . ويساهم ذلك فى توفير مؤشرات تساعد فى تقويم مدى ملاءمة الاستراتيجية الإعلامية الراهنة التى تتبنى التوسع فى نشر قنوات الاتصال المحلية بإعتبارها الأكثر تعبيرا عن البيئة المحلية فى مصر .

٤ – تحديد طبيعة الدور الذى تؤدية الصحف فى مجال معالجة جرائم البيئة الريفية ، والوقوف على جوانب القوة أو أوجه القصور فى تناولها لهذه الجرائم .

٥ – الكشف عن الصعوبات التى تواجه الصحف المصرية فى تناولها لجرائم البيئة الريفية ، والعمل على صياغة تصور محدد لكيفية معالجة هذه الصعوبات بغية تطوير الأداء الاعلامى .

ثالثا : فروض الدراسة :

الفرض الأول :

تنخفض معدلات اهتمام الصحف المصرية ، محل الدراسة ، بصفة عامة بجرائم البيئة الريفية ، وفى نطاق هذا الانخفاض العام ، يمكن القول ، يتزايد الاهتمام النسبى لهذه الصحف بجرائم البيئة الإجتماعية ، ويتقلص الى أدنى حد معدلات اهتمامها بجرائم البيئة الطبيعية .

الفرض الثانى :

تختلف الصحيفة اليومية (القومية) عن الصحيفة الاقليمية والصحيفة المتخصصة فى الاهتمام بجرائم البيئة الريفية ويمكن القول فى ذلك ، أن الصحيفة الاقليمية والصحيفة المتخصصة ، أكثر اهتماما نسبيا من الصحيفة « القومية » بالجرائم الطبيعية للبيئة الريفية فى مصر .

الفرض الثالث :

يعتبر الخبر الصحفى والمقال الصحفى على التوالى هما أكثر قوالب التحرير استخداما فى معالجة مختلف أنماط جرائم البيئة الريفية ولا توجد اختلافات فى ذلك بين مختلف انواع الصحف فى هذا المجال .

الفرض الرابع :

يوجد اختلاف بين مؤشرات الخريطة الواقعية لجرائم البيئة الريفية من حيث نوعية الجرائم وترتيب أولوياتها ، وبين ما تعكسه مختلف أنواع الصحف - محل الدراسة - من مؤشرات فى هذا المجال .

الفرض الخامس :

يرتكب الجانب الأكبر من جرائم البيئة الريفية بأنماطها المختلفة بشكل فردى ، كما يمكن القول ، أن ارتكاب هذه الجرائم يأتى فى معظمه تحت دوافع مادية أو نفعية فى الأساس .

الفرض السادس :

تتسم معالجة الصحف المصرية - محل الدراسة - لجرائم البيئة الريفية بالقصور والتناقض فيما هو مطروح من حقائق وأفكار على صفحاتها حول هذه الجرائم . وفى ذلك يمكن القول ، أن دور هذه الصحف - على اختلافها - فى مواجهة هذه الجرائم والتصدى لها يعد دوراً هامشياً الى حد كبير .

رابعا : المعالجة المنهجية للدراسة :

اولا : منهج البحث وادواته :

تنتمى هذه الدراسة الى الدراسات الوصفية التحليلية التى تعنى برصد وتحليل خصائص المضمون المقدم على صفحات الصحف حول جرائم البيئة الريفية ، من حيث مؤشرات عدة ، حجم الاهتمام ، وطريقة المعالجة والعرض ، والأفكار والحقائق المطروحة حول وقائع هذه الجرائم ، ويقوم الرصد والتحليل هنا على العرض الكمى والكيفى للبيانات التى تم توفيرها باستخدام المداخل والأدوات المنهجية التالية :

١ - منهج المسح الإعلامى :

وقد استعانت الدراسة بهذا المنهج على مستويين.

الأول : مسح ما هو متوافر من بيانات بالسجلات الرسمية والحيوية لدى عدد من الأجهزة المعنية مباشرة بجرائم البيئة الريفية ، ونشير بالتحديد هنا إلى سجلات شرطة المسطحات المائية ، ومعهد بحوث الأراضي ، وسجلات الجمعية التعاونية الزراعية في بعض القرى المصرية (٩) .

والثاني : المسح الاستطلاعي لنماذج مختلفة من أعداد الصحف المصرية خلال فترة ممتدة نسبيا ١٩٨٣ - ١٩٩١ حيث جرى تدوين ملاحظات أولية حول طبيعة جرائم البيئة الريفية المنشورة على صفحات هذه الصحف ، وقد كانت هذه الخطوة مهمة بالذات في مرحل اختيار عينة الصحف وطرح تساؤلات الدراسة وصياغة فروضها .

٢ - البطاقة الإحصائية :

صممت البطاقة الإحصائية بهدف رفع بيانات واقعية عن جرائم البيئة الريفية وفقا لما هو متوافر في السجلات الرسمية والحيوية لدى الهيئات والأجهزة المعنية بهذه الجرائم ، وقد تضمنت البطاقة فئات تتعلق بتاريخ الجريمة ، ونوعها وحجم التعدي والتصرف النهائي في الواقعة .

٣ - المنهج المقارن :

ساعد استخدام هذا المنهج في توفير بيانات أساسية حول مدى الاتفاق أو الاختلاف في حجم اهتمام مختلف أنواع الصحف محل الدراسة - بجرائم البيئة الريفية وكذا مدي التطابق أو الاختلاف بين مؤشرات الخريطة الإحصائية لجرائم البيئة الريفية ، كما تظهرها البيانات الواقعية وبين ما تطرحه الصحف ، محل الدراسة ، من مؤشرات حول هذه الجرائم .

٤ - تحليل المضمون :

وقد طبق هذا الاجراء المنهجي على عينة محددة من الصحف بهدف توفير بيانات كمية ومؤشرات كيفية مصنفة ومرتبة حول مختلف أنماط جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف محل التحليل ، ومعدلات اهتمام الصحف بهذه الجرائم ، وأسلوب تناولها ، وحقيقة موقف الصحف وتوجهات المعالجة على صفحاتها لمختلف انماط جرائم البيئة الريفية .

ثانيا : عينة الدراسة :

١ - عينة الصحف :

أسفر الاستطلاع الأولى الذى أجراه الباحث لنماذج مختلفة من الصحف المصرية خلال فترة ممتدة نسبيا عن المؤشرات التالية :

١ - ضآلة الاهتمام النسبى للصحف (القومية) يومية واسبوعية بقضايا وشئون القرية

المصرية بعامة ، وبما يقع أو يدور فيها من جرائم وانحرافات على وجه الخصوص . وهو المؤشر الذى تدعمه أيضا نتائج عدد من الدراسات والبحوث الاعلامية التى سعت لتحليل محتوى المواد الريفية المثارة على صفحات هذه الصحف (١٠) ، لذلك لم يكن من الحكمة أو صالح البحث التوسع الكمى فى تمثيل هذه الصحف واخضاعها للتحليل ، وانما استقر الرأى ، وبالنظر لانتشار هذه الصحف وتعبيرها عن التوجه العام المركزى للدولة فيما يتعلق بشئون القرية المصرية ، على الإكتفاء بإختيار جريدة الأهرام من بين هذه النوعية من الصحف على أساس أنها الجريدة الوحيدة بينها التى أهتمت بتخصيص صفحة لشئون البيئة .

٢ – استبعاد الجرائد الحزبية من عينة التحليل ، بالنظر الى المركزية الغالبة على معالجات هذه الجرائد وطابعها الحضرى ، وضآلة ما هو منشور على صفحاتها ويتعلق بالقرية المصرية ، وبالذات ما يتعلق منها بجرائم البيئة الريفية .

٣ – على ضوء المؤشرات والحقائق السابقة اتجه التفكير ناحية تفضيل الإقتراب من بيئة مجتمع البحث وتركيز الاهتمام على موقف ومعالجات الصحف الاقليمية لجرائم البيئة الريفية بإعتبار أن أحد مهامها الرئيسية هو التعبير عن واقع وقضايا البيئة المحلية وبالذات بيئة القرية المصرية . وهنا ثارت مشكلة أى صحيفة نأخذ ، وتمثل الحل فى اختيار صحيفة تصدر بإحدى المحافظات التى سيجرى رفع بيانات واقعية من قراها عن جرائم البيئة الريفية . ولما كان البحث سيسعى إلى رفع هذه البيانات من قرى محافظتين هما الدقهلية و المنيا ، ونظراً ، لعدم توافر أعداد كافية أو منتظمة لصحف تصدر بالدقهلية بإستثناء صحيفة " الوفاق " التى تصدر بمركز " بلقاس " وتطبع بمدينة المنصورة ، والتى أظهر استعراض أعدادها على امتداد أعوام (١٩٨٩ – ١٩٩١) خلوها تماما من الإشارة الى جرائم البيئة الريفية بنوعيها الطبيعى أو الإجتماعى ، لذا فقد استقر الرأى على اختيار صحيفة " المنيا " التى تصدر شهريا لتخضع للتحليل بإعتبارها صحيفة اقليمية يفترض أن تعنى بالامور المحلية وعلى رأسها بيئة القرية المصرية .

كما جرى التفكير ليشمل التحليل إحدى الصحف المتخصصة المرتبطة بالبيئة الريفية ، وهنا وقع الاختيار على جريدة " التعاون " التى تصدر اسبوعيا وتعلن على صدر صفحاتها أنها جريدة " الفلاحين والمحافظات " ويتميز مضمونها بالتنوع لتشمل بجانب الجوانب الزراعية والارشادية والتعاونية ، الجوانب والأبعاد الاجتماعية ، مما يرجح كافة اختيارها بالمقارنة بالصحف المتخصصة الاخرى ، حيث يتفق هذا التنوع وطبيعة موضوع البحث وشمول مفهوم البيئة الذى تتبناه هذه الدراسة .

ومن شأن أختيار صحيفة مركزية (الأهرام) وصحيفة اقليمية (المنيا) وصحيفة متخصصة " التعاون " افساح المجال للمقارنة ، واثراء بيانات الدراسة ، وتحقيق أهدافها والتثبت من فروضها ، وبالذات أن أحد أهداف الدراسة ، وكذا أحد فروضها ، يسعى للتثبت من أوجه الاتفاق أو التباين فى موقف ومعالجات هذه النوعية المختلفة من الصحف لما يدور بالبيئة الريفية من جرائم وانحرافات .

٢ - العينة الزمنية

تحدد النطاق الزمنى للبحث من أغسطس ١٩٨٣ تاريخ صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذى سعى لحماية الرقعة الزراعية ، وتشديد عقوبة التعدى عليها ، وحتى ديسمبر ١٩٩١ ، وهو أخر ما يمكن الحصول عليه من أعداد الصحف مجمعة ، ونظراً لامتداد الفترة الزمنية ، ولما كان الهدف الأساسى ليس الرصد الكمى لما هو منشور على صفحات صحف البحث من جرائم بقدر ما هو توفير مؤشرات كيفية للمضامين المطروحة حولها ، والوقوف على اتجاهات المعالجة ، فقد استقر الرأى بالنسبة لجريدة الأهرام ، على سحب عينة من أعداد هذه الصحيفة تقوم على اساس إختيار شهر من كل عام على امتداد الفترة الزمنية . وقد جرى سحب اعداد هذا الشهر بطريقة عشوائية منتظمة ، على اساس البدء بشهر اغسطس ١٩٨٣ ، ثم سبتمبر ١٩٨٤ ، اكتوبر ١٩٨٥ ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ديسمبر ١٩٨٧ ، يناير ١٩٨٨ وهكذا حتى ابريل ١٩٩١ ، وبلغ اجمالى أعداد جريدة الاهرام التى خضعت للتحليل على هذا الاساس (٢٧٣) عددا من هذه الجريدة .

وبالمثل جرى سحب عينة عشوائية منتظمة من اعداد جريدة التعاون ، على امتداد الفترة من اغسطس ١٩٨٣ ، وحتى ديسمبر ١٩٩١ على اساس شهر من كل عام على نفس الطريقة السابق اتباعها فى سحب اعداد جريدة الأهرام وبلغ إجمالى الأعداد التى خضعت للتحليل بهذه الجريدة (٣٦) عدداً . وبلغ اجمالى اعداد جريدة المنيا التى شملها التحليل (١٨) عدداً موزعة على امتداد الفترة من (١٩٨٩ - ١٩٩٢) وهى كل الاعداد التى أمكن الحصول عليها وتجميعها من هذه الجريدة ، وهو عدد مناسب ومعقول لجريدة تصدر شهريا ، وطالما أن الهدف ، كما أشرنا من قبل هو الحصول على مؤشرات كيفية فى المقام الأول أكثر من مجرد الرصد الكمى للجرائم المنشورة على صفحات هذه الصحف .

ثالثا : تصميم استمارة البحث :

سعت استمارة البحث الى تحقيق اهداف الدراسة ، والإجابة على تساؤلاتها والتحقق من صحة فروضها ، حول المعالجة الاعلامية لجرائم البيئة الريفية ، فقد اشتمل بناء الاستمارة على

فئات تسعى الى توفير بيانات أساسية حول حجم اهتمام الصحف بجرائم البيئة الريفية وانماطها ، وقوالب التحرير المستخدمة ومصادر تغطية هذه الجرائم ، وهوية مرتكبى الجرائم ، والهدف من النشر ، ودوافع ارتكاب الجرائم واتجاهات المعالجة ، والتصرف النهائى فى الجرائم المنشورة .

وللإجابة على التساؤلات الخاصة بحجم اهتمام الصحف والتثبت من صحة الفروض المرتبطة بها ، تضمنت استمارة التحليل فئات ، معدل التكرار ، ومكان النشر ، ووسائل الابراز المصاحبة من صور وعناوين وبراوز واطارات . . الخ واشتملت فئة أنماط التحرير المستخدمة على بنود الخبر ، المقال ، التحقيق ، الحديث ، التعليق ، كاريكاتير ، والندوة ورسائل القراء ، وتضمنت فئة مصدر الجرائم المنشورة ، المصادر المختلفة التى ساهمت فى إثارة المادة الخاصة بجرائم البيئة الريفية ، وذلك من خلال التميز بين ، مصدر مسئول (وهنا سعى التحليل للتميز بين المصدر الأمنى ، والقضائى ، والتنفيذى ، والتشريعى) ومحرر بالصحيفة ، والمعاهد والمراكز البحثية ، والخبير المتخصص ، والقارىء الفرد ، والمتهمون ، وبدون مصدر . كما حاولت فئة هوية المتهمين الكشف عن نوعية مرتكبى جرائم البيئة الريفية والشكل الذى ترتكب به الجرائم واشتملت هذه الفئة على بنود : الأفراد ، (وحرص التحليل هنا على التمييز بين الأفراد من ذوى النخبة ، والافراد العاديين) وجماعة ، وأجهزة ومؤسسات الدولة ، وعدم وجود متهم أو أن المتهم مجهول .

وسعت فئة دوافع الجريمة ، للتعرف على البواعث الكامنة وراء أرتكاب جرائم البيئة الريفية ، من خلال التمييز بين الدوافع المادية ، والدوافع القيمية ، والدوافع النفسية والغرائزية ، أو عدم وضوح الدافع . كما سعت فئة وظيفة المادة للتعرف على الغاية التى تسعى إليها المضامين المثارة حول جرائم البيئة الريفية ، والهدف الحقيقى من وراء النشر ، وما اذا كانت تسعى الى انتقاد ممارسة أو تأييد ممارسة ، أو الدعوة للتغيير والكشف عن انحراف ، أو تكتفى بمجرد السرد وتقرير واقع أو بدون هدف .

وحاولت فئة التصرف النهائى اظهار ما تتضمنه . المادة المنشورة حول الجريمة من محصلة نهائية وهنا جرى التميز بين حالة صدور احكام ، والبلاغ ، والحفظ ، والإحالة للتحقيق ، أو ظهور المادة بدون تصرف نهائى ، وقد حاولت فئة الأفكار المعروضة الكشف عن الأفكار والحقائق المثارة حول جرائم البيئة الريفية والوقوف على موقف صحف البحث واتجاهاتها الفعلية ازاء هذه الجرائم .

وقد جرى وضع التعريفات الاجرائية الخاصة بكل فئة من فئات التحليل السابقة ، مما

يسهل من عملية عدها وقياسها أثناء عملية التحليل ويضمن ضبط واحكام عملية التحليل ذاتها ، ثم عرضت الاستمارة بعد ذلك فى صورتها النهائية ، وكذا التعريفات الاجرائية لها . واهداف البحث وتساؤلاته على عدد من المحكمين وخبراء تحليل المضمون حيث جرت مناقشة موسعة مع كل محكم لمختلف فئات بنود الاستمارة والهدف من كل فئة ومدى شمول التعريف الاجرائى لها ، وقد اسفرت نتائج هذه المناقشات عن ادخال بعض التعديل على فئات الاستمارة ، وكذا على التعريفات الاجرائية حتى تصبح اكثر وضوحا ، مع تاكيد المناقشات على أهمية فئات هوية مرتكب الجريمة ، ومصادر التغطية ، ودوافع أرتكاب الجرائم والتصرف النهائى فيها لارتباط ذلك مباشرة بأهدف البحث .

وقد جرى بعد ذلك ، تجريب الاستمار فى أستطلاع أولى لقياس درجة صدق وكفاءة بنود الاستمارة فى تحقيق أهداف البحث والاجابة على تساؤلاته ، وقد طبقت الاستمارة على عينة من جريدة الأهرام خلال شهر أغسطس ١٩٨٣ . وعينة أخرى من أعداد جريدة التعاون خلال الشهر والعام ذاته وبعض أعداد جريدة المنيا خلال عام ١٩٨٩ .وقد أسفرت هذه التجربة على :

١ – صلاحية الاستمارة بصفة عامة للتطبيق .

٢ – اضافة بند نفسية وغرائزية لفئة دوافع ارتكاب الجريمة حيث كانت هذه الفئة تقتصر على التمييز بين الدوافع المادية والدوافع القيمية ، أو عدم وضوح الدافع . والتمييز فى فئة الأفكار المعروضة بين الأفكار المعروضة حول جرائم البيئة الطبيعية ، وجرائم البيئة الاجتماعية ، حيث ظهر تباين فى المعالجات والأفكار المعروضة بكل نوع ، وكذا اضافة بنود برك وقازورات ، وتعدى على أملاك الدولة إلى انماط جرائم البيئة الطبيعية ، وكذا بنود ضرب ، ونزاع على أرض ، وحيازة سلاح ، الى أنماط جرائم البيئة الاجتماعية .

وقد قام الباحث بعد مرور شهرين تقريبا من انتهاء عملية التحليل بإجراء اختبار ثبات للنتائج حيث أعيد تطبيق الاستمارة على عينة اعداد جريدة المنيا ، ولم تسفر هذه التجربة عن وجود فروق جوهرية تذكر بين ، ما توصل اليه التحليل فى المرحلة الأولى ، كما جرى عرض ومناقشة النتائج مع عدد من خبراء الجريمة بأقسام الاجتماع فى جامعات عين شمس والقاهرة ، والزقازيق ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

* * * * * * * * * *

مراجع وهوامش المقدمة والفصل الاول

(١) محمد صابر ، الإدارة البيئية والتنمية المتواصلة ، ورقة مقدمة الى ندوة الاعلام وقضايا البيئة فى مصر والعالم العربى ، كلية الاعلام ١٨ - ٢٢ ابريل ١٩٩٢ ص ٢ .

(٢) أحمد مدحت اسلام ، التلوث مشكلة العصر ، عالم المعرفة ، الكويت ، اغسطس ١٩٩٠ ، ص ١٦ .

(٣) جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، عالم المعرفة ، الكويت ، اغسطس ١٩٨٦ .

(٤) عبد الباسط عبد المعطى (محرر) مستقبل القرية المصرية ، المجلد الأول ، الابعاد والتوجهات النظرية والمنهجية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ ص ٢٩٠ .

(٥) راجع احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

(٦) انظر على سبيل المثال أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الذى يسعى لتوفير الحماية لمصادر المياه من التلوث أو التعدى .

(٧) عبد الباسط عبد المعطى (محرر) مستقبل القرية المصرية ، مرجع سابق ص ١٠١

(٨) المرجع السابق ص ٣١٤ .

(٩) تحددت هذه القرى فى أربع قرى مصرية ، وهى قرية "برهمتوش" وقرية قرقيرة مركز السنبلاوين محافظة الدقهلية ، وقرية "أبو جرج" وقرية " المودة " مركز بنى مزار محافظة المنيا ، وعلى أساس قرية (ام) وأخرى تابعة) ومحافظة فى الوجه البحرى وأخرى فى الوجه القبلى بهدف رفع بيانات من دفتر ٣ سكرتارية الموجود بالجمعية التعاونية بكل قرية حول عمليات التعدى الفعلية على الأرض الزراعية .

(١) انظر فى ذلك على سبيل المثال :

عبد الفتاح عبد النبى ، الصحف اليومية فى مصر وقضايا تنمية الريف ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

* * * * * * * * * * * * * * * * *

* * * * * * * * * * *

* * * *

الفصل الثاني

الإعلام وجرائم البيئة

[المفاهيم ومحددات التناول]

الفصل الثانى
الإعلام وجرائم البيئة
(المفاهيم ومحددات التناول)

اولا : المفاهيم المستخدمة :

تتعامل الدراسة مع عدد من المفاهيم الأساسية ، من المفيد توضيحها ، وبيان حدود استخدامها فى اطار العمل الراهن وتنحصر هذه المفاهيم فى مفهوم " البيئة " ومفهوم " التلوث " ومفهوم "الجريمة" ، ومفهوم "الاعلام" .

١ - مفهوم البيئة :

راج فى الآونة الأخيرة فى الكتابات العامة والمتخصصة ، استخدام مصطلح البيئة ، حيث كثر ترديد مفاهيم وعبارات التلوث البيئى أو التدهور البيئى ، أو الإجهاد البيئى الذى أصبح يتعرض له المجتمع المعاصر . بيد أن اللافت للنظر فى هذه الكتابات ، هو ذلك التفاوت الكبير فى استخدام الكلمة وتراوح هذا الاستخدام بين التضييق والتوسع فى تحديد عناصر البيئة . وكلمة (البيئة) فى حد ذاتها لا تثير فى الذهن العام سوى المكان الذى يعيش فيه الانسان ، لكن محاولة تحديد عناصر هذا المكان ، هو الذى يؤدى الى اللبس والغموض ، حيث تتعدد وتتداخل هذه العناصر الى حد دفعت البعض الى القول أن البيئة عبارة عن كلمة لا تعنى شيئاً لإنها تعنى كل شيىء تقريبا (١) .

فالبيئة لها عناصرها الطبيعية ، التى خلقها الله واتاحها للانسان كلماء والهواء والتربة ، والمعادن ومصادر الطاقة والنباتات والحيوانات . . الخ كما أن لها عناصر اجتماعية وثقافية أو حضارية (البيئة المشيدة) وهى كل ما صنعه الانسان بما تشتمل عليه من علاقات ومؤسسات ونظم وعادات وتقاليد وقيم . . الخ (٢) .

وقد تبنى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذى عقد بمدينة استكهولم عام ١٩٧٢ المفهوم الموسع للبيئة حيث تجاوزت المناقشات التى دارت حول شئون البيئة فى هذا المؤتمر ،الجوانب الطبيعية إلى الجوانب الإجتماعية والثقافية ، وذلك بعد ما تبين أن التخلف والفقر يؤدى شأنه شأن التقدم التقنى

إلى التدهور البيئى ، ومن ثم فقد عرفت البيئة فى هذا المؤتمر على أساس أنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة فى وقت ما وفى مكان ما لاشباع حاجات الانسان وتطلعاته (٣) .

والبيئة بهذا المعنى ، هى كل مكونات الوسط الذى يتفاعل معه الانسان مؤثرا ومتأثرا وبإعتبار أن الانسان يعد واحدا من مكوناتها يتفاعل معها وتتفاعل معه ، بشكل يكون العيش معه مريحا بكل أبعاده المختلفة ويكون هدف النظام البيئى هو تحسين نوعية الحياة لتحسين نوعية الفرد ولتحقيق نوعية حياة أمثل للإنسان وذلك بتكامل جميع العناصر والمكونات المختلفة البيئة بقدر مشترك ومتعادل فى قالب من التوازن للنظام البيئى الشامل والمتكامل (٤) .

واللافت للنظر ويفيدنا فى موضوعنا الراهن ، أن الفهم المصري الرسمى لمعنى البيئة ، كما تظهره خطط التنمية والتشريعات القانونية يقتصر على الجوانب الطبيعية ، فالخطة البيئية لمصر والتى وضعت فى اطار الخطة الخمسية (١٩٨٧ - ١٩٩٢) ، اشتملت على عدة محاور رئيسية هى ضبط التلوث ، والحفاظ على الموارد الطبيعية ، ومراقبة الشبكات، وحماية النيل والمجارى المائية (٥). كما لم يهتم المشرع المصرى بوضع اطار عام لمكونات البيئة وعناصرها ، واقتصرت محاولاته على مد حمايته الى العناصر الطبيعية مثل الماء ، والهواء والأرض وغيرها وأهمل فى نفس الوقت مد حمايته الى مكونات البيئة الاخرى ، الا فى حالات نادرة لا تؤكد وعيه بشمول وتكامل المفهوم مثل حرصه على حماية الهدوء وعدم الازعاج (٦) وهى عناصر ذات طبيعة إجتماعية .

ويتبنى العمل الراهن المعنى المتكامل لمفهوم البيئة ، والذى يتضمن المجالات التى تحيط بالإنسان وتتمثل فى مجموع العناصر الطبيعية المتجددة منها كلماء والهواء والتربة . . الخ وغير المتجددة منها كالمعادن والبترول ، وفى مجموعة العناصر الإجتماعية ، حيث تبرز النظم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية والادارية التى وضعها الانسان لينظم بها حياته في محيطه الطبيعى ، ويدير من خلالها نشاطه و علاقاته الإجتماعية بإستخدام العناصر التى يتكون منها الوسط الطبيعى ويشتمل العنصر الاجتماعى للبيئة أيضا على الأدوات والوسائل التى ابتكرها الإنسان للسيطرة على الطبيعة أو الوسط الحيوى من مدن وطرق ومصانع ومواصلات وغيرها من كافة أنشطة الانسان فى البيئة .

وهكذا ، فإننا عندما نستخدم مفهوم البيئة الريفية ، فإننا نعنى تلك الموارد والثروات الطبيعية و كذا اسلوب الحياة وأوجه النشاط الانسانى السائدة فى المجتمع الريفى ، وما يدفعنا الى

تبنى هذا الفهم الموسع لماهية البيئة ، هو اقتناعنا بتعدد وتداخل أبعاد البيئة ومشكلاتها ، وأهمية تناولها من منظور شامل لا يقتصر على الجوانب الطبيعية فحسب ، بل يأخذ فى الإعتبار وعلى نفس المستوى الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والحضارية (٧) . حيث يؤثر كل جانب فى الأخر ويفرز لنا فى النهاية نمطا بيئياً له طابع خاص .

٢ - مفهوم التلوث :

تستخدم كلمة تلوث عادة مقرونه بالبيئة أو بأحد عناصرها فيقال التلوث البيئى أو تلوث المياه ، أو تلوث الغذاء أو الهواء أو التربة . . الخ وهو بذلك يعد واحدا من أهم قضايا البيئة ان لم يكن أهمها (٨) . وكان لكثرة الإهتمام بموضوع التلوث ، بسبب اتساع مجالاته وعوامله (٩) . وتركيز الدول المتقدمة وأجهزة الإعلام على هذا الموضوع بالذات ، أن أصبح مفهوم التلوث ومفهوم البيئة مفهومان متلازمان فى العديد من الكتابات . والتلوث أو التلويث فى اللغة يعنى الدنس والتدنيس وجمعها أدناس ، والمعنى العام للكلمة يشير الى كل تغير كمى أو كيفى فى مكونات البيئة الحية وغير الحية لا تستطيع الأنظمة البيئية أن تستوعبه بدون اختلال توازنها . وعلى ذلك ، فإن الانسان قبل الثورة الصناعية ، لم يتعرض لمشكلة التلوث لان كل مخلفات نشاطاته كانت مما تستطيع انظمته البيئية أن تستوعبه . ومع الثورة الصناعية ، واستخدام القنبلة الذرية فى هيروشيما ونجازاكى ، والتوسع فى التجارب النووية تحت وعلى سطح الأرض والافراط فى استخدام الطاقة ، واقامة المفاعلات النووية وتزايد حوادثها منذ منتصف هذا القرن ، أن اختل التوازن البيئى ، ودار النقاش حول تآكل طبقة الأوزون ، وتغير مناخ الأرض ، وارتفاع درجة حرارتها . . الخ .

والتلوث كتغير كمى يكون بزيادة نسبة بعض المكونات الطبيعية للبيئة كزيادة نسبة ثانى اكسيد الكربون عن نسبته المعتاده ، أو زيادة درجة حرارة المياه من جراء ما تلقيه بعض المصانع من مياه حاره ومخلفات . وقد يكون بإضافة مادة فى موقع حساس ، كما هو الحال بالنسبة لتسرب البترول مثلا فى البحر نتيجة لعطب فى ناقلة البترول أو الحوادث . . الخ .

أما التلوث كتغير كيفى فينتج من إضافة مركبات صناعية غريبة على العناصر الطبيعية فتتراكم في الماء أو الهواء أو الغذاء أو التربة . ومن نماذج ذلك تراكم مبيدات الآفات الزراعية

ومبيدات الأعشاب فى المحاصيل أو التربة . والمقصود بتلوث الماء أو الهواء أو التربة هو دخول أى عنصر أو مركب على هذه المكونات ، يؤدى إلى إفساد صفاتها أو خصائصها واتلاف التركيب الطبيعى لها ، بحيث تصبح غير ملائمة وتضر بالإنسان والحيوان والنبات وغيرها من الكائنات الحية .

٣ - مفهوم الجريمة :

على الرغم من تباين تعريفات الباحثين لمعنى الجريمة وتفاوت هذه التعريفات بين المعنى القانونى للجريمة ، والذى يرى أن الجريمة ، هى كل فعل أو امتناع يخرج عن حدود القانون ويفرض له عقوبة فى قانون العقوبات [٩] . والمعنى الإجتماعى للجريمة ، والذى يوسع من الفهم القانونى للجريمة ليشمل كل خروج عن القيم والمعايير والعادات والتقاليد الإجتماعية التى يعتمدها المجتمع فى تحديد سلوكية أفراده [١٠] . فإن ثمة بعض المعانى حول مدلول لفظ الجريمة من المفيد ابرازها هنا : [١١] .

١ - يشير لفظ الجريمة إلى سلوك ينطوى على أبعاد متشابكة ومتفاعلة له دلالات اجتماعية وسياسية وحضارية لا يتسنى استيعابها وفهمها بعيدا عن السياق المجتمعى العام الذى ينمو وتنشأ فيه أو الذى تكثر وتتعاظم فى ظله .

٢ - هذا السلوك فيه خروج عن المعايير والضوابط القانونية الشائعة المعمول بها فى المجتمع يستوجب العقاب المادى أو المعنوى .

٣ - ينبغى أن تكون هذه المعايير والضوابط القانونية صالحة للجماعة وللظروف وعادلة ويخضع لها الجميع ومتساوون أمامها فى العقاب عند الخروج عليها .

وعلى ضوء هذه المعانى ، فإن الجريمة فى اطار العمل الراهن تفهم على أنها « كل فعل أو امتناع يقترفه فرد أو مجموعة أفراد أو جهات وقابل للإتهام لخروجه عن نطاق الضوابط القانونية والمعايير الإجتماعية العامة الصالحة التى يقبلها الجميع ويلتزمون بها فى المجتمع فى فترة زمنية معينة ويترتب عليها اضرار بالمصلحة العامة » .

ووفقا لهذا الفهم لمعنى الجريمة ، فإن القتل وتسمم المواشى ، واتلاف الزراعات ، والتزوير ، والاختلاس ، والرشاوى والخطف والاغتصاب والسرقة ، وتجارة المبيدات الفاسدة ، والغش

والاحتيال . . الخ جرائم بيئية . كما أن أى فعل من شأنه تلوث أو اهدار أو اجهاد الموارد والثروات الطبيعية فى البيئة الريفية يعد جريمة حيث تسبب اضرارا بالمصلحة العامة وفى ذلك تعد عمليات البناء على الأرض الزراعية ، أو تجريفها أو تبويرها ، أو اقامة قمائن عليها ، أو تلويث التربة بالمبيدات أو اهدارها ، أو الاسراف فى استخدام المياه وتلويثها . . الخ جرائم بيئية فى اطار هذه الدراسة .

٤ - مفهوم الإعلام

يشير مفهوم الإعلام إلى ذلك النشاط الهادف الذى يتم في اطاره نقل المعلومات والافكار من طرف لديه رغبة لنقل هذه المعلومات الى طرف آخر بغية احاطته علما بها . وفى الوقت المعاصر ، تعقد هذا النشاط أو العملية ، اذ لم تعد تقتصر على الشكل المبسط والتلقائى الذى عرفته التجمعات البشرية منذ القدم ، والذى يلتقى خلاله طرفا العملية وجها لوجه لتداول المعلومات ، وانما دخلت فى العملية وسائط تكنولوجية جديدة تستهدف اختصار المسافة والزمن في مجال نقل المعلومات وترويجها على نطاق جماهيرى واسع ، ومن هذه الوسائط الصحف والسينما ، والراديو ، والتليفزيون ، والاقمار الصناعية . . الخ .

ومع دخول هذا الوسيط التكنولوجى فى العملية ، لم يعد القائم بالنشاط الإعلامى ، فرد ، وانما جماعة منظمة تعمل فى اطار مؤسسة لها قواعدها وتنظيماتها وسياستها التى تعمل من أجلها . كما أن المعلومات المنقولة ، اصبحت متعددة ومتنوعة فى الشكل والمضمون وتستهدف الوصول إلى جماهير غفيره ومتنوعة فى آن واحد (١٢) .

وتتميز كل وسيلة اعلامية بمجموعة من السمات والخصائص كما تتباين قدرة كل منها فى مجال نشر وترويج المعلومات فى المجتمع فالإذاعة مثلاً أكثر نجاحا من الصحيفة فى نشر رسائلها فى المناطق التى ترتفع فيها معدلات الأمية كذلك ، فإن الصحيفة تتميز بالقدرة على نشر رسائل ثابتة ودائمة وقادرة على أن تصل إلى المتلقى فى الوقت الذى يلائمه .

وهكذا ، أصبح الواقع الإعلامى فى المجتمع المعاصر يشتمل على أوجه متنوعه من النشاط ، الذى يتم عبره نقل المعلومات وتداولها ، قنوات الاتصال الشخصى ، الطبيعى منها

والرسمى أو المنظم وغير المنظم . وقنوات الإتصال الجماهيرى ، والتى تتعدد وتتنوع وسائلها ، الصحف ، والراديو ، والتليفزيون ، والسنما . . الخ . ومع ادراكنا لأهمية الرؤية المتكاملة لمختلف أشكال وصور النشاط الإعلامى فى المجتمع وبالذات عند محاولة تقويم هذا النشاط وتحديد فعالياته إزاء موقف أو موضوع معين مثل موضوعنا الراهن ، الا أننا سنقتصر فهمنا هنا للإعلام على ذلك النشاط الذى يتم من خلاله نقل المعلومات والأفكار والوقائع ، عبر الوسائل الصحفية ، حيث يتزايد درجة الإهتمام النسبى لهذه الوسائل بالجريمة ، وعلى وجه الخصوص المتعلقة منها بجرائم البيئة الريفية (١٣) .

ثانيا : الإعلام وجرائم البيئة (محددات التناول)

تتباين وجهات نظر خبراء الإتصال وتتفاوت حول نشر الصحف لأنباء الجريمة فهناك من يفضل التوسع في نشر هذه الأنباء وبلا قيود ، حيث يشكل ذلك رادعا إجتماعيا يحد من الجريمة ويمنع انتشارها . وهناك من يميل إلى تضيق نطاق هذا النشر أو تقنينه حتى لا تتحول الصحف الى أداة تشهير ومدرسة لتعليم الجريمة وإفساد سير العدالة (١٤) .

وفى تقديرنا ، أن هذا التباين فى الرأى ، لا يعود الى النشر ذاته ، اذ أن تغطية أنباء الجريمة أصبحت مطلبا يستهوى كل من الصحيفة والقارىء على حد سواء ، وانما يعود الى طريقة النشر واسلوب المعالجة ذاتها ، وما اذا كانت تتسم بالجدية وإظهار الحقائق أم بالتهويل والمبالغة ، بالرغبة فى اعطاء صورة متوازنة ومقارنة ، أم بالإثارة والتشكيك .

أن أحد المهام الصحفية فى المجتمع ، هو مكافحة الجريمة ، والحد من الفساد ، ومنع الانحراف وتحقيق الانضباط والتزام القواعد والتقاليد والقيم المتعارف عليها فى المجتمع ، لأن الخروج عليها يشكل عائقا يهدد مسيرة التنمية والتطوير في المجتمع . ويتحقق ذلك ، من خلال الكشف عن توجهات الجريمة ، وتسليط الضوء على أوجه الانحراف وتبصير الرأى العام ، وان يتسنى ذلك ، الا من خلال النشر العقلانى والمتزن والمستمر بلا تهويل أو إثارة والتركيز فى كل الاحوال على تفسير الاجراءات التى تتخذ حيال مرتكب الجريمة ، وطريقة التصرف فى الواقعة ، حيث يشكل ذلك بالفعل رادعا إجتماعيا يساعد على تزايد الإقتناع بعدم جدوى الجريمة ، وجدية

المجتمع فى التصدى للإنحراف ومعاقبة مرتكبيه .

والخطوة الأولى والمهمة التى يمكن أن تضطلع بها وسائل الإعلام فى هذا المجال ، هو تحريك الإهتمام الجماهيرى بجرائم البيئة وبلورة رأى عام قادر على التصدى لها ، وبالذات الجرائم المتصلة بعناصر البيئة الطبيعية . وقد تحدث بعض خبراء الاتصال عن قدرات وسائل الاعلام فى هذا المجال . فقد أثار "ماكمبس" وبونلدشو Mccombsa & D.,Show إلى افتراض وضع البرنامج Agenda-Setting Hypothisis الذى تقوم به وسائل الإعلام فى المجتمع (١٥) . وملخص هذا الإفتراض أن وسائل الإعلام عن طريق تركيزها على بعض الموضوعات والقضايا واهمال البعض الآخر ، سوف تمارس تأثيراً على الرأى العام ، فالموضوعات التى تحظى باهتمام وسائل الإعلام تصبح مألوفة بصورة أكبر ، ويدرك الناس أهميتها خلال فترة من الزمن ، وأن الموضوعات التى تحصل على اهتمام أقل سوف تنخفض أهميتها بصورة مماثلة . وقد أوضح ماكمبس وبونلدشو فى معرض تفسيرهما لهذا الدور الذى تؤديه أجهزة الإعلام فى المجتمع ، أن الجمهور ، لا يعرف فقط عن القضايا العامة والموضوعات الأخرى من خلال وسائل الإعلام ، وإنما يعرف أيضا الأهمية الحقيقية لكل قضية وموضوع من خلال حجم تركيز وسائل الاعلام على كل منها . فوسائل الإعلام ، تحدد بوضوح الموضوعات المهمة أو هى بإختصار تضع جدول اعمال أو برنامج المناقشات حول الموضوعات المختلفة لدى قطاعات الجمهور المختلفة ، وهذه القدرة على التأثير والعمل فى تغيير المعارف بين الأفراد ، تعد واحدة من أكثر الجوانب أهمية فى قوة وسائل الاعلام (١٦) .

وأيا كانت أوجه النقد التى قد توجه إلى نظرية وضع البرنامج وبالذات حول ما تثيره هذه النظرية من غموض حول فكرة الاهتمام بالموضوعات التى يمكن أن تعزى إلى وسائل الإعلام ، حيث يثار التساؤل ، هل هذا الإهتمام بالموضوعات ينبع من قبل القائمين على هذه الوسائل على إختلاف مواقفهم أم تلبية لإحتياجات الجمهور أم عن طريق الصفوة وأصحاب النفوذ فى المجتمع ، الذين يعملون كمصدر لوسائل الإعلام ، ويمارسون تأثيرا عليها ، الا أن التأكيد على أهمية الموضوعات المطروحة وخطورتها وتدفق المعارف حولها ، وسيادة وجهة نظر معينة ازاء الموقف أو الموضوع ، واستمرار النشاط الإعلامى فى هذا المجال ، يفضى فى النهاية الى التأثير فى

المواقف والإتجاهات السائدة ، وبلورة مناخ يساعد على التصدى والمواجهة . والمنطق وراء ذلك يكمن ، فى أن الأفراد يميلون إلى تلافى العزلة ، أو عدم التفرد فى المواقف والمعتقدات ، وكذلك ، فإن المعتاد أن يراقب المرء بيئته الخاصة لكى يعرف أى وجهات النظر هى السائدة أو التى تحظى بالقبول والقوة . وأيها أقل انتشاراً أو أفولا فإذا ايقن المرء بأن وجهه نظره تقع فى الفئة الأخيرة ، فإنه سوف يكون أقل ميلاً للتعبير عنها لسبب بسيط هو الخوف من العزلة (١٧) . أما إذا أيقن إنها تقع فى الفئة الأولى وأنها تتوافق مع الإتجاهات السائدة ، فإنه يصبح اكثر ميلاً للتعبير عنها ، مما يؤدى الى ظهور الرأى المرتبط بها ، ويظل هذا الرأى يتزايد حتى يسود ، ومع تعدد مصادر مدركات الفرد للإتجاهات والأراء السائدة ، الا أن وسائل الإعلام ، تعد واحدة من أهم هذه المصادر فى المجتمع .

ومهما تكن أدوار وفعاليات النشاط الإعلامى فى مجال اثارة الانتباه وتركيز الإهتمام حول جرائم البيئة ، وخلق رأى عام مضاد لها ، الا أن هذه الأدوار والفعاليات ، تظل افتراضية أو [illegible] تواجه فى اطار الواقع المحلى المصرى بمجموعة من المشاكل والعقبات تحد من قدرة هذا النشاط على القيام بمهامه فى التصدى لجرائم البيئة الريفية ويمكن تناول هذه العقبات على مستويات عدة على النحو التالى :

١- [illegible] البناء السياسى والاجتماعى :

[illegible] المسلم بها ، أن النشاط الاعلامى فى أى مجتمع ، وطريقة معالجة أجهزة [illegible] للموضوعات المختلفة ترتبط إلى حد كبير بطبيعة الأوضاع والظروف البنائية السائدة التى [illegible] المجتمع أو ذاك . وما اذا كان المجتمع يمر بحالة من الاستقرار أو التغيير أو [illegible] على ضوء هذه الأوضاع يتحدد نمط ملكية وسائل الإعلام وأساليب تنظيمها وادارتها ، [illegible] الايديولوجيا التى تعمل وسائل الاعلام فى اطارها ، وتتحدد الوظائف والمهام التى [illegible] التى يمر بها المجتمع .

[illegible] لانحاول أن ندخل فى مناقشة تفصيلية حول وضعية أجهزة الاعلام فى المجتمع [illegible] نمط العلاقة التى تربط هذه الأجهزة بالبناء السياسى والاجتماعى القائم ، اذ

أن هذه الاجهزة ، كانت ، و ما تزال ، عبر مختلف الفترات التاريخية مرتبطة ارتباطا وثيقا بعجلة الساسة وبمواقف ورؤى النخبة السياسية وطبيعة التكوين الاقتصادى الاجتماعى القائم بصفة عامة وذلك عبر مجموعة من الترتيبات أو التنظيمات الذى يفرض من خلالها النظام القائم توجهاته على النشاط الإعلامى العام فى المجتمع (١٨) . ولكن مانود الاشاره اليه ويهمنا فى اطار البحث عن محددات المعالجة الإعلامية لجرائم البيئة الريفية ، هو أن البناء السياسى والاجتماعى الراهن فى المجتمع المصرى ، يشهد منذ عقد السبعينيات حالة من التغير السريع تصاحبها اختلالات هيكلية واضحة فى بنية المجتمع المصرى ، فعلى المستوى الاقتصادى ، ظلت حالة التأزم ملازمة للوضع الاقتصادى ، ومع أن ظروفا خاريجية ساعدت خلال عقد السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات على التخفيف من حدة الإختناقات الإقتصادية فى البلاد ، وتمثلت فى ارتفاع أسعار البترول ، وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، ودخل قناة السويس والسياحة ، الا أن تراجع دور هذه المصادر فى توفير النقد الأجنبى ، بعد الإنخفاض الحاد فى أسعار البترول ، وانغلاق أو ضيق فرص العمل أمام المصريين العاملين بالخارج ، وتراجع دخل قناة السويس والسياحة أوقع البلاد فى مأزق شديد وحرج بالغ فى تعاملها الخاريجى ، حيث تزايد الدين العام ، وتفاقمت أعبائه الخارجية ، وشهد ميزان المدفوعات اختلالاً شديداً نتيجة لتزايد الاعتماد على الاستيراد لأكثر من (٨٠٪) من احتياجات البلاد من الغذاء (١٩) . وعلى المستوى السياسى والاجتماعى ظلت شكلية دور المؤسسات والتنظيمات السياسية ، رغم التعددية السياسية التى أعلن عنها ، كما تشوهت ملامح البناء الطبقى والثقافى فى البلاد (٢٠) .

وفى اطار ذلك ، اتجه الخطاب العام للتركيز على الاستقرار ، والإصلاح الإقتصادى ، ومكافحة الارهاب والتطرف ، واحتلت هذه القضايا جل الإهتمام وتراجع الاهتمام أو الحماس لبقية القضايا وعلى رأسها قضايا البيئة ، بإستثناء البعد السكانى ، الذى يحرص الخطاب العام دائما التأكيد على أهمية التصدي للزيادة . السكانية ، ولكن أيضا لدوافع تتعلق بالتغلب على المشكلة الاقتصادية القائمة ، وفى اطار سياسات الاصلاح الإقتصادى ، حيث يشكل التزايد السكانى من وجهة النظر الرسمية ، التحدى الرئيسى لبرامج الاصلاح الإقتصادى المعلن عنها .

والمشكل هنا ، يتحدد ، فى أن أجهزة الاعلام المصرية – على اختلافها – قد اعتادت –

بحكم أوضاعها – الا تعير أى قضية من القضايا أدنى أهمية ، الا اذا حظيت بإهتمام النخبة السياسية ، وقضايا البيئة ليست على رأس قائمة أولويات هذه النخبة فى الوقت الحاضر . صحيح أن الدولة قد أنشأت مؤخرا عدد من الأجهزة واللجان العلمية المعنية بشئون البيئة المصرية مثل هيئة شئون البيئة ، ولجنة الانسان والبيئة ، ولجنة البحث البيئى بوزارة التعليم العالى واكاديمية البحث العلمى . . الخ . ال أن هذه الهيئات واللجان ظل يعوزها التمويل والتنظيم والتنسيق ، ولا يزال دورها هامشيا الى حد كبير ، فتجتمع وتنفض دون أجراءات حاسمة أو حتى وضع استراتيجية واضحة تتبناها الدولة ازاء قضايا البيئة المصرية ، وظل اهتمامها – على محدوديته – منصبا على قضية التلوث ، وحتى على هذا المستوى ، ظل الاهتمام الرسمى مركزا على تلوث البيئة الحضرية ، وأهمل إلى حد كبير مناقشة اعراض تلوث البيئة الريفية ، على الرغم من اتساع نطاقه واستفحال خطورته فى الوقت الراهن .

ولا تكشف الخطط الخمسية للدولة ، عن أية برامج واضحة فى هذا الشأن ، وكما أشرنا من قبل – اقتصرت الخطة البيئية فى مصر ، والتى وضعت فى اطار الخطة الخمسية (١٩٨٧ – ١٩٩٢) على مهمة ضبط التلوث وحماية النيل والمجارى المائية ، كما ظل تمويل هذه الجوانب معتمدا فى الميزانية – والى حد كبير – على المعونات والتبرعات والقروض الخارجية ، مما يقلل من شأن هذه الخطة ، على قصورها ، فى حالة امتناع هذه المصادر عن التمويل حيث تصبح فى هذه الحالة حبرا على ورق .

ومع أن الدولة ، قد استشعرت خطورة التعدى على عناصر البيئة الطبيعية فى الريف ، واتخذت عدة اجراءات لتوفير الحماية القانونية لهذه العناصر ، يأتى على رأسها القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والخاص بحماية الأرض الزراعية من التعدى ، الا أن تجاوز الواقع الموضوعى لهذه الاجراءات وتراخى أجهزة الدولة فى تنفيذها والفتور الرسمى العام ، الذى يفصح عن نفسه فى اصدار قرارات التصالح والتنازل بين الحين والأخر عن القضايا المرفوعة ضد مرتكبى جرائم التعدى على الأرض الزراعية لاغراض ومصالح انتخابية أو دعائية وشخصية ، قد أضعف من قيمة هذه الإجراءات فى دنيا الممارسة والواقع ، وقلل من هيبتها فى الذهن العام ، الأمر الذى يفسر أسباب استمرارية ارتكاب هذه الجرائم فى الريف المصرى دون رادع ، على النحو الذى سنكشف

عنه تفصيلاً فيما بعد .

وأجهزة الاعلام وعلى رأسها الصحف ، وبحكم ارتباطها بعجلة السياسة وبإهتمامات ورؤى القيادة السياسية ، وفى اطار التوجية العام لها بضرورة العمل على المحافظة على الاستقرار واستتباب الأمن ، ولأسباب أخرى ترتبط بالأداء الاعلامى ذاته ، تغض الطرف عما يدور من انحرافات وجرائم فى البيئة الريفية ، وظل اهتمامها الأساسى ، كما سنكشف من خلال الدراسة التحليلية ، مرتبطا بالاهتمام الرسمى والعالمى بقضية التلوث البيئى ، والخروج ببعض التحقيقات أو الأخبار الصحيفية من حين لأخر فى هذا المجال . وغاب التخطيط الإعلامى والتغطية الإعلامية الواعية والنشطة ، بغياب وجود سياسة قومية بيئية واضحة فى هذا المجال .

٢ - مستوى الممارسة الإعلامية :

يقصد بالممارسة الإعلامية ، ذلك النشاط الذى يتم من خلاله جمع ونشر المعلومات عبر الوسيلة الإعلامية ، ويتأثر هذا النشاط بعوامل عدة ، يأتى على رأسها سياسة التحرير المتبعة ، والكفاءة المهنية للمحررين ، ومدى توافر المعلومات ودقتها فى المجتمع . . الخ ، ونسعى فيما يلى الى مناقشة معوقات الممارسة الإعلامية ازاء جرائم البيئة الريفية فى نطاق هذه الأبعاد :

١ - سياسة التحرير الإعلامى :

يقصد بسياسة التحرير الإعلامى ، مجموعة المبادى والقواعد التي تلتزم بها المؤسسة الإعلامية ، فى نقلها للأحداث والوقائع المختلفة ، وفى التعبير عن وجهات النظر حول القضايا والمشكلات المطروحة فى المجتمع ، وطرق عرض وتقديم هذه الأحداث والقضايا عبر الوسيلة الإعلامية [٢١] باختصار ترتبط سياسة التحرير الإعلامى ، بالاجابة عن التساؤل ، ماذا ينشر ؟ وكيف ينشر ؟ وتوجد عدة اعتبارات تؤثر على طريقة كل مؤسسة اعلامية فى الاجابة على التساؤلين يأتى على رأسها الامكانيات المادية ، وإحتياجات الجمهور ، والطابع المميز للمؤسسة ومسئوليتها فى المجتمع ، والضغوط الاجتماعية ، وشخصية رؤساء التحرير ، والمعايير والقيم الإجتماعية السائدة و القيود القانونية والتشريعية . . الخ [٢٢] .

وأيا كانت العناصر المؤثرة فى صياغة سياسات التحرير الإعلامى ، فإن معالجة الصحف

المصرية – على اختلافها – للقضايا البيئية ، لا تحكمها ، فى الغالب ، ضوابط أو سياسات واضحة وانما يغلب علي هذه المعالجة العشوائية والموسمية والاثارة والارتباط بالمسئولين والسلبية ، وفى هذا السياق تتعامل الصحف مع موضوعات البيئة وجرائمها كأحداث وليس كعمليات وقضايا البيئة والتنمية بالذات تتطلب معالجة اعلامية لا تقتصر على نقل الأحداث الجزئية أو الفردية ، وانما تجاوز ذلك الى عمليات بأكملها اذا كنا بصدد خلق وعى عام – فإنهيار جسر مائى على سبيل المثال يعد حدثا ، فى حين أن جهود شق الترع والمصارف وترميم الجسور تعد عملية ، وانسداد ماسورة صرف مغطى وغرق بعض الأراضى يعد حدثا ، فى حين أن جهود تحسين التربة وصيانتها تعد عملية وهكذا ، وتركيز المعالجة الاعلامية على الأحداث دون العمليات ، يضعف من المهمة الإعلامية ويقلل من كفاءتها فى بلورة وعى بيئى ناضج قادر على التعامل مع المشكلات البيئية .

وعلى مستوى الأحداث البيئية ، فإن المعالجة الإعلامية ، تميل الى تبنى القيم والمفاهيم الغربية فى نقل وتغطية هذه الاحداث والوقائع ، حيث تروج قيم الاثارة ، والغرابة ، والطرافة والصراع فى انتقاء ونشر الأحداث البيئية المختلفة ، الأمر الذى يساهم فى تشويه الوعى العام بحقيقة ما يجرى فى البيئة من وقائع ، أذ تحيل هذه الوقائع الى مادة للتندر أو التسلية وتمضية وقت الفراغ ، وترويج الصحيفة بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى .

كما توجه عملية انتقاء ونشر الأحداث البيئية على صفحات الصحف المصرية ، قيما أخرى محلية المنشأ ، يأتى على رأسها قيم الاستقرار ، والمجاملة ، والارتباط بالسلطة ، أو معاداتها (الصحف الحزبية) وهى قيم تتسم بالذاتية الشديدة وتنحو بالمعالجات عن الإعتدال ، وتضر فى النهاية بجهود التنمية وإعادة البناء المرتقبة من جهة ، وتساعد على فقدان ثقة الفرد فى صحيفته أو درجة اعتماده عليها فى الالمام بمجريات الامور فى المجتمع .

على أن الأمر الأكثر أهمية فى سياسات التحرير الاعلامى ، ويرتبط بموضوعنا الراهن ، هو ذلك الطابع الحضرى العام الغالب على معالجات هذه الصحف للموضوعات المختلفة ، حيث تكشف الدراسات أن حجم المساحة المخصصة بالصحف القومية المصرية لتغطية شئون البيئة الريفية ، لا يتجاوز فى اكثر الفترات توجها وحماسا نحو الريف عن (١٪) من اجمالى المساحة التحريرية لهذه الصحف [٢٣] ولا يختلف الامر كثيرا على مستوى الصحف الاقليمية ، حيث يظل

اهتماماتها بالمدن وعواصم الأقاليم التى تصدر بها هو الطابع الغالب على معالجاتها . فى حين تهمل أو تغيب معالجات الموضوعات الريفية ، وحتى الصحف المتخصصة بالاحوال الفلاحية أو الزراعية ، كما ستظهر هذه الدراسة ، تظل حبيسة العاصمة تصدر وتطبع فيها ، وجل مضمونها يستقى منها ، ويندر تواجد معالجات ميدانية على صفحاتها ، وأى تحليل لمحتوى هذه الصحف يمكن أن يكشف بوضوح عن هذه الحقيقة .

وفى ظل هذا التوجه ، يختفى أو يكاد ظهور المواد الريفية على صفحات الصحف المصرية، حيث يقتصر الأمر فى الغالب الأعم على المناسبات كعيد الفلاح ، أو زيارة وزير ، أو وقوع حدث ضخم كغرق قرية أو حريق كبير . . الخ . وفى جميع الاحوال تنحو المعالجة إلى التضخيم وابراز الصورة السلبية ، وتشويه صوره القرويين وهكذا .

٢ - الكفاءة المهنية للمحررين :

يقصد بالكفاءة المهنية ، القدرات التى يتمتع بها القائمون بالاتصال من الصحفيين والمزيعين ومخططى ومنتجى البرامج الاذاعية والتليفزيونية ، وتكاد تجمع بحوث الإتصال الجماهيرى ، على أن مصير العملية الإعلامية برمتها يتوقف الى حد كبير على مدى ما يتوافر من مهارات اتصالية وكفاءة فى الأداء لدى القائمين بالاتصال . ويتطلب التناول الإعلامى للموضوعات والقضايا البيئية - ذات الطبيعة الجافة والمعقدة فى الغالب - نوعية معينة من الممارسين على درجة من العلم والثقافة والمهارة الإتصالية تمكن الممارس من ادراك هذه القضايا واستيعابها ثم عرضها بطريقة منطقية ومبسطة تتيح فهمها واستيعابها من جانب الجمهور المتلقى (٢٤) .

وتشير الدراسات المحلية والأجنبية التى أجريت على القائمين بالاتصال ، بهدف التعرف على كفاءتهم المهنية فى تغطية الموضوعات البيئية ، الى النقص الشديد فى التأهيل العلمى المتخصص والثقافة المهنية البيئية لدى هؤلاء الأفراد ، فضلا عن عدم تلقيهم التدريب المهنى الكافى فى تغطية الموضوعات البيئية . ويقتصر عملهم فى الغالب فى هذا الجانب على النقل الآلى ومن المصادر الرسمية الحكومية تحديدا ، كما أن عرضهم للمعلومات التى يحصلون عليها يعوزه الدقة والتبسيط والتكامل(٢٥) .

على أن الشيء المهم هنا ويرتبط بموضوعنا الراهن ، هو أن الجمهور القروى والقطاع الريفى بشكل عام ، لا يدخل فى دائرة اهتمام القطاع الاكبر من المحررين العاملين بالصحف المصرية ، فعلى الرغم من أن (٧٩٪) تقريبا من الصحفيين العاملين بالمؤسسات الصحفية ، ولدوا فى مناطق خارج القاهرة وبالذات قرى محافظة الدقهلية والشرقية والقليوبية والجيزة والفيوم ، وتمتهن أسرهم أعمال الزراعة والتجارة والوظائف الحكومية والحرفية الا أن الحوار معهم يكشف عن ميل كبير لدى العديد من هؤلاء المحررين وبالذات من ذوى الأصول الريفية للإنفصال عن أصولهم الإجتماعية والوسط الاجتماعى الذى نشأوا فيه ، ولاتتوافر لديهم رغبة للتعبير عن قضايا وهموم ومشاكل البيئة التى عاشوا وتربوا فيها خلال سنوات عمرهم الأولى ، ومع أن تفسير هذا المنحى يعود لعوامل كثيرة ، ربما يأتى على رأسها حالة الفقر والجهل والتخلف الذى عانى – وما يزال – الريف المصرى منها طويلاً ، والصورة السلبية الرائجة لدى العامة من المثقفين والنخبة عن القروى والفلاح المصرى ، واقتراب هؤلاء من هذه الفئة بحكم عملهم وأوضاعهم الجديدة يدفعهم إلى تجاهل عن عمد أو بدون ، كل ما يربطهم بالبيئة الريفية ، وما يهمنا هنا هو تأكيد تأثير هذا المنحى سلبيا على قدرة الصحف المصرية ووسائل الاعلام الأخرى فى تغطية قضايا وموضوعات البيئة الريفية .

٢ – المصادر الاعلامية :

تتعدد و تتنوع المصادر الإعلامية التى تمد الصحف أو المؤسسة بالمعلومات عن الشئون المختلفة ، فهناك الوزارت والأجهزة و الإدارات الحكومية ، وهناك الخبراء والمتخصيصين والافراد ، كما توجد المؤتمرات والندوات والكتب والمراجع والصحف والمجلات والإذاعات ووكالات الأنباء والمراسلين ولا تخرج عملية تغطية جرائم البيئة الريفية عن هذه المصادر ، بيد أن الشواهد العديدة من خلال متابعة الإعلام البيئى المقروء والمرئى والمسموع ، تكشف ولأسباب سبق الإشارة الى بعضها ، أن أهم وأبرز هذه المصادر هم المسئولين بالإجهزة الحكومية والتنفيذية ، فضلاعن المعاهد والهيئات العلمية المتخصصة الذين يعود اليهم دائما الصحفى للحصول على المعلومات عما يدور فى البيئة الريفية من وقائع وأحداث وبالذات تلك الجرائم المرتبطة بعناصر البيئة الطبيعية . والمشكل

هنا يتحدد فى أن هناك ما يقرب من (٥٦) جهة فى مصر مسئولة عن شئون البيئة وأن المعلومات الحقيقية فى هذه الجهات مركزة فى شخوص محددة هم فى الغالب كبار المسئولين بهذه الجهات وهؤلاء الأشخاص ، ولدوافع شخصية أو نفعية بحته ، يميلون إلى إعطاء معلومات أو بيانات مواتية دائما وفى لغة عامة غير محددة المعنى تتحدث عن انجازات ونجاحات وطموحات . . الخ دون أن يكون لها أثر ملموس فى دنيا الواقع ، والصحفى ولأسباب عديدة ، ترتبط بتكوينة المهنى والضغوط التى يعمل فى اطارها لا يجد أمامة سوى نقل ما يقوله أو يعرضه المسئول ، والنتيجة هى شكلية وضحالة المعلومات المقدمة عن الشئون البيئية .

فإذا ما انتقلنا الى بقية المصادر كالخبراء والمتخصيصين والمراكز والمعاهد البحثية ، فإن هؤلاء كثيرا ما يدلون بآرائهم وبياناتهم بلغة متخصصة ودقيقة . كما أن الحوار معهم لاستخراج المعلومات المتعمقة يتطلب مهارات ثقافية واتصالية خاصة من جانب الصحفى . وفى اطار عدم توافر هذه الثقافة أو المهارة لدى العديد من المحررين على النحو السابق الاشارة اليه - وميل هذه المصادر ذاتها إلى التحفظ والتردد فى الإدلاء بالمعلومات أحيانا ، فإن دور هذه المصادر فى الامداد بالمعلومات حول قضايا البيئة يصبح محدوداً جداً على النحو الذى سنتبينه من خلال الدراسة التحليلية القادمة .

وقد سبق وأشرنا الى التوجه الحضرى الغالب للصحف والصحفيين العاملين بالمؤسسات الصحفية فى مصر ، حيث ينعدم أو يكاد اتصالاتهم بالمصادر الريفية المباشرة للحصول على المعلومات ، و حتى فى حالة الاتصال ، فإن مهمة الصحفى فى استقاء البيانات حول جرائم البيئة تبدو شبه مستحيلة لعوامل قد تعود الى الشك والتردد والخوف من المشاكل ، وضغوط أصحاب المصالح وزوى النفوذ . . الخ

ويترتب على كل ما تقدم ، وكما يلمسه أى مراقب ، أن يأتى الإعلام البيئى المطروح عبر الوسائل الاعلامية المختلفة مشوها وممسوخا وبرتوكولى فى الغالب ، يفتقد إلى الواقعية أو القدرة على التأثير ، أو بلورة وعى بيئى قادرعلى فهم التحديات البيئية والتعامل معها .

٣ - مستوى الجمهور المتلقى :

تتواجد فى نطاق هذا المستوى عقبات عدة ، تحد من فعاليات الإعلام البيئى ، ولعل أهم

وابرز هذه العقبات ، هو ضآلة الاهتمام العام للجمهور المصرى بقطاعاته المختلفة بالشئون البيئية ، ففى اطار الفقر المطلق أو النسبى الذى يعايشه الغالبية من المصريين وبالذات القرويين منهم ، وانصراف جل اهتمامهم فى تدبير شئون حياتهم اليومية ، تختفى أو تتضاءل اهتمامات الأفراد بالقضايا العامة ، ويصبح الحديث عن البيئة أو مشكلاتها نوع من الرفاهية الزائدة لديهم ، ويترتب على ذلك ، ليس فقط قلة تأثر هؤلاء الأفراد بكل ما ينشر أو يذاع عبر الوسائل الاعلامية المختلفة عن الشئون البيئية – على ضآلته وموسميته – ولكن تلاشى تعرضهم اصلاً لهذه المضامين مهما كانت درجة جودتها أو كفاءتها .

صحيح أن هناك بعض الحالات التى تمكنت خلالها أجهزة الإعلام من اثارة اهتمام الرأى العام ؛ كحالات النشر حول تلوث الأسماك أو مياه الشرب ، أو الفراخ البيضاء .. الخ ولكن تلاحظ أن هذه الحالات قد ارتبطت بالمجالات الصحية ، دون بقية المجالات الأخرى وأدت الإثارة حولها وتضارب التصريحات والبيانات وتفاوتها بين التأييد والنفى ، والتجاهل الطويل ثم التكثيف الاعلامى المفاجىء حولها الى تحصين الرأى العام ضدها والى نوع من عدم المبالاة فى كل ما يقال أو ينشر فى هذا الشأن خصوصاً وأن أوضاع الفقر المشار اليها ، لا تفسح المجال للتفكير أو الحذر فيما يتعلق بالتلوث الغذائى .

فإذا تجاوزنا إهتمامات واحتياجات الأفراد والتى تعد بمثابة محددات لسلوكهم الإتصالى مع أجهزة الإعلام ، فإن عاملاً أخر اكثر أهمية ، فى سياق موضوعنا الراهن ، ويشكل عقبة كبرى أمام فعاليات أجهزة الإعلام فى المجال البيئى ، ويتعلق هذا العامل بالصورة الذهنية الترفيهية أو التوظيف الترفيهى الواسع للمصريين وبالذات جموع القرويين لأجهزة الإعلام المختلفة ، وهو التوظيف الذى يفصح عن نفسه فى ذلك الإقبال المفرط ، الذى تظهره الدراسات الحقلية على المضامين الترفيهية أو الخيالية من جانب مختلف فئات القرويين (٢٦) .

هذا التوظيف الترفيهى ، لا يتفق مع الطبيعة الجادة والمنحى التربوى الذى يميز أو ينبغى أن يميز تناول أجهزة الإعلام للمضوعات البيئية حيث أن المطلوب هنا وفى المقام الأول تشكيل ثقافة بيئية متعمقة ، وتعديل الاتجاهات والممارسات السلبية واسعة الانتشار والتعدد للافراد فى المجال

البيئى. الأمر الذى يجعل هذه الموضوعات ، تحتل المرتبة الدنيا فى تفضيلات القرويين للمضامين المختلفة المثارة عبر وسائل الإعلام ، فى أى استطلاع للرأي يجرى فى هذا المجال ، وإذا كان هذا التوظيف الترفيهى يمكن استغلاله أو الاستفادة منه فى ترويج ثقافة بيئية للأفراد عبر الافلام والمسلسلات والقصص وأخبار الجريمة الى غيرها من المضامين الترفيهية التى تحظى بالإقبال الواسع ، مثلما هو الحال على سبيل المثال مع برنامج سر الأرض الذى يقدمه التليفزيون المصرى ، والذى تستخدم فيه الدراما بشكل مكثف لترويج المعلومات الزراعية الى الفلاحين ، الا أن تعامل الأفراد مع هذه المضامين بإعتبارها مضامين غير واقعية أو حقيقية وهدفها فى تصورهم هو " الانبساط " والتسلية ، يتجاوزها الواقع الفعلى المعاش من جانب ، والافراط فى الخيال والضرورات الفنية وأساليب التشويق والابهار والجذب التى تصاحب عادة المعالجات الدرامية ، يضعف من القيمة الفعلية لهذه المضامين فى التثقيف البيئى ، فإذا أضفنا الى ذلك ، أن جانبا كبيرا من القضايا البيئية والممارسات البيئية السلبية أو المنحرفة ، تمليها ظروف الفقر أو المصالح المادية أو الاحتياج الإجتماعى (التعدى على الرض الزراعية بالبناء على سبيل المثال) لادركنا مدى الصعوبات التى تواجه الإعلام فى التصدى للممارسات البيئية المنحرفة .

****

مراجع وهوامش الفصل الثانى

١ - سمير مصطفى حافظ ، **المفهوم القانونى للبيئة فى ضوء التشريعات المقارنة** ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٠ ص ١٤٠

٢ - خيرى حسن أبو السعود ، **الارشاد الزراعى وبعض قضايا البيئة** ، ورقة مقدم فى ندوة الإعلام وقضايا البيئة فى مصر والعالم العربى ، كلية الاعلام ١٨ - ٢٣ ابريل١٩٩٢ص٣ . ٣ - عبد العزيز مخيمر عبد الهادى ، **دور المنظمات الدولية فى حماية البيئة** ، سلسلة دراسات قانون البيئة ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ١٩٨٦ .

٤ - سمير مصطفى حافظ ، مرجع سابق ص ١٤١ .

٥ - انظر فى ذلك :

EAA (1986) **Environmental plan of Egypt** Env., Affairs Agency, Cairo p13. (Typescript)

٦ - عصام الدين الحناوى ، التشريعات الخاصة بحماية البيئة ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، مجلس بحوث البيئة مايو ١٩٧٥ ص ٢ .

٧ - عواطف عبد الرحمن ، **الوعى البيئية ، بين الاعلام والتعليم** ، مجلة الدراسات الاعلامية ، عدد يوليو / سبتمبر ١٩٩٢ ص ٤٤ .

٨ - أحمد مدحت اسلام ، **التلوث مشكلة العصر** ، عالم المعرفة ، الكويت أغسطس ١٩٩٠ .

٩ - أنظر فى ذلك :

Clinard, Marshall, **Sociology of deviant Behavior** New york Holt, Rinehart and winston 1968 p 28 .

١٠ - عبد الهادى الجوهرى ، قاموس علم الاجتماع ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٣ص٣٦ .

١١ - عبد الفتاح عبد النبى ، **التناول الإعلامى لجرائم النخبة** ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ ص ٣٢ .

١٢ - انظر فى ذلك :

D.Mcquail, Communication, longman, New York, 1980 p.165.

١٣ - أظهرت نتائج احدى الدراسات الإعلامية ، أنه لا توجد برامج خاصة بالتليفزيون المصرى فى قنواته الثلاث تعرض قضايا البيئة ، بإستثناء برنامج أنت والحياة ، الذى يهتم بعرض

سلوى امام على ، الإعلام والقضايا البيئة فى جمهورية مصر العربية ، بحث مقدم الى ندوة الإعلام العربى والقضايا البيئية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١ .

١٤ - أحمد المجدوب وأخرون ، الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة فى الصحافة المصرية فى الستينيات والسبعينيات ، المجلة الجنائية القومية ، العدد ١-٢ ، ١٩٨٠ ص ص ٣-٦ .

١٥ - لمزيد من التفاصيل حول افتراض وضع البرنامج أنظر :
Mccombs, M., & Show, D., The Agenda Setting Function of Mass Madia , Public Opinion Qnarterly, 1972 , 36, pp 87 - 1716 .

١٦ - انظر فى ذلك :
Mccombs , M., & Show, D., Structuring the unseen environment, Journal of Communication , Spring 1976 , pp 18-22 .

أنظر فى ذلك :
E., M., Neuman, The Spiral of Silence, A theory of Pnblic opinion, Journal of Commnnication, 24 , pp 43-51.

١٨ - لمزيد من التفاصيل انظر :
وليم أيه روو ، الصحافة العربية ، الاعلام الاخبارى وعجلة السياسة فى العالم العربى ، ترجمة موسى الكيلانى ، مركز الكتب الأردنى ، عمان ، ١٩٨٩ .

١٩ - لمزيد من التفاصيل انظر :
عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، الجزء الأول والثانى ، ط٤ ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢ .

٢٠ - لمزيد من التفاصيل انظر :
عبد الخالق فاروق حسن ، الأثار الإجتماعية للانفتاح الاقتصادى ، مجلة شئون عربية ، تونس ، العدد التاسع ، نوفمبر ١٩٨١ .

٢١- عبد الفتاح عبد النبى ، الأداء المهنى للقائم بالاتصال فى الصحف المصرية ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩١ ص ١٦ .

٢٢ - لمزيد من التفاصيل انظر :
عبد الفتاح عبد النبى ، سسيولوجيا الخبر الصحفى ، دراسة فى انتقاء ونشر الاخبار ، القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ ص ص ٩٢ - ٩٨ .

٢٣ – انظر على سبيل المثال :

عبد الفتاح عبد النبى ، الصحف اليومية فى مصر وقضايا تنمية الريف ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢٤ – محمد سعد أبو عامود ، دور الاعلام فى معالجة قضايا البيئة ، مجلة السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٩٢ص ١٤٧ .

٢٥ – عواطف عبد الرحمن ، الوعى البيئى ، مرجع سابق ص ص ٥٢ – ٥٦ .

٢٦ – تتفق كافة الدراسات الميدانية التى أجريت على الواقع المحلى فى ذلك ، أنظر على سبيل المثال :

– عبد الفتاح عبد النبى ، تكنولوجيا الاتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ . كذلك :

– انشراح الشال ، مدخل فى علم الاجتماع الإعلامى ، القاهرة مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٥ .

* * * * * * * *

* * * *

* *

الفصل الثالث

جرائم البيئة الريفية

[الابعاد والمعطيات]

الفصل الثالث

جرائم البيئة الريفية (الأبعاد والمعطيات)

تعتبر الجريمة من الظواهر الإنسانية العامة التى لا يكاد يخلو منها مجتمع بشرى واحد ، بيد أن صور وأشكال هذه الجريمة تختلف من مجتمع الى آخر ، بل ومن بيئة الى بيئة أخرى داخل المجتمع الواحد تبعا للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التى تسود كل بيئة عبر الفترات الزمنية المختلفة . والبيئة الريفية كجزء من بيئة المجتمع المصرى الأكبر ، يرتبط الفعل الإجرامى فيها ويتشكل وفقا لما يطرأ على بيئتها الإقتصادية والإجتماعية من تغيرات تلعب دورا محوريا فى ظهور أنماط مستحدثه من الممارسات المنحرفة وتلاشى أنماط أخرى تقليدية ، أو اكتسابها طابعا مميزا تختلف فى مضمونها عن تلك الأنماط التى كانت سائدة من قبل فى ، حقبة زمنية أخرى ، وذلك على ضوء مسيرة التغيير أو التحول التى يشهدها المجتمع المصرى بعامة والبيئة الريفية على وجه الخصوص عبر مختلف الفترات الزمنية [١] .

ونسعى فى هذا الجانب من البحث لالقاء نظرة تحليلية فاحصة للواقع الريفى الراهن ، والوقوف على العوامل والأسباب التى تفرز جرائم البيئة الريفية وملامحها العامة على أرض الواقع ، حيث يسهم ذلك فى تعميق الرؤية النظرية للبحث من جانب ، ويساعد على اختبار فرضياته من جانب أخر وبالذات الفرض الرابع للبحث والذى يقوم على اساس وجود تباين بين مؤشرات الخريطة الواقعية لجرائم البيئة الريفية ومؤشرات هذه الجرائم كما تعكسها الصحف المصرية . بإختصار تدور المناقشة فى هذا الفصل حول العناصر التالية :

١ - صور التدهور الراهن فى البيئة الريفية .

٢ - عوامل التدهور فى البيئة الريفية .

٣ - جرائم البيئة الريفية (معطيات الواقع) .

اولا : صور التدهور الراهن فى البيئة الريفية :

يحمل الواقع الراهن للبيئة الريفية في مصر العديد من ملامح وصور التدهور البيئى يمكن ابرازها فيما يلى :

١ - اختلال واضح فى هيكل توزيع الملكية الزراعية ، يدل عليه زيادة الحيازات القزمية ، حيث تظهر بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لعام ١٩٨٤ ، أن عدد الذين يملكون أقل من (٥) أفدنه يبلغ (٣٣١٧) ألف يمثلون (٩٥.٢٪) من مجموع المالكين يملكون

(٢٨٩٧) الف فدان تمثل (٥٣٪) من المساحة المزروعة بمتوسط (٢١) قيراط موزعة على حوالى (٦) ملايين قطعة [٢] وتتفق كافة المصادر ، على أن مشكلة تفتيت الحيازات في الزراعة المصرية وتحولها الى مزارع قزمية بالصورة الراهنة ، يعوق أى محاولة لتطوير البيئة الريفية من جانب ويضعف علاقة الفلاح المصرى بالأرض . ففى اطار التفتيت الحيازى ، تهدر الكثر من الموارد والمائية ، على أهميتها البالغة فى الوقت الراهن والمستقبل ، كما يصعب معها إدخال التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة أو الرى لا يساعد التفتيت على تطوير وسائل التعبئة والنقل والتخزين والتجهيز ، وبالتالى زيادة حجم الفاقد فى الانتاج الزراعى . وتشير أحدث تقديرات المجلس القومى للانتاج الى أن هذا الفاقد يصل حاليا الى ما يوازى الانتاج الكامل لمساحة حوالى ٢،٣٥٠ مليون فدان أى حوالى (٢٠٪) من اجمالى الناتج الزراعى القومى [٣] .

٢ - نقص ما يخص الفرد من المساحات الزراعية المحصولية الى ما يقرب من ٢٤،. من الفدان بسبب استمرار الزيادة السكانية بمعدل كبير مع ضآلة برامج استصلاح الأراضى الجديدة ، فضلاً عن الاستقطاع السنوى للأرض الزراعية نتيجة استمرارية عمليات الإعتداء عليها .

٣ - تعرض خصوبة مساحات كثيرة من الأراضى الزراعية للإنخفاض أو التدهور بسبب عوامل كثيرة منها ارتفاع مستوى الماء فى الأرض ، وقلة استعمال الأسمدة البلدية ، وسوء عمليات الخدمة الزراعية ، فضلاً عن ضآلة حجم الاستثمارات الزراعية ، وبرامج تحسين الأراضى التى يجرى تنفيذها .

٤ - ارتفاع معدلات تلوث البيئة الريفية ، نتيجة التوسع المفرط فى استخدام المبيدات الزراعية ، لمقاومة الآفات الزراعية بمعدل وصل الى (٣٨) الف طن مبيدات سنويا رغم ضآلة المساحة الزراعية . ومعظم هذه المبيدات مقيد استعمالها دوليا ، لإنها تضر بالانسان والتربة والمحاصيل الزراعية [٤] .

٥ - تجميد دور التعاونيات الزراعية ، والوقوف بها عند حدود تقديم التسهيلات الائتمانية ، وعدم تطوير فكرة الملكية التعاونية ، وتسويق المحاصيل مع خلق بعض التنظيمات الموازية غير محددة الهدف أو الرؤيا مثل بنوك القرى ، مع انتشار ظاهرة التجار والمرابين ومؤجرى الباطن .

٦ - تدخل الحكومة فى كثير من حلقات الانتاج بطريقة لا تراعى فى أحيان كثيرة صالح

المنتجين المباشرين ، ونعنى بالتحديد سياسة تسعير الحاصلات الزراعية ، والتركيب المحصولى ، والتسويق التعاونى ، وتوفير مستلزمات الانتاج ، وهو الأمر الذى يلحق الضرر بهؤلاء المنتجين ولايحفزهم على زيادة انتاجيتهم ، ويقلل فى النهاية من قيمة العمل الزراعى أو التمسك بالأرض الزراعية ، واذا كانت الدولة فى اطار سياسة تعميق التحرر الاقتصادى ، تنسحب تدريجيا من التدخل فى عمليات الانتاج الزراعى ، الا أن عدم توفير تنظيمات ملائمة بديلة لعلاقات الانتاج ، وترك الامر للعرض والطلب ، لا يقلل من الضرر الواقع على صغار المنتجين وهم القاعدة الغالبة .

٧ - هجرة قوة العمل الزراعية من القرية الى المدينة ، والى الدول النفطية نتيجة لعدم توافر فرص العمل داخل القرية ، الأمر الذى أدى الى تناقص قوة العمل الريفية المشتغلة بالنشاط الزراعى فقد انخفضت هذه القوة من حوالى ٤.١٩ مليون عامل الى نحو ٣.٥٤ مليون عامل خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨٢ . وتناقصت نسبة هذه الفئة إلى اجمالى قوة العمل الريفية من (٨٢.١ ٪) الى (٦٢.٦ ٪) فى الفترة ذاتها ، وهذا يعنى أن العمالة الريفية غير الزراعية داخل القرية قد تزايد عددها من حوالى (٩٤٨) الف عامل فى عام ١٩٧١ الى (٢.٢) مليون عامل عام ١٩٨٢ وتضاعفت نسبتهم من نحو (١٧ ٪) الى (٣٧.٤ ٪) فى العام نفسه [٥] ويؤدى الخلل فى هيكل سوق العمل الزراعى الى زيادة تكلفة الانتاج الزراعى ، والتقليل من قيمة العائد الحقيقى للفلاح من زراعة الأراضى بما قد يشجعه على الاعتداء عليها أو اهدارها.

٨ - استمرار طغيان المبانى والمنشآت والمرافق على الرقعة الزراعية وبالرغم من أن جملة الأراضى التى تم استصلاحها منذ عام ١٩٥٢ ، حتى مطلع الثمانينيات يصل الى ٠.٩ مليون فدان ، فإن المحصلة النهائية ، هى ثبات الرقعة الزراعية المنزرعة ، حيث استنفذ ما استقطع من الأرض بالقدر الذى تم استصلاحه على الرغم من استمرارية الزيادة السكانية . وتعد الأراضى التي استقطعت من الأراضى الزراعية من أجود الأراضى خصوبة وانتاجا [٦] . فضلا عن أن نحو (٥٠٪) من الأراضى المضافة لم تصل الى الحدية الانتاجية بعد .

٩ - عجز الانتاج الغذائى عن تلبية الاحتياجات الغذائية للقرويين وتزايد اعتمادهم على المدينة فى تلبية هذه الاحتياجات المتزايده ويعزو ذلك فى المقام الأول إلى عدم التناسب بين

المساحة الزراعية وعدد السكان من ناحية ، والى شيوع نمط استهلاكى مرتبط بنمط التنمية المطروح ، وبمجموعة القيم الاجتماعية والثقافية المصاحبة له .

١٠ - وقف وتجميد الأنشطة الثقافية الجادة ، فبرامج محو الأمية ، على سبيل المثال توقفت أو كادت ، الأمر الذى جعل نسبة الأمية ما زالت مرتفعة بالريف لأكثر من (٧٠ ٪) كذلك توقفت مشروعات الوحدات المجمعة التى كانت تقدم الخدمات الصحية والأجتماعية للقرويين بحيث اختفى أو كاد حاليا ما كان يعرف بالخدمات المجانية التى كانت تقدمها الدولة خلال عقد الخمسينيات والستينيات أو الجمعيات الاهلية قبل قيام الثورة .

١١ - تزايد الفجوة فى الدخول ، وتغلغل القيم المادية فى الثقافة الريفية حيث أصبحت لها السيادة ، وتزايد الميل نحو الفردية والمصلحة فى العلاقات القروية ، وارتبط ذلك أو نتيجة له تزايد صور الصراع والضغائن والأحقاد التى تمتد فى الكثير من الأحيان لتشمل العائلة الواحدة

ثانيا : عوامل التدهور فى البيئة الريفية :

قد تفسر صور وملامح التدهور فى البيئة الريفية فى مصر على النحو المشار اليه انفا ، على عدة مستويات ، فقد يعود ذلك الى طبيعة التكوين الاقتصادى / الاجتماعى السائد في المجتمع المصرى منذ مطلع السبعينيات [٧] . والى نمط التنمية المشوه والتابع القائم وما يرتبط به من قيم اجتماعية وثقافية ، والى قوانين وسياسات الانفتاح الاستهلاكى التى أدت الى فتح الباب على مصرعيه للإستيراد بما فى ذلك المنتجات الزراعية الأجنبية التى غزت الأسواق ، والتى كانت مصر تحقق منه اكتفاء ذاتى ، ومحاولة رأسملة الزراعة المصرية ، كما قد يعود هذا التدهور . الى تلك العلاقة التاريخية غير المتوازنة أو العادلة بين القرية والمدينة المصرية ، واختلال هذه العلاقة بإستمرار لصالح الأخيرة ، والى علاقة الدولة بصفة عامة بالقرية المصرية ، حيث كانت - وما تزال - هذه العلاقة ، تشكل أحد المحاور الأساسية المحددة لمجريات الأحداث والتغيير فى القرية المصرية عبر مختلف العصور .

ولما كان التناول الشامل لكل هذه الأبعاد والعوامل أمراً يخرج عن نطاق هذا العمل وأهدافه ، فإننا نكتفى هنا . بالتركيز على ما نعتقد أنه الأهم والمباشر من هذه العوامل ونشير هنا إلى بعدين اساسيين يرتبطا بعلاقة الدولة بالقرية المصرية . **البعد الأول** ، يتعلق بقصور

السياسة الزراعية ، والبعد الثاني بضعف فاعلية اجراءات الحماية التشريعية للبيئة الريفية .

اولا : القصور فى السياسة الزراعية :

يقصد بالسياسة الزراعية مجموعة الاجراءات والقرارات التى تتخذها الدولة وتتعلق بالمجال الزراعى ، وهذه السياسة تعد جزءا من السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، أو هى السياسة الاقتصادية المتبعة فى القطاع الزراعى من بنيان الاقتصاد القومى . ويمكن تناول أبعاد هذه السياسة فى علاقتها بمظاهر وصور التدهور والتعدى على البيئة الريفية على مستويين :

أ - تنظيم علاقات الانتاج فى الريف المصرى .

ب - ادارة النشاط الزراعى اليومى .

أ - تنظيم علاقات الانتاج فى الريف المصرى :

سعت قوانين الاصلاح الزراعى التى توالى صدورها بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى تنظيم الملكية الزراعي ، وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر وتنظيم أوضاع الجمعيات التعاونية الزراعية وعمال الزراعة ، وقد وصلت هذه القوانين بالحد الأقصى لملكية الأراضى الزراعية الى (٥٠) فدانا للفرد ، كما مدت فى آجال الإيجارات الزراعية إلى أجل غير مسمى . كما رفعت الحد الأدنى لإجور عمال الزراعة وفى اطارها أيضا جرى التوسع فى انشاء التعاونيات الزراعية بحيث غطت كل الريف المصرى . ومع التحولات التى حدثت فى النظام الاقتصادى للمجتمع ، منذ مطلع السبعينيات ، والتقلص التدريجى فى دور الدولة فى توجيه الموارد فى القطاع الزراعى ، وامتداد سياسة الانفتاح الإقتصادى الى الريف ، أخذ التطور فى أوضاع الملكية الزراعية يسير فى اتجاه التمركز إلى أعلى والتشتت إلي أسفل ، حيث اصبح سوق الأرض اكثر انفتاحا مع هذا التحولات ، وتظهر البيانات التى جرت عام ١٩٧٧ الى أن الملاك الكبار الذين يمتلكون خمسين فدانا فأكثر تصل نسبتهم الى (٣٧٪) من اجمالى عدد الملاك ومساحة ما يمتلكونه (١٤.٥٪) من اجمالى الأرض الزراعية ، اما الملاك الذين يمتلك كل منهم عشرين فدانا فأكثر (بما فيهم الذين يمتلكون خمسين فدانا فأكثر) فيبلغ عددهم واحدا فى المائة فقط من اجمالى عدد الملاك و ما يمتلكونه يساوى (٢٦٪) من اجمالى الأرض الزراعية [٨] .

ويشير ذلك الى تزايد اعداد المتجهين من المدينة الى الريف لشراء الأراضى أو حيازتها أو اقامة مزارع أو مشروعات ذات انتاج غير تقليدى ، واصبح بوسع بعض كبار الملاك فى ظل سياسة الانفتاح العودة الى أراضيهم لزراعتها على الذمة أو بتأجيرها لمستأجرين قادرين على اقامة مشروعات ذات ربحية عالية وقادرين بالتالى على دفع ايجار أعلى . ومع سهولة طرد المستأجر ، عاد التنافس من جديد لشراء الأراضى والاكثار من الملكيات الزراعية الى وضع التمركز وسوء التوزيع الذى كان قائما قبل الثورة ، مع اختلاف بسيط يكمن فى وجود قانون يضع حدا أعلى لملكية الفرد بـ (٥٠) فدانا و (١٠٠) فدان للأسرة .

والمهم هنا ، هو أن هذا الاتجاه نحو التركيز يصاحبه في ذات الوقت زيادة فى تفتيت الملكية الصغيرة ، وهى المشكلة التى تمثل ، كما أوضحنا من قبل ، صورة من صور الهدر فى امكانات الأرض الزراعية . وقد ساهمت السياسة الزراعية المتبعة فى تعميق هذه الظاهرة فى الزراعة المصرية عن طريق :

١ - اعادة توزيع الأرض وفقا لقانون الاصلاح الزراعى ، بإعتبار أن الارض كانت توزع على صغار الفلاحين فى شكل مساحات صغيرة .

٢ - مديونية صغار الفلاحين كأول خطوة فى طريق فقدان الأرض حيث تفقد بعض الأرض عن طريق زيادة التفتيت .

٣ - تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها بالنسبة للملكيات الصغيرة وكذلك الإعفاء من التوريد الإجبارى للحاصلات بالنسبة للمساحات الصغيرة .

٤ - الصعوبات المالية لفئة صغار الملاك الذين لا يزرعون الأرض على الذمة ولا يستطيعون فرض ايجار يفوق الايجار القانونى .

٥ - انتقال الأرض بالميراث ، وفقا للتنظيم السائد للميراث ، على النحو الذى يحدث به فى واقع الحياة فى القرية ، رغم أن القانون يسعى للحيلولة دون تحقيق التفتيت عن طريق الميراث ، وفى بعض هذه الحالات ، تبقى الحيازة أو الملكية باسم أحد الورثة بينما يتم تقسيم فعلى للأرض ملكية الورثة .

وقد فشلت سياسة الدولة حتى الأن فى معالجة هذه الظاهرة التى تمثل صورة من صور الهدر فى الأرض الزراعية ، ولم تفلح سياسة تجميع الاستغلال الزراعى ، وتنظيم الدوره

الزراعية ،فى الحد من الآثار الضارة لها ، ومن المنتظر وفى ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، استمرارية ، بل وتفاقم هذه الظاهرة ، بما تمثله من اهدار لامكانات موارد الأرض الزراعية .

كما أن سياسات الاصلاح الزراعى ، وإن كانت قد اتجهت الى تأييد العلاقة الإيجارية بين المالك و المستأجر ، حماية للمستأجر ، ودفعا للظلم الذى وقع عليه طويلاً من قبل ملاك الأراضى واستقراراً لعلاقة الفلاح بالأرض ، الا أن تعديلاً جوهريا طرأ على السياسة الزراعية فى هذا المجال ، بدأت ملامحه منذ مطلع السبعينيات في اطار التحويلات المشار إليها انفا ، حيث جرى رفع القيمة الإيجارية للفدان ، وتقرير حق المالك فى طرد المستأجر اذا تأخر عن دفع الايجار لمدة شهرين باللجوء الى المحكمة ، والغاء لجان فض المنازعات وحواز تحويل العلاقة الايجارية من ايجار نقدى الى المزارعة ، واخيرا انهاء العلاقة الإيجارية القائمة برمتها بعد خمس سنوات وتحرير هذه العلاقة وتركها لقوانين العرض والطلب . وبصرف النظر عن مدى عدال هذه الاجراءات أو توجهاتها ، الا أن الشىء الثابت أنها تعمل فى أتجاه خلخلة علاقة الفلاح بالأرض أو دفعه في اتجاه إهدارها، أو إجهادها على أقل تقدير تحت دوافع تحقيق أقصى عائد أو ربح ممكن .

وفى مجال تنظيم مؤسسات الانتاج الزراعى ، وتعبئة الفائض اتجهت قوانين الاصلاح الزراعى إلى انشاء الجمعيات التعاونية بحيث غطت هذه الجمعيات كل الريف المصرى ،وقد استهدفت هذه الجمعيات ، ضمان حد أدنى من تحسين مستوى الانتاجية الزراعية عن طريق تمكين الحيازات الصغيرة من الاستفادة من أساليب الانتاج المتقدمة ، وقد تم ذلك في أطار نظام التجميع الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية ، وتزويد الجمعيات التعاونية بالألات الزراعية الحديثة ، وكذلك جعل التعاونيات قناة الاتصال الرئيسية التى تتعامل من خلالها الدولة مع الفلاحين فى المسائل المتعلقة بالفائض وتطبيق السياسة الزراعية فى مجال تخطيط الدورة الزراعية ، وتوزيع مستلزمات الانتاج ، ومقاومة الآفات وتسويق الحاصلات .

وبصرف النظر عن الطابع الخدمى لهذه الجمعيات ، فإنها قد لعبت دورها الهام فى الزراعة المصرية ، خلال عقد الخمسينيات والستينيات ، ثم مالبس أن شهدت الحركة التعاونية تراجعات كبيرة بدأت بالنص فى قانون التعاون لعام ١٩٦٩ على أن (٨٠٪) من أعضاء مجلس الإدارة لابد أن يكون من الحائزين لاقل من عشرة أفدنة (بدلاً من خمسة افدنة) بالإضافة الى ضرورة

اجادة القراءة والكتابة ، مما فتح الباب لفئات متوسطى وأغنياء الريف فى السيطرة على الجمعيات التعاونية الزراعية وتوجيهها لصالحهم (٩) .

ومع ذلك ، فقد اتجهن سياسة الدولة فى اطار مناخ الانفتاح الى الإجهاز على أى دور حقيقى يمكن أن تقوم به هذه الجمعيات ، بما استحدثته من نظام بنوك القرى ، وهو النظام الذى سحب اغلب اختصاصات الجمعيات التعاونية الزراعية وتركها تكاد تكون بلا عمل . وبنظرة متفحصة لمجالات استثمار بنك القرية ، يمكن القول أن هذا التنظيم لم يأت بفائدة حقيقية لصغار الزراع وفقرائهم ، وانما جاء أساسا لخدمة ، اغنياء الريف حيث تتوافر لديهم الشروط التى يتطلبها البنك لمنح القروض . وتتيح لهم امكانياتهم التوجه الى الاستثمار فى المجالات غير التقليدية التى يساهم البنك فى تمويلها .

وفى اطار تنظيم يتجاهل غياب الامكانيات الحقيقية لدى فئات كبيرة من الفلاحين تكون النتيجة ضعف الانتاج وصعوبة الوفاء بالالتزامات المفروضة ، وتفاقم مديونية الفلاحين ، وتعقد الحصول على مستلزمات الانتاج . . الخ ومن ثم المساهمة فى تشجيع الاتجاه نحو بيع الأرض أو التخلص منها ، وماقد يصاحب ذلك من تمركز الأرض أو تفتيتها وفقا لنوعية مشترى الأرض ، وهى صورة أخرى من صور الهدر .

ومع أن سياسة الاصلاح الزراعى ، قد ساهمت فى مجملها فى التخفيف من وطأة المعاناة التى كان يعيش فى ظلها عمال الزراعة ، الا أن الوضع العام لهذه الفئة ظل متردياً للغاية ، ويفصح عن نفسه فى استمرارية ظاهرة عمال التراحيل ، والظروف المريرة التى يعملون فى اطارها حتى منتصف السبعينيات ، ومع سياسات الانفتاح والهجرة ، أخذ سوق العمل فى القرية يشهد اختلالاً واضحاً ، فقد ترتب على التغير فى التركيب المهنى ، والاتجاه المتزايد للعمل فى الانشطة غير الزراعية ، الى ظهور نقص فى قوة العمل الزراعى على الأقل فى بعض المواسم ، ومع غياب سياسة ، فعالة للميكنة الزراعية ، باتت الشكوى واضحة من ارتفاع أجور العمالة بطريقة تهدد الحيازات الصغيرة ، وتزيد من تكلفة الانتاج الزراعى ، بما يعنيه ذلك ، من اضعاف لعلاقة الفلاح بالأرض ، ودفعه للاتجاه للبحث عن مصادر أخرى اكثر ربحية مشكلاً بذلك دافعا أخر من دوافع هدر موارد الارض الزراعية .

ب - ادراة النشاط الزراعى :

يقصد بإدارة النشاط الزراعى تلك الاجراءات والقرارات التى تصدرها الدولة لتنظيم مختلف جوانب النشاط الزراعى اليومى كتسعير الحاصلات الزراعية ، والتسويق التعاونى ، وصرف مستلزمات الانتاج ، وتنظيم الدورة الزراعية ، والرى والصرف ومقاومة الأفات الزراعية الى غير ذلك من تفاصيل عملية العمل الزراعى .

وتعد هذه الجوانب من النشاط ، أحد معالم السياسة الزراعية ، ونركز عليها هنا ،بالنظر الى أهميتها البالغة فى تشكيل معالم ظاهرة التدهور والهدر فى البيئة الريفية ، و بالذات تلك الجرائم المرتبطة بالتعدى على الأرض الزراعية ، وأهدار المياه ، والملاحظة الأولية فى هذا السياق ، هو أن الجانب الأكبر من الاجراءات والقرارات التنفيذية التى تصدرها الأجهزة المعنية بالزراعة يتجاهل الواقع ويتم دون مراعاة لصالح الفلاح ، وبالتالى تسهم فى تشجيع الإتجاه نحو التهوين من قيمة الأرض والعمل الزراعى لدى الفلاح ، بل ودفعه للاعتداء على هذه الأرض والانصراف الى ممارسة انشطة أخرى اكثر ربحية .

ففى مجال **الاستثمارات الزراعية** ، ورغم أهمية قطاع الزراعة كمصدر عمل ودخل لنحو نصف القوى العاملة تقريبا فى المجتمع المصرى ، واسهام هذا القطاع بنحو (٣٧٪) من الدخل القومى ، فإن حجم الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع لم يتجاوز (٢٣٪) من جملة الإستثمارات القومية فى فترة الستينيات ، وظل يتقلص تدريجيا بحيث لم يتجاوز فى السنوات الأخيرة (١٢٪) من حملة الاستثمارات القومية [١٠] .

وهذه النسبة من الاستثمارات خصصت لتلبية احتياجات كل من مشروعات التوسع الرأسى والأفقى ، ومشروعات الرى والصرف على اتساعها وواضح أن هذا الحجم من الاستثمارات لا يتناسب مع أهمية هذا القطاع ودوره فى التنمية الشاملة والوفاء بمتطلبات المجتمع .

وفى مجال **السياسة السعرية** ، التى لها تأثير مباشر على الانتاج الزراعى وحفز الزراع الى مزيد من الجهد ، تتجه هذه السياسة الى تسعير المحاصيل الزراعية بأقل كثيرا من قيمتها فى الاسواق العالمية ، أو المحلية ، الأمر الذى كان له أثراً عكسيا على حوافز المنتجين وقد ترتب على هذه السياسة أن هبط العائد من الاستغلال الزراعى إلى أقل من نظيره فى أى قطاع اقتصادى آخر ، ومع هبوط عائد الاستغلال ، هبط العائد على رأس المال الى نحو

(٣٪ - ٣.٥ ٪) كما هبط مستوى الأجور الى نحو نصف نظيره للعمال غير المهرة فى المدن. وساعد ذلك على نقص المدخرات والاستثمارات فى الزراعة ، بل والى هروب رأس المال والعمل الى قطاعات أخرى ، والى نزوح عدد كبير من العمال الى البلاد العربية ، وهو الأمر الذى جعل قطاع الزراعة ، من القطاعات الطاردة لرأس المال والعمل بدلاً من العكس كما هو منتظر .

فإذا انتقلنا الى مجال الضرائب الزراعية ، نجد تعدد تشعب الضرائب المفروضة على الفلاح المصرى . فهناك الضرائب التعاونية ، ورسوم الخدمات للتسويق التعاونى والمجالس القروية والخدمات الزراعية ، والآلات الزراعية ، فضلا عن الضرائب العامة مثل رسوم الرخص والكهرباء ومستلزمات الانتاج والتبرعات التلقائية والاجبارية ، وكل هذه الأنواع من الضرائب والرسوم أصبحت من الاتساع بحيث تثقل كاهل الفلاح . ومع أن الدولة ، قررت اعفاء صغار الملاك ممن لا تزيد ملكيتهم عن ثلاثة افدنة من الضرائب الأصلية والاضافية ، الا أن شكوى صغار مالكى الأرضى الزراعية ، ما زالت قائمة من عدم تطبيق حد الاعفاء فى الواقع الفعلى بسبب اشتراط القانون ضرورة تسجيل الملكية . وقد ترتب على ذلك ، أن أصبح الفلاح لا يستطيع معرفة ما يدفع ومبرراته ، والمعروف أن الصراف اما أن يأخذ المبلغ الذى يطالب به ، واما أن يقوم بالحجز وتوجيه تهم التبديد ، وهى كلها أمور تثقل كاهل الفلاح وتقلل من دخله الحقيقى - على قلته - من عائد عمله ، وهو ما يقدم تفسيرا أخر لأسباب انصراف الفلاح عن الأرض الزراعية والعمل الزراعى .

وفى مجال التسويق التعاونى وتوريد المحاصيل الزراعية ، تصدر وزارة الزراعة سنويا ومنذ عام ١٩٦٢ ، القرارات المنظمة للتسويق التعاونى لمحاصيل القطن والارز والفول السودانى ، كما تصدر سنويا القرارات المنظمة لتوريد حصة الحكومة من المحاصيل التموينية وفى مقدمتها القمح والفول البلدى ، وتصدر وزارة التموين القرارات الخاصة بعملية التوريد الإجبارى لبعض المحاصيل والمواصفات الواجب توافرها فى الكميات الموردة ، وسعر التوريد حسب درجة النظافة ومواعيد التوريد وغرامة عدم التوريد (١١) .

والملاحظ ، أن السياسة الزراعية فى هذا الجانب تتسم فى عموميتها بالارتجالية وعدم التحديد ، فقد يصدر قرار بتوريد محصول معين اجباريا فى سنة معينة ثم يلغى هذا القرار فى

وقت لاحق ، أو يؤجل تنفيذه الى سنه قادمة ، الأمر الذى جعل نظام التسويق التعاونى وتوريد المحاصيل بشكله المتبع مصدرا للعديد من شكاوى الزراع (١٢) .

فالقيمة السعرية للمحاصيل الموردة أو المسوقة تعاونيا لا تتمشى مع الزيادة فى التكلفة الحقيقية للانتاج أو مستوى الأسعار المحلية والعالمية للمحاصيل ، كما أن الكمية المقرر توريدها لا تتفق فى بعض الأحيان وتدهور حالة الحاصلات فى بعض المناطق . وبالتالى يعجز الزراع عن توريد الكميات المقررة ، الأمر الذى قد يعرضه للعقوبة ، يضاف الى ذلك الاجراءات المعقدة الخاصة ، بتنظيم عملية التوريد والتسليم لمراكز التجمع والشون ، وما يمثله ذلك من ظلم وارهاق للفلاح ، ويولد لديه فى النهاية حالة من الاحباط وعدم الثقة ، ويشكل عائقا يحول دون تحفيز الزراع لزيادة انتاجيتهم وتحسين نوعيته .

وعلى مستوى تنظم الرى والصرف فى الأرض الزراعية ، الذى يعد عنصراً حاسما فى تحسين صفات التربة والمحافظة على خصوبتها ووقف تدهورها . وعلى الرغم من جهود الدولة في هذا المجال ، وبالذات فى تنفيذ مشروع الصرف المغطى الذى أصبح حاليا يغطى اكثر من ثلثى الأراضى الزراعية ، الا أن الملاحظ فى السنوات الأخيرة وكما أشرنا من قبل ، تعرض خصوبة كثير من المساحات الى الانخفاض والتدهور بسبب عوامل كثيرة منها ، ارتفاع مستوى الماء فى الأرض ، وقلة استعمال الأسمدة البلدية ، وسوء عمليات الخدمة الزراعية .

وتشير البيانات الرسمية ، أن أكثر من نصف الأراضى الزراعية يقع تصنيفها من حيث درجات الخصوبة ، ضمن أراضى الدرجة الثالثة ، والرابعة والخامسة (١٣) ومع أن أصبع الاتهام كثيرا ما توجه الى السد العالى وغياب الطمى . . الخ ، الا أن ضعف برامج وزارة الزراعة ، فى مجال تحسين الأراضى والذى يسير ، كما هو معلق رسميا ، بمعدل لا يتجاوز (١٠٠) الف فدان فقط فى السنة ، تعد عوامل فاعلة فى استمرار تدهور خصوبة مساحات كثيرة من الأراضى الزراعية فى مصر .

ثانيا : ضعف الحماية التشريعية للبيئة الريفية :

اتجهت الدولة فى اطار استشعارها لخطورة التدهور فى البيئة الريفية وتزايد عمليات التعدى عليها ، الى سن مجموع من التشريعات والقوانين لحماية البيئة ، بيد أن اللافت للنظر

بداية ، فى هذه التشريعات والقوانين ، هو أن المشرع المصرى ، لم يهتم بوضع اطار عام لمكونات البيئة وعناصرها ، فقد اهتم بمد حمايته الى كافة مكونات البيئة الطبيعية مثل الماء والهواء والأرض وغيرها وأهمل فى نفس الوقت مد حمايته الى مكونات البيئة الأخرى بمفهومها الواسع الا فى حالات قليلة لا تؤكد وعيه بحقيقة المفهوم البيئى المتكامل مثل اسباغ حمايته على الهدوء . كما لم يعتنق النظام القانونى المصرى مفهوما قانونيا محدداً للبيئة ، مما أدى إلى عدم وجود فلسفة واضحة متكاملة تحكم السياسة التشريعية فى مجال حماية البيئة [١٤] . الامر الذى يشير الى قصور النظام القانونى فى معالجته لجرائم الاعتداء على البيئة .

وفى اطار التركيز على صيانة البيئة الطبيعية الريفية ، صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (قانون الزراعة) كأول تشريع يسعى الى حماية المزروعات ، وان كان لم يتضمن أية أحكام ضد عمليات التعدى على الأرض ، حيث نص القانون (المادة ٧٣) على أن من سلطة وزير الزراعة تحديد الأوبئة الزراعية ، والاجراءات التى ينبغى اتخاذها مثل تحديد المناطق الملوثة ، ومنع نقل النباتات منها الى المناطق غير الملوثة ، أيضا تحديد انواع النباتات التى تسبب الأوبئة والاجراءات التى ينبغى اتخاذها مثل حظر الزرع أو التخلص منها . . الخ . كما اتجهت (المادة ٨٦) من القانون ذاته الى حماية الزراعة المصرية من خلال حظر استيراد البذور والمنتجات الزراعية الملوثة بالأوبئة التى لا توجد فى مصر .

وتحدد (المادة ٩٦) من القانون العقوبات المفروضة على مخالفة هذه الأحكام وجميعها تفرض الغرامة والحبس بما لا يتجاوز سنة ، ايضا ينظم القانون استعمال المبيدات الزراعية لكى يقلل التأثير الضار للبيئة الطبيعية (مادة ٧٨) . كما سعت (المادة ١١٧) من قانون الزراعة الى حماية الطيور المفيدة للزراعة والحيوانات البرية بمنع صيدها ، وحدد القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير الزراعة أنواع الطيور والحيوانات التى يحميها القانون .

كما صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦ ، بشأن تحسين وصيانة الأرض الزراعية ، فجرم كل من حاز أرض زراعية تجرى فيها عمليات لتحسينها وصيانتها ولم يمكن العاملين بوزارة الزراعة من تنفيذها (مادة ٢-٦) أو لم يقم بتطهير المصارف الحقلية التى أنشأت فى أرضه وصيانتها والمحافظة عليها (مادة ٣-٦) وجعل العقوبة على مخالفة ذلك بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين

العقوبتين .

ونص القانون فى المادة الأولى ، على ضرورة تمكين المتخصصين من اجراء عمليات الاصلاح وتنفيذها ، أيا كانت حالة الزراعة مع التعويض عما يتلف بقرار من وزير الزراعة ، وتشمل عمليات التحسين والصيانة ، انشاء شبكة من المصارف الحقلية بجميع درجاتها وغير ذلك من الأعمال التى تؤدى الى تحسين وصيانة الأرض الزراعية ، ويصدر بتحديدها قرار من وزير الزراعة .

وفى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، تدخل المشروع لحماية الرقعة الزراعية من التعدى عليها حيث حظر عمليات تجريف التربة الزراعية وعاقب القانون كل مخالف لهذا الحظر بالحبس والغرامة التى لا تقل عن ٢٠٠ جنيه ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه من الفدان أو كسوره أو باحدى هاتين العقوبتين . ويلاحظ أن هذا القانون ، قد اقتصر تعامله مع التعدى على الأرض الزراعية على التجريف حيث كانت الصورة الاكثر بروزا في ذلك الوقت ولم يتضمن القانون باقى صور التعدى مما ترتب عليه استمرار الظاهرة .

وقد تنبه المشرع الى ذلك ، فصدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ونص التعديل على تشديد العقوبة على التعدى على الأرض الزراعية بجعل العقوبة الحبس والغرامة التى لا تقل عن ٢٠٠ جنيه ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه بدلاً من العقوبة بإحدى العقوبتين . كما اتجه القانون الى تشديد العقوبة على المخالف (المالك) بجعل عقوبته الحبس مدة لا تقل عن سنه وغرامة لا تقل عن ٢٠٠ جنيه ولا تزيد عن الف جنيه عن كل فدان . واذا كان (مستأجرا) تضمنت العقوبة أنهاء عقد الإيجار ورد الأرض للمالك .

ومع هذا التشديد فى العقوبة ، الا أن القانون ظل قاصراً على مد حمايته لكافة صور التعدى ، حيث لم يحظر مثلاً اقامة قمائن الطوب ، كما لم يضع حدا لاستعمال الطوب الأحمر فى المبانى الحكومية أو يوفر بدائل لهذا الطوب . وترتب على ذلك استمرار ظاهرة التعدى على الأرض الزراعية ، دون توقف بل تفاقمت ، الامر الذى استلزم تدخل الدولة بإصدار القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . وهو القانون السارى والذى سعى لمعالجة ظاهرة التعدى على الأرض الزراعية بشكل اكثر شمولاً وتحديدا . فقد حصر القانون معظم صور التعدى على الأرض وهى التجريف والتبوير والبناء واقامة قمائن الطوب واتجه ناحية المزيد من تشديد العقوبة حتى تصبح

اكثر ردعا . ففى مجال التجريف ، حظرت (المادة ١٥٠) تجريف التربة الزراعية لغير اغراض الزراعة ، ونقل التربة لاستعمال أخر غير الزراعة ، ونصت (المادة ١٥٤) على ضبط الوسائل والمعدات التى تستعمل فى عمليات التجريف ووسائل نقل الأتربة بالطريق الادارى والتحفظ عليها حتى صدور الحكم القضائى بالمصادرة .

وقد حدد المشرع المقصود بالتجريف الذى استهدفه بالحظر ، وهو ازالة اى جزء من الطبقة السطحية للأراضى الزراعية وذلك ايا كان عمقه (اكثر من ١٠ سم) ولكنه اجاز تجريف الارض ونقل الاتربة اذا كان ذلك لغرض الزراعة وتحسين الأرض وحدد القانون عقوبة مخالفة التجريف بالحبس وغرامة لا تقل عن (١٠) الاف جنيه ولا تزيد عن (٥٠) الف جنيه عن كل فدان ، وإذا كان المستأجر وجب أنهاء عقد الايجار ورد الأرض للمالك .

وفى مجال التبوير ، تحظر (المادة ١٥١) من القانون على المالك أو حائز الأرض أيا كانت صفته ترك الارض غير منزرعة لمدة سنتين من تاريخ أخر زراعة ، بدون سبب كاف ، وعقوبة المخالفة هنا لا تقل عن ٥٠٠ جنية ولا تزيد عن (١٠٠٠) جنيه عن كل فدان أو جزء منه . وفى مجال البناء اتجهت المادة (١٥٢) الى حظر إقامة أى مبانى أو منشأت على الأرض الزراعية ، أو اتخاز أية اجراءات فى شأن تقسيم الأراضى لاقامة مبانى عليها ويستثنى من ذلك .

١ - الأراضى الواقعة داخل كردون المدن والمعتمدة حتى ١٩٨١/١١/١ ، مع عدم الاعتداد بأية تعديلات على الكردون اعتبارا من هذا التاريخ .
٢ - الأراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر قرار بتحديده من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .
٣ - الأراضى التى تقيم الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة .
٤ - الأراضى التى تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعى أو الحيوانى ويصدر بتحديدها قرار من وزير الزراعة .
٥ - الأراضى الواقعة بزمام القرى التى يقيم عليها المالك سكنا خاصا أو مبنى يخدم الأرض .

وتتعدد عقوبة مخالفة هذه الاحكام والبناء على الأراضى الزراعية بالحبس والغرامة لا تقل عن (١٠) الأف جنية ولا تزيد عن (٥٠) الف جنيه وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفة مع صدور الحكم بإذلة المبنى المخالف على نفقة المعتدى .

وفى مجال اقامة قمائن الطوب ومصانعه ، نصت المادة (١٥٣) من القانون على حظر اقامة مصانع الطوب الأحمر فى الأرض الزراعية ويمتنع على اصحاب ومستعملى مصانع الطوب القائمة الاستمرار فى تشغيلها بالمخالفة لحكم هذا القانون وعقوب المخالفة الحبس مدة لا تقل عن ستة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة الاف جنيه ولا تزيد عن خمسين الف جنيه ، والحكم بازالة المصنع أو القمينة على نفقة المخالف .

والملاحظة الجديرة بالإشارة هنا ، أن المشرع فى هذا القانون ، اتجه الى تشديد العقوبة المادية أى رفع قيمة الغرامة المادية الى (١٠) الاف جنيه ولا تزيد عن (٥٠) الف جنيه ومصادرة الأدوات المستعملة . والإزالة . . الخ . فى حين ظل ارتكاب المخالفة جنحة بمعنى أن السجن لا يتجاوز ثلاث سنوات ايا كان حجم المخالفة طبقا للأحكام العامة لقانون العقوبات . كما لم يجرم المشرع ، الشروع فى ارتكاب التعدى على الأرض ،واكتفى بتجريم اتمام ارتكاب فعل التعدى ، واعتمد فى اثبات التعدى ، سواء بالتجريف أو البناء أو التبوير . . الخ على تقارير الادارة ، وتقديرات الخبراء ، الأمر الذى يفتح الباب واسعا للتلاعب ، وتداخل المصالح والعلاقات الشخصية والعائلية التى تحكم طبيعة العلاقات فى الريف . ولعل فى ذلك ما يشير الى اسباب حصول معظم القضايا المرفوعة ضد عمليات التعدى فى اطار أحكام هذا القانون على حكم البراءة . إما بسبب التلاعب فى تقارير الادارة من الأساس أو الطعن أمام المحاكم فى هذه التقارير بعد ازالة معالم الجريمة بطول اجراءات التقاضى أو التفاهم مع الخبير المنتدب من قبل المحكمة . الأمر الذى يقلل من فاعلية الحماية الجنائية لهذا القانون على أرض الواقع ، واستمرار عمليات التعدى على الأرض الزراعية دون توقف كما سنشير فيما بعد .

وفى مجال الحماية القانونية للمياه من التعدى أو الهدر ، تضمن قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (المادة ١٣٠) بحظر التخلص من الحيوانات الميتة بإلقائها فى النيل أو فروعه ومجارية . . الخ أو فى الطرق العامة ، وينبغى دفنها في الأرض بدون احداث أى تلوث للمياه الجوفية . ثم صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨ ، والذى نص فى المادتين (٦٩ - ٧٥) على معاقبة كل مالك لارض منتفعة بمسقى أو بمصرف خاص لم يقم بتطهيرها من البناتات والحشائش المعوقة لسير المياه فيها ، أو لم يقم بصيانة المصرف أو المسقى وحفظ جسوره فى حالة جيدة ، أو من أقام مصرف فى ترعة بغير

ترخيص من وزارة الرى ، أو من بدد مياه الرى وذلك بصرفها فى مصرف خاص أو عام أو غيرها من الأعمال التى تعوق سيل مياه الرى في المصارف والترع والمساقى ، وتعد المخالفة فى هذه الحالة جنحة عقوبتها الغرامة التى تتراوح من خمسة جنيهات وحتى خمسين جنيها حسب نوع المخالفة ولوزارة الرى أن تكلف المخالف بإعادة الشيء إلى أصله فى موعد محدد والا قامت بذلك على نفقته . ولحماية المياه الجوفية من سوء الاستخدام ، نصت (المادة ٤٥) من القانون ٧٤ لسنة ١٩٧١ ، على حظر حفر الآبار الارتوازية داخل الأراضى الزراعية فى وادى النيل وأيضا فى المناطق التى تحتوى على مخزون المياه الجوفية بدون الحصول على تصريح من وزارة الرى .

و نتيجة لاتساع عمليات هدر موارد المياه أو تلويثها ، وأدراكا من المشروع بأهمية المحافظة على هذا العنصر وصيانته ، صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ، يحدد نطاق حماية المياه فى نهر النيل وافرعه والترع والمصارف والبحيرات والبرك ، وخزانات المياه الجوفية . . الخ ونصت (المادة ٢) من هذا القانون على تحريم تصريف النفايات الصلبة أو السائلة أو الغازية من المنازل أو المؤسسات التجارية أو الصناعية أو السياحية فى كل المجارى المائية ، بدون الحصول على تصريح من وزير الرى ، أو اذا كان مرخصا له بذلك ، ولكن لم يقم بتوفير الوحدات اللازمة لمعالجة هذه المخالفات بما يحقق المواصفات والمعايير المقررة قانونا ، وعلى وزارة الصحة مسئولية تحليل العينات للنفايات الضارة واثبات المخالفة .

كما الزم القانون وزارة الزراعة بإنتقاء واستخدام المواد الكيماوية لمقاومة الأمراض الزراعية لتأخذ فى الاعتبار انها لن تلوث المجارى المائية اذا ما صرفت فيها . وعلى نفس المنوال ينبغى أن تأخذ فى الإعتبار بالمقابل المواد الكيماوية المستعملة من قبل وزارة الرى فى مقاومة الحشائش المائية غير المرغوب فيها .

وبخلاف ذلك ، توجد العديد من التشريعات والقوانيين المرتبطة بحماية البيئة العامة للمجتمع المصرى ككل ومن ذلك ، التشريعات التى تتعامل مع حماية الصحة العامة وتلوث الهواء (١٥) . وان كان التركيز فى الأخيرة على التلوث الناجم عن المصانع والمركبات والنظائر المشعة دون أن يكون هناك تخصيص لعمليات تلوث الهواء فى البيئة الريفية تحديدا ، والناجم من عمليات الرش بالمبيدات سواء الرش الميكانيكى أو بالطائرات .

وايا كانت هذه التشريعات ، وما يوجد بها من أوجه قوة أو عجز ، تبقى الحقيقة الظاهرة للعيان فى المجتمع المصرى ، والمتمثلة فى تلك الفجوة الواسعة بين القانون والواقع ، وهى الفجوة التى يتسع نطاقها إلى أقصى حد فى البيئة الريفية ، على ضوء المعطيات الموضوعية ، وطبيعة العلاقات التى تحكم هذه البيئة ، حيث ينحى القانون الرسمى جانباً ، و يسود القانون المعيشى أو الحياتى ، الذى يفرضه الأفراد بأنفسهم وعلى ضوء بناء القوة السائد ، والمصالح الذاتية ، ومتطلبات الحياة اليومية للقرويين ، وهى المصالح والمتطلبات التى قد تدهور أو تتدهور فى اطارها البيئة الريفية .

ثالثا : جرائم البيئة الريفية [معطيات الواقع] :

نعرض فى هذا الجانب من الدراسة للملامح العامة لجرائم البيئة الريفية بشقيها الطبيعى والإجتماعى وذلك ، على ضوء ما تفصح عنه السجلات الرسمية والحيوية كما تتمثل فى دفاتر حصر المخالفات فى بعض القرى المصرية ، وبيانات شرطة المسطحات المائية ، وبيانات تقارير الأمن العام ويجدر هنا أن نعرض لكل نمط من الجرائم على حده :

أولاً : جرائم البيئة الطبيعية :

تشير البيانات المستقاه من سجلات شرطة المسطحات المائية ،خلال الفترة من عام١٩٨٤ - ١٩٨٧ ، الى صعود وهبوط عمليات التعدى على الأرض الزراعية سواء بالتجريف أو التبوير أو البناء ويكشف الجدول التالى عن هذه الحقيقة :

جدول رقم (١)

قضايا التعدى على الأرض الزراعية ٨٤ / ١٩٨٧

وتوضح البيانات أن عدد قضايا التجريف والتبوير والبناء على الارض الزراعية التى تم ضبطها بمعرفة ادارة شرطة المسطحات المائية ، بلغ فى عام ١٩٨٤ ،٤٢٦٨ قضية بنسبة (١٦,٠٤٪

العام	عدد القضايا	النسبة المئوية
١٩٨٤	٤٢٦٨	١٦.٤
١٩٨٥	١٤٣٤٩	٥٣.٩٣
١٩٨٦	٦٢١٤	٢٣.٢٦
١٩٨٧	١٧٧٤	٦.٦٧
الجملة	٢٦٦٠٥	٪١٠٠

وتوضح البيانات أن عدد قضايا التجريف والتبوير والبناء على الأرض الزراعية ، التى تم ضبطها بمعرفة إدارة شرطة المسطحات المائية ، بلغ فى عام ١٩٨٤ إلى (٤٢٦٨) قضية بنسبة (١٦.٠٤٪) وقفزت هذه القضايا عام ١٩٨٥ ، الي (١٤٣٤٩) قضية بنسبة (٥٣.٩٣٪) ثم عادت وانخفضت خلال عام ١٩٨٦ الى (٦٢١٤) قضية بنسبة (٢٣.٣٦ ٪) وواصلت الإنخفاض خلال عام ١٩٨٧ حيث لم تتجاوز ١٧٧٤ قضية بنسبة (٦.٦٧ ٪) من إجمالى عدد القضايا المضبوطة والبالغ عددها (٢٦٦٠٥) قضية خلال الفترة ٨٤ / ١٩٨٧ .

ومع ذلك ، فإن البيانات المرفوعة من دفاتر حصر المخالفات بأربع قرى مصرية فى الوجهين البحرى والقبلى ، والأكثر دقة وواقعية فى تقديرنا نسبيا ، خلال الفترة من (١٩٨٣-١٩٩٠) لا تشير الى هذا التذبذب فى صعود وهبوط عمليات التعدى على الأرض الزراعية ، فى الريف المصرى ، على النحو التالى تظهره سجلات شرطة المسطحات ، ولكن تشير الى التزايد التدريجى فى هذه البيانات ، بصرف النظر عن نوعيتها . ويكشف الجدول التالى عن هذه الحقيقة :

جدول رقم (٢)

تطور مخالفات التعدى على الأرض الزراعية

بأربع قرى مصرية خلال الفترة ١٩٨٣ / ١٩٩٠ .

العام	التكرار	٪
١٩٨٣	٧	٠.٧٣
١٩٨٤	١٣	١.٣٦
١٩٨٥	١١٥	١٢.٠٧
١٩٨٦	٩٦	١٠.٠٧
١٩٨٧	١٤٠	١٤.٦٩
١٩٨٨	٢٠٦	٢١.٦٢
١٩٨٩	١٦٨	١٧.٦٢
١٩٩٠	٢٠٨	٢١.٨٣
الجملة	٩٥٣	٪١٠٠

وتظهر البيانات أن عمليات التعدى على الأرض الزراعية .

فى القرية المصرية تشهد تزايدا مستمرا ففى عام ١٩٨٣ ، ونتيجة لعدم العناية من قبل

بحصر هذه العمليات فى السجلات وصدور قانون حماية الأرض ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فى أغسطس من هذا العام ، بلغت نسبة عمليات التعدى على الأرض الزراعية بصورها المختلفة ، التجريف والتبوير ، والبناء ، واقامة القمائن ومفارش الطوب (٧٣.. ٪) ارتفعت في العام التالى ١٩٨٤ الى (١,٣٦ ٪) ثم قفزت فى عام ١٩٨٥ ، الى (١٢,٠٧ ٪) وواصلت الارتفاع حتى بلغت عام ١٩٩٠ (٢١,٨٣ ٪) الامر الذى يشير الى استمرارية ظاهرة التعدى على الأرض الزراعي ، بالرغم من صدور قانون حماية هذه الأرض رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، وهو ما يؤكد صحة ما أشرنا اليه من قبل عن الانفصال الواضح بين القانون والواقع المعاشى .

فإذا ما انتقلنا الى نوعية عمليات التعدى ، نجد أن الجانب الأكبر من هذه التعديات يقع تحت نمط البناء على الأرض الزراعية ، فطبقا لبيانات شرطة المسطحات المائية ، فإن ما يقرب من (٦٠ ٪) من قضايا التعدى تركزت فى قضايا البناء على الأرض الزراعية ، فى حين لم تتجاوز قضايا التجريف أو التبوير عن (٢٠٪) لكل منهما . هذا المنحنى العام لانماط التعدى على الأرض الزراعية ، تؤكده البيانات الواقعية المستقاه من دفاتر حصر المخالفات بالقرى المصرية الاربع ، مع اختلافات طفيفة فى هذا المجال . ويكشف الجدول التالى عن هذه الحقيقة :

جدول رقـم (٣)

صور التعدى على الأرض الزراعية بأربع قرى مصرية (*)

النمـط	العـدد	٪
البناء	٥٠٦	٤٨.٧
التبوير	١٠٦	١٠.٢
التجريف	٢٧	٢.٥
قمائن الطوب	٢٩٥	٢٨.٤
مفارش الطوب	١٠٦	١٠.٢
الجملة	١٠٤٠	١٠٠٪

وتظهر البيانات أن التعدى بالبناء على الأرض الزراعية ، يعد أكثر جرائم البيئة الطبيعية شيوعا فى القرية المصري ، حيث تبلغ نسبة هذا النمط (٤٨.٧٪) من اجمالى صور التعدى على الأرض الزراعية ، ويعود ذلك على ما يبدو إلى تفاقم مشكلات الاسكان الريفى بسبب الضغط السكانى والتحول في بناء الاسرة الريفية من الأسرة الممتدة الى الاسرة النووية ، وهو التحول الذى تسارعت معدلاته فى الحقب الأخيرة بفعل سياسات الانفتاح والهجرة . . الخ .

ويلى عمليات البناء ، عمليات اقامة قمائن ومفارش الطوب على حساب التربة الزراعية الخصبة بالطبع بنسبة (٣٨.٦٪) من اجمالى عمليات التعدى ، على حساب التربة

* بيانات الجدول مستقاه من واقع سجلات اربع قرى مصرية هى قرى برهمتوش وقرقيرة بمحافظة الدقهلية وابو جرج والموادة بمحافظة المنيا . خلال الفتر ١٩٨٣ - ١٩٩٠ .

الزراعية الخصبة بالطبع ، هذا النمط من الجرائم مرتبط أيضا بالاحتياج السكنى المشار اليه أنفا حيث يستخدم هذا الطوب فى تلبية الطلب المتزايد في القرية المصرية لبناء البيوت ، وعدم ملاءمة ، أو اقتناع معظم القرويين بالمواد البديلة ، مثل الطوب الاسمنتى أو الطفلى .

وبعد عمليات البناء واقامة القمائن ، يأتى التبوير بنسبة (١٠.٢٪) وهو ترك الأرض الزراعية بدون زراعة تمهيدا للبناء عليها ، والاستفادة من فارق السعر المرتفع بين كونها أرض زراعية وأرض مبانى . فى حين انخفضت جرائم التجريف الى أدنى حد ، حيث لم تتجاوز فى القرى الأربع (٢.٥٪) من اجمالى جرائم التعدى على الأرض الزراعية ، وهى نسبة وان كانت تشير الى الانخفاض النسبى العام فى عمليات التجريف في الريف المصرى ، الا أن هذا المؤشر ينبغى أن يؤخذ بشىء من التحسب على ضوء الارتفاع النسبى فى عمليات اقامة قمائن ومفارش الطوب ، والتى يجرى تغذيتها ، كما أشرنا من قبل ، من خلال تجريف التربة الزراعية .

وتشير البيانات التفصيلية ، أن إجمالى مساحة الأرض المعتدى عليها خلال الفترة من ١٩٩٠/٨٣ بالقرى الأربع تصل الى (١٥) الف فدان ، وأن هناك فروق بين القرى المصرية المختلفة فى مستوى كثافة عمليات التعدى على الأرض الزراعية ، حيث ترتفع هذه العمليات ، على سبيل المثال ، فى قرب محافظة الدقهلية لتصل الى (٦٤.٩ ٪) وتنخفض فى قرى محافظة المنيا لتصل الى (٤٥.١ ٪) من اجمالى عمليات التعدى خلال الفترة المشار اليها . كما تتزايد هذه العمليات بالقرى (الام) بصرف النظر عن موقعها الجغرافى بالمقارنة بالقرى (التابعة) ، الامر الذى يشير الى الارتباط الوثيق بين ظاهرة التعدى على الأرض الزراعية والمرحلة الانتقالية التى تمر بها العديد من القرى المصرية .

فإذا انتقلنا الى الجرائم المتعلقة بالمياه ، فلا نجد بالقرى الاربع أية بيانات تتعلق بهذا الجانب ، ومع ذلك فإن البيانات المتوافرة بالإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية خلال عامى ١٩٨٥/٨٤ ، تشير الى أن قضايا المخلفات فى هذا الجانب تتركز فى قضايا الصرف الصحى ، وتلويث البيئة بنسبة تصل الى (٦٠.٨٪) ويلى ذلك قضايا التعدى على جسور النيل بنسبة (١٦.٨٪) ثم قضايا ردم النيل بنسبة (١٠.٦٪) ثم قضايا بناء على النيل بشعه (٩.٩٪) . وأخيرا ردم المجرى الملاحى بنسبة (١.٩٪) من اجمالى القضايا البالغ عددها (٥٣٤١) قضية تمكنت الشرطة من تحريرها بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ خلال عامى

. ١٩٨٥/٨٤

ثانيا : جرائم البيئة الاجتماعية :

نعتمد فى هذا الجانب على البيانات التى توفرها تقارير الأمن العام ، وهى التقارير السنوية التى تصدرها وزارة الداخلية حول حالة واتجاهات الامن والجريمة فى المجتمع المصرى ، ومع التحفظ على دقة هذه البيانات ، الا إننا لا نبغى هنا الدقة بقدر ما نتلمس المؤشرات العامة ، لمقارنتها فيما بعد بالمؤشرات التى تقدمها الصحف فيما بعد تحقيقا لأهداف الدراسة .

ولما كانت تقارير الأمن العام لا تشير تحديدا الى جرائم البيئة الريفية ، وإنما تشير الى الجرائم التى تقع فى المجتمع بصفة عامة ، دون تمييز بين الريف والمدن ، فإننا نعتمد على تلمس مؤشرات الجريمة فى الريف المصرى من خلال التعرف على مؤشراتها فى المجتمع المصرى بعامة ، ثم على مستوى محافظة المنيا (لمبررات تتعلق باختيار صحيفتها الاقليمية) وأخيرا على اساس مهنة مرتكبى الجرائم ونهتم هنا أساسا بمهنة المزارع وذلك خلال عام ١٩٩٠ .

وتظهر البيانات على المستوى المجتمعى : أن جريمة القتل تأتى على رأس قائمة الجرائم الأكثر انتشارا فى المجتمع خلال عام ١٩٩٠ بنسبة (٣٤.٩٪) وفى مرتبة تالية وبفارق كبير تأتى السرقة بنسبة (١٥.٤٪) ثم التزوير بنسبة (١٣.٩٪) والضرب الذى أفضى إلى الموت بنسبة (٩.٥٪) وهتك العرض والاغتصاب بنسبة (٧.٥٪) والحريق العمد بنسبة (٥.٢٪) واحداث عاهة ، (٤.٩٪) والاختلاس بنسبة (٣.٤٪) والرشوة بنسبة (٢.٣٪) ومقاومة السلطات بنسبة (١٪) وتلاف مزروعات بنسبة (١،٪) من إجمالى عدد الجنايات التى ارتكبت خلال عام ١٩٩٠ .

وعلى مستوى محافظة المنيا ، تظل جريمة القتل تأتى على رأس القائمة ، يليها جرائم المخدرات والسرقات وأخيرا جنايات أخرى أجملها التقرير دون تفصيل ، وعلى مستوى المهنة لا يختلف الامر كثيرا ، حيث تأتى جريمة القتل ، والضرب الذى أفضى الى الموت ، والضرب الذى أحدث عاهة ، والحريق العمد ، والخطف ، وتسميم المواشى ، وهتك العرض والتزوير فى اوراق رسمية والتزوير فى اوراق مالية ، وتعطيل المواصلات على الترتيب هى من اكثر الجرائم التى يرتكبها المزارعون .

واذا القينا نظرة فاحصة على بيانات تقرير الامن العام على امتداد اعوام ١٩٦٠ -

١٩٩٠ نجد أن ترتيب الجرائم ، بالصورة المعروضة آنفا لا يختلف كثيرا على امتداد هذه الفترة على الرغم من التغيرات التى شهدها المجتمع على امتدادها ، حيث يظل القتل والضرب والسرقة ،والإختلاس ، والرشوة ، وهتك العرض ، من بين اكثر الجرائم انتشارا فى المجتمع . وتفسير ذلك لدينا - يكمن فى أن الجريمة تظل هى الجريمة ، مهما كانت طبيعة التغيرات المجتمعية ولكن ما يتغير مع التغيرات المجتمعية هو مضمون هذه الجريمة ودوافعها فالقتل قائم ويتربع قائمة الجرائم فى المجتمع المصرى على امتداد الحقب التاريخية المختلفة ، ولكن كيفية ارتكاب جرائم القتل ودوافعها قد تغير كثيرا في التسعينيات عنه فى الستينيات . فبينما كان القتل ، على سبيل المثال ، يأتى فى حقبة الستينيات لدوافع يتعلق معظمها بالثأر أو الكرامة ، فأنه يأتى فى الحقب الأخيرة لدوافع ترتبط فى المقام الأول بالصراع على المادة أو حولها وهكذا .

بيد أن اللافت للنظر فى بيانات تقارير الامن العام ، هو عدم اهتمامها بالجرائم الطبيعية ، حيث لا تشير اليها من قريب أو بعيد ، الامر الذى يشير الى تجاهل أجهزة الامن لهذه الجرائم على خطورتها . كما أن هناك العديد من الجرائم المستحدثة التى صاحبت التغيرات الأخيرة فى المجتمع المصرى ، وتشهدها البيئة الريفية ، وتؤكدها الشواهد الواقعية ، والاحتكاك المباشر بهذه البيئة مثل جرائم تجارة العملة ، وسرقة الكهرباء ، والاغذية الفاسدة ، والدعارة ، ولاشرطة المخلة بالاداب ، ومكاتب السفريات الوهمية . . الخ ، ولكن لاتتضمنها تقارير الامن ، وأيا كان الامر فسوف نسعى خلال الفصل القادم . للتعرف على أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين الموشرات التى تقدمها هذه التقارير علي النحو السابق آنفا ، وبين مؤشرات الجريمة الريفية على صفحات الصحف المصرية .

* * * * * * * * * * * * *

مراجع وهوامش الفصل الثالث

١ - عبد الفتاح عبد النبى ، **التناول الإعلامى لجرائم النخبة** ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ ص ٥٥ .

٢ - نقلا عن محمد عراقى ، **الحركة التعاونية النشأة والتطور** ، فى المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر (مؤلف جماعى) مركز البحوث العربية ، ١٩٩٢ ص ١٦٣ .

٣ - راجع تقرير المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، المجالس القومية المتخصصة ، الدورة الثالثة عشر سبتمبر / يونيو ٨٦ / ١٩٨٧ .

٤ - أخبار اليوم فى ١٩٩٢/٩/١٩ .

٥ - عبد الباسط عبد المعطى (تحرير) **مستقبل القرية المصرية** ، المجلد الأول ، الأبعاد والتوجهات النظرية والمنهجية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ ص ١٠١ .

٦ - محمود منصور وآخر ، **المتغيرات المساحية الانتاجية فى الرقعة الزراعية المصرية** ، مجلة الازهر للعلوم الزراعية ، العدد الثالث يونيو ١٩٨٥ ص ٣٨ .

٧ - صلاح منسى ، **التكوين الاقتصادى الاجتماعى وهدر الموارد** ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثالث سبتمبر ١٩٨٩ ص ص ٣-٤٨ .

٨ - جريدة الأهرام فى ١٩٨٢/٥/٢١ . حوار مصر الغد والعدالة .

٩ - محمود منصور عبد الفتاح ، **الموارد والغذاء فى الريف المصرى** ، فى المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر ، مرجع سابق ص ١٢٠ .

١٠ - مجلس الشورى ، **السياسة الزراعية** ، تقرير لجنة الانتاج والقوى العاملة ، دورة الانعقاد العادى الثانى ، ١٩٨٢ .

١١ - لمزيد من التفاصيل انظر :

برعى أحمد ابراهيم ، **تقييم السياسة الزراعية المتعلقة بالدورة الزراعية وتوريد المحاصيل الزراعية بمحافظة البحيرة** ، رسالة ماجيستير ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٥ ص ص ٢٨ - ٣٢ .

١٢ - مجلس الشورى ، السياسة الزراعية ، مرجع سابق ص ٥١ .

١٣ - المرجع السابق ص ٤٧ .

١٤ - عصام الدين الحناوى ، **التشريعات الخاصة بحماية البيئة** ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، مجلس بحوث البيئة ، طبعة مايو ١٩٧٥ ص ٢ .

١٥ - عصام المليجى ، **الحماية التشريعية للبيئة فى مصر** ، المجلة الجنائية القومية ، العدد ١، ٢، ٣، ١٩٨٧ ص ص ١٠٣ -١١٦ .

الفصل الرابع

المعالجة الاعلامية لجرائم البيئة الريفية

الفصل الرابع

المعالجة الإعلامية لجرائم البيئة الريفية

نعرض فى هذا الفصل ، نتائج تحليل المضامين الإعلامية حول جرائم البيئة الريفية ، والمثارة على صفحات الصحف المصرية الثلاث الأهرام ، والتعاون ، والمنيا . وترتبط خطة عرض البيانات ، واسلوب التحليل بأهداف البحث ، ومايطرحه موضوع الدراسة من تساؤلات أو فروض يسعى البحث الى التحقق منها ، وفى هذا الاطار ، يعرض الفصل لمجموعة من العناصر التى يحاول كل منها خدمة أحد فروض الدراسة ، وتتحدد هذه العناصر فيما يلى :

١ - حجم الإهتمام بجرائم البيئة الريفية .

٢ - قوالب التحرير المستخدمة .

٣ - نوعية جرائم البيئة الريفية المثارة .

٤ - هوية مرتكبى الجرائم ودوافع أرتكابها .

٥ - توجهات المعالجة الإعلامية للجرائم المنشورة .

اولا : حجم الاهتمام بجرائم البيئة الريفية :

توجد عناصر عديدة يمكن من خلالها الكشف عن حجم اهتمام صحف البحث بجرائم البيئة الريفية منها معدل تكرار نشر هذه الجرائم ، ونوع الصفحة المنشورة عليها ، وموقع الجرائم على الصفحة ذاتها ، وأساليب الإبراز المصاحبة من عناوين وصور ورسوم أو براوز ، فضلا عن مصادر تغطية هذه الجرائم ، حيث تكشف هذه المصادر عن الجهد المبذول فى نشر موضوع الجريمة ومدى الحرص علي نشرها ونعرض فيما يلى لما هو متوافر من بيانات فى هذا الجانب .

أ - تكرار النشر حول جرائم البيئة الريفية :

تكشف بيانات تحليل فئة حجم تكرار ظهور جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف الثلاث عن الإنخفاض النسبى الملحوظ فى معدلات تناولها لهذه الجرائم . فعلى الرغم من توسيع نطاق مفهوم جرائم البيئة الريفية . ليشمل بجانب الجرائم الطبيعية ، الجرائم الإجتماعية ، ومع أن العدد الإجمالى للأعداد التى خضعت للتحليل بالصحف الثلاث وصل الى (٣٢٧) عدداً ،

فإن عدد مرات ظهور الجرائم ، المرتبطة بالبيئة الريفية على امتداد صفحات هذه الاعداد مجتمعة ، لم يتجاوز (١٧٧) مرة ، الامر الذى يكشف عن الانخفاض النسبى العام فى حجم تغطية الصحف الثلاث لهذه الجرائم . ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

جدول رقم (١)

معدل ظهور جرائم البيئة الريفية فى صحف البحث

الصحيفة / الظهور	الأهرام		المنيا		التعاون		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مرة	٧٥	٨٠.٦٤	١٦	٢٩.٦٣	١٩	٦٣.٣٤	١١٠	٦٢.١٥
مرتان	١٣	١٣.٩٨	١١	٢٠.٣٧	٨	٢٦.٦٦	٣٢	١٨.٠٨
ثلاث مرات	٥	٥.٣٨	١١	٢٠.٣٧	٣	١٠.-	١٩	١٠.٧٣
أربع فأكثر	-	-	١٦	٢٩.٦٣	-	-	١٦	٩.٠٤
المجموع	٩٣	٪١٠٠	٥٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠	١٧٧	٪١٠٠

وتكشف بيانات الجدول ، أن جريدة الأهرام ، وهى صحيفة يومية ، بلغ اجمالى اعدادها التى خضعت للتحليل (٢٧٣) عدداً ، لم تظهر المضامين المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على صفحاتها سوى (٩٣) مرة بنسبة (٣٤.٠٦٪) ، ويعنى ذلك ، أن هناك أعداد كاملة ، واحيانا متوالية ، لم يكن تظهر المضامين المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على صفحاتها وظهر الجانب الأكبر من هذه المضامين على صفحات هذهالجريدة ، مرة واحدة فى العدد الواحد بنسة (٨٠.٦٤٪) فى حين لم يتجاوز نسبة ظهور مضامين جرائم البيئة الريفية لمرتين أوثلاث على صفحاتها عن (١٣.٩٨٪) و(٥.٣٨٪) على الترتيب، واختفى تماما ظهور هذه المضامين لاربع مرات فأكثر على صفحات العدد الواحد . وهو أمر يعطى فكرة إلى أى حد يتضاءل درجه اهتمام هذه الصحيفة بتغطية جرائم البيئة الريفية .

وفى جريدة التعاون ، وهى جريدة متخصصة تعنى بالشئون الفلاحية ، لا يختلف الأمر كثيرا ، فعلى امتداد أعداد هذه الجريدة البالغ عددها (٣٦) عدداً خضعت للتحليل ، لم تظهر المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على صفحاتها سوى (٣٠) مرة بنسبة (٨٣.٣٣٪) وهى نسبة وان كانت مرتفعة بالمقارنة بجريدة الأهرام ، الا أن الجانب الأكبر يظهر لمرة واحدة على صفحات العدد الواحد بنسبة (٦٣.٣٤) فى حين لم يتجاوز ظهور هذه المواد على صفحات اعداد هذه الجريدة لمرتين أو ثلاث مرات فى العدد الواحد عن (٢٦.٦٦٪) و(١٠٪) على الترتيب . واختفى تماما عدد مرات ظهور مواد جرائم البيئة الريفية على صفحاتها لاربع مرات فأكثر ، وهو منحى لايختلف كثيراً عن معالجات جريدة الأهرام .

وعلى العكس من ذلك ، أظهرت جريدة المنيا ، درجه أهتمام نسبى بجرائم البيئة الريفية ، يتفق مع طبيعتها ، بإعتبارها جريدة أقليمية وتخصص مساحة للجريمة على صفحاتها - فقد بلغ اجمالى الأعداد التى خضعت للتحليل (١٨) عدداً ، بلغ عدد مرات ظهور مواد الجريمة الريفية على صفحاتها (٥٤) مرة . ويشير ذلك إلى الكثافة النسبية لظهور هذه المواد على صفحاتها . وهو أمر يكشف عن نفسه فى معدل ظهور جرائم البيئة الريفية على صفحات العدد الواحد لهذه الجريدة ، حيث لم تتجاوز نسبة ظهور هذه الجرائم لمرة واحده عن (٢٩.٦٣٪) فى حين بلغت نسبة ظهور هذه الجرائم لمرتين وثلاث مرات (٢٠.٣٧٪) لكل منهما ، وظهرت أربع مرات فأكثر بنسبة (٢٩.٦٣٪) من اجمالى عدد مرات ظهور المواد المرتبطة بالجرائم على صفحاتها . وكانت بذلك الجريدة الوحيدة التى يصل فيها معدل الظهور لهذا المستوى ، لسبب يعود إلى اهتمامها بأخبار الجريمة و بالذات جرائم البيئة الاجتماعية وتخصيص مساحة تصل أحيانا إلى صفحة كاملة بطريقة منتظمة .

وأيا كان الأمر ، فإن تقيمنا لدرجة أهتمام الصحف الثلاث بجرائم البيئة الريفية قياسا على معدل التكرار سوف يتغير اذا ميزنا بين جرائم البيئة الطبيعية وجرائم البيئة الأجتماعية ، حيث يتدنى إلى أقصى حد ، معدل تكرار ظهور المواد المرتبطة بجرائم البيئة الطبيعية على صفحات جريدتى الأهرام والمنيا حتى أن هذه الجريدة الأخيرة « المنيا » ، التى أشرنا توا إلى تفردها النسبى فى درجة اهتمامها بجرائم البيئة الريفية ، لم تظهر المواد المرتبطة بجرائم البيئة الطبيعية على صفحات سوى أربع مرات فقط من اجمالى (٥٤) مادة ظهرت على صفحاتها

وترتبط بجرائم البيئة الريفية بنسبة (٤١.٧٪) ولايختلف الأمر كثيرا على صفحات جريدة الأهرام ، حيث لم يتجاوز عدد مرات ظهور جرائم البيئة الطبيعية على صفحاتها عن (٤٢) مرة من أجمالى (٩٣) مرة ظهرت فيها المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على صفحاتها بنسبة (٤٥.٣٦٪) .

وفى المقابل ، أظهرت جريدة التعاون اهتماما ملحوظا بجرائم البيئة الطبيعية ، وتدنى إلى أقصى حد ، درجة اهتمامها بجرائم البيئة الاجتماعية ، حيث لم يتجاوز عدد مرات ظهور هذه الجرائم على صفحاتها عن (٤) مرات من أجمالى (٣٠) مرة ظهرت فيها المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على صفحاتها بنسبة (١٣.٣٣٪) ولاينبغى أن يفسر ذلك على أساس أن جريدة التعاون جريدة متخصصة تعنى بالشئون الزراعية والتعاونية والجوانب الطبيعية من المسألة الفلاحية ، بقدر ما يعكس قصور المفهوم البيئى والمسألة الفلاحية ، فى تعامل هذه الجريدة مع البيئة الريفية ، حيث تعلن باستمرار على صدر صفحاتها بأنها جريدة الفلاحين والمحافظات .

ب - مكان النشر :

يعد مكان النشر مؤشرا مهما فى التعرف على درجة أهتمام الصحف بالموضوعات المختلفة، فنوع الصفحة ، ومكان النشر على الصفحة ذاتها ، يعكس مدى العناية التى توليها الصحيفة لكل موضوع ، ويشير خبراء الأخراج الصحفى إلى تفاوت أهمية الصفحات المختلفة فى الجريدة ، تبعا لمدى سهولة انقرائية كل منها وعادات القراءة لدى القراء ، وهنا يشار دائما إلى أن الصفحة الأولى ثم الخليفة على الترتيب تحظى بأهمية مطلقة بالمقارنة بالصفحات الداخلية وعلى مستوى الصفحة ذاتها تتباين المواقع وفقا لدرجة أهميتها حيث يرتب الخبراء هذه المواقع حسب أهميتها على النحو التالى : أعلى يمين واعلى يسار ، قلب الصحيفة ، وأسفل يمين وذيل الصحيفة وأسفل يسار وذلك أستناداً على تتبع حركة العين فى قراءة الصحيفة .

وقد تلاحظ أن الجانب الأكبر من المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف الثلاث ، وبلا استثناء أوتمييز على اختلافها ، تظهر على الصفحات الداخلية ، ويندر ظهور هذه المواد على الصفحات الأولى أو الخلفية لكل صحيفة ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة .

جدول رقم (١)

(توزيع جرائم البيئة الريفية على الصفحات المختلفة)

الصحيفة / نوع الصفحة	الأهرام		المنيا		التعاون		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أولى	٧	٧.٥٣	٥	٩.٢٦	-	-	١٢	٦.٧٨
داخلية	٨٠	٨٦.٠٢	٤٨	٨٨.٨٨	٢٩	٩٦.٦٦	١٥٧	٨٨.٧٠
خلفية	٦	٦.٤٥	١	١.٨٦	١	٣.٣٤	٨	٤.٥٢
المجموع	٩٣	٪١٠٠	٥٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠	١٧٧	٪١٠٠

وتكشف بيانات الجدول أن (٨٨.٧٠٪) من أجمالى مواد جرائم البيئة الريفية ، المنشورة على صفحات الصحف الثلاث ، تقع على الصفحات الداخلية ، فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور هذه المواد على الصفحة الأولى أو الخلفية الأكثر أهمية عن (٦.٧٨٪) ، (٤.٥٢٪) على الترتيب ، ولا يختلف الأمر كثيرا على مستوى كل جريدة على حده ، حيث تظل الغالبية العظمى من المواد فى نطاق كل جريدة تظهر على الصفحات الداخلية . ففى جريدة الأهرام ، تصل هذه النسبة الى (٨٦.٠٢٪) وفى جريدة المنيا تصل إلى (٨٨.٨٨٪) وترتفع فى جريدة التعاون إلى أقصى حد فتصل إلى (٩٦.٦٦٪) حيث يختفى تماما ظهور هذه المواد على الصفحات الأولى لهذة الجريدة ، ولا يتجاوز ظهورها على الصفحات الخلفية لها عن (٣.٣٤٪) ، وهى بيانات تضيف دعما آخر لما سبق الاشارة اليه حول أنخفاض درجة الاهتمام النسبى لهذة الجرائد بجرائم البيئة الريفية .

فإذا انتقلنا الى الموقع على الصفحة ذاتها ، تتأكد لدينا حقيقة أنخفاض درجة أهتمام الصحف بإبراز المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية ، ففى جريدة الأهرام أختفى تماما ظهور هذه المواد ، وهى تشغل صفحة كاملة . وتركز ظهورها فى الموقع أعلى يسار بنسبة (٢٤.٧٣٪) وأسفل يمين بنسبة (١٧.٢٠٪) وقلب الصفحة بنسبة (١٥.٠٥٪) وذيل الصفحة بنسبة (١٣.٩٨٪) ولم تتجاوز نسبة عرض هذه المواد فى صدر الصفحة عن (٧.٥٣٪) الأمر الذى يظهر تراجع الاهتمام الإخراجى بمواد وجرائم البيئة الريفية على صفحات هذه الجرائد .

وفى جريدة المنيا ،أختفى تماما ظهور المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية على المواقع المهمة للصفحة بهذة الجريدة ، حيث لم تظهر وهى تحتل صفحة كاملة ، أومانشيت ، أوصدر الصفحة أوحتى الموقع أعلى يمين . فى حين ظهرت هذه المواد وهى تحتل المواقع الأقل أهمية ، وهى مواقع قلب الصفحة بنسبة (٤٨ . ٣١٪) وأسفل يمين ، وذيل الصفحة بنسبة (٧٨ . ٢٧٪) لكل منها ، وأسفل يسار بنسبة (١١ . ١١٪) ، ولم يتجاوز ظهور جرائم البيئة الريفية على الموقع أعلى يسار بهذه الجريدة - والمهم نسبيا - عن (٨٥ . ١٪) من أجمالى المواد المنشورة ، الأمر الذى يشير إلى تدنى درجة الإهتمام بمواد الجريمة الريفية على صفحاتها ، ويقلل من أهمية تميز هذه الجريدة النسبى فى تكرار طرح هذه المواد على صفحاتها على النحو السابق الاشارة اليه

وفى جريدة التعاون ، تظهر المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية وهى تحتل مختلف المواقع على الصفحة ، مما يشير الى درجة الأهمية النسبية التى توليها هذه الجريدة لهذه المواد . فقد ظهرت المضامين حول جرائم البيئة الريفية على صفحاتها (٦) مرات بنسبة (٢٠٪) وهى تحتل صفحة كاملة (القطع المتوسط) وأحتلت هذه المواد المواقع ، أعلى يسار ، وقلب الصفحة ، وأعلى يمين ، وصدر الصفحة وهى المواقع المهمة بنسبة (٦٧ . ١٦٪) (٦٧ . ١٦٪) و (٣٣ . ١٣٪) و (١٠٪) على الترتيب لكل من هذه المواقع . فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور هذه المواد على المواقع ذيل الصفحة وأسفل يمين عن (٣٣ . ١٣٪) و(٣٤ . ٣٪) على الترتيب لكل منهما ، ولا يعود درجة الاهتمام التى توليها هذه الصحيفة فى عرضها لجرائم البيئة الريفية الى توجهات العاملين بها أواقتناعهم بأهمية أبراز هذه المواد ، بقدر مايعود ذلك فى تقريرنا إلى طبيعة هذه المواد فمعظمها ، كما أوضحنا جرائم بيئة طبيعية ، تتطلب درجة من الأفراد تتلائم مع حجمها ، ولعل فى ذلك مايفسر اسباب إفراد هذه الجريدة لصفحات كاملة لهذة المواد المركبة فى معظمها (عدة جرائم فى موضوع واحد) متفردة بذلك عن جريدتى الأهرام والمنيا .

جـ - وسائل الابراز المصاحبة :

تشكل وسائل الابراز التى تصاحب أخراج الموضوعات المختلفة على صفحات الصحف ، مؤشراً أخر لايقل أهمية عن حجم التكرار ومكان النشر فى أظهار حجم اهتمام الصحف بكل موضوع ، فالعناوين والصور والرسوم والبراوز والاطارات تلعب دورها فى جذب القارىء وأثارة أهتمامه . ونتابع هنا التعرف على الأهمية النسبية التى توليها صحف البحث للمواد الخاصة

بجرائم البيئة الريفية ، قياسا على مؤشر مهم وهو العناوين المصاحبة لهذه المواد.

وتؤكد البيانات ، المرتبطة بهذا المؤشر (العناوين المصاحبة) صحة ما أشرنا اليه من قبل حول انخفاض درجه الاهتمام النسبى لصحف البحث بجرائم البيئة الريفية . ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

جدول رقم (٣)

(اشكال العناوين المصاحبة لجرائم البيئة الريفية)

الصحيفة / العنوان	الأهرام		المنيا		التعاون		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مانشيت	١	١.٠٧	-	-	٢	٦.٦٧	٣	١.٦٩
رئيسى	٧	٧.٥٣	-	-	٧	٢٣.٣٣	١٤	٧.٩١
ممتد	٤١	٤٤.٠٩	٣٥	٦٤.٨١	١٦	٥٣.٣٣	٩٢	٥١.٩٨
عادى	٤٤	٤٧.٣١	١٩	٣٥.١٩	٥	١٦.٦٧	٦٨	٣٨.٤٢
المجموع	٩٣	٪١٠٠	٥٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠	١٧٧	٪١٠٠

وتظهر بيانات الجدول ، أن الغالبية العظمى من المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية بالصحف الثلاث ظهر مصحوبا بعناوين ممتدة أو عادية وتدنى إلى أقصى حد ظهور هذه المواد وهى مصحوبة بعناوين « مانشيت » أو رئيسى الأكثر ابراز أو جذباً للإهتمام . ففى جريدة الأهرام ، ظهر الجانب الأكبر من موادها (٪٤٧.٣١) تحت عنوان عادى أى يقع على عامود واحد ، وتحت عنوان ممتد » أى على اكثر من عامود بنسبه (٪٤٤.٠٩) فى حين لم تظهر هذه المواد تحت عنوان رئيسى أوما نشيت سوى (٪٧.٥٣) و (٪١.٠٧) على الترتيب لكل منهما

وفى جريدة المنيا ، أختفى تماما ظهور مواد جرائم البيئة الريفية ، تحت عنوان "مانشيت " أو " رئيسى " على صفحات هذه الجريدة فى حين وصلت نسبة ظهور هذه المواد تحت عنوان "ممتد" و " عادى " الى (٪٦٤.٨١) و(٪٣٥.١٩) على الترتيب . ومع أن الجانب الأكبر من مواد جرائم البيئة الريفية (٪٥٣.٣٣) ظهر على صفحات جريدة التعاون تحت عنوان " ممتد" الا أن

نسبة ظهور هذه المواد تحت عنوان مانشيت " ورئيسى " على صفحات هذه الجريدة ، وصل الى (٦.٦٧٪) و (٢٣.٣٣٪) على الترتيب ، ولم تظهر هذه المواد تحت عنوان عـادى على صفحات جريدة التعاون سوى بنسبة (١٦ر٦٧٪) من اجمالى المواد المنشورة على صفحات هذه الجريدة بسبب تركيزها على جرائم البيئة الطبيعية والأفراد لها على صفحاتها .

فإذا انتقلنا الى شكل أخر من أشكال الابراز ، وهو الصور المصاحبة للمواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية يلاحظ الانخفاض العام فى معدلات استخدام هذه الصور على الرغم من أهميتها التحريرية والاخراجية فى ابراز الموضوعات المختلفة ويرضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

جدول رقم (٤)

(الصور المصاحبة لجرائم البيئة الريفية)

الصحيفة / الصور	الأهرام		المنيا		التعاون		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
لايوجد	٨٠	٨٦.٠٢	٤٧	٨٧.٠٤	١٠	٣٣.٣٤	١٣٧	٧٧.٤١
يوجد	١٣	١٣.٩٨	٧	١٢.٩٦	٢٠	٦٦.٦٦	٤٠	٢٢.٥٩
المجموع	٩٣	٪١٠٠	٥٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠	١٧٧	٪١٠٠

وتظهر البيانات ، أن الجانب الأكبر من المضامين المرتبطة بجرائم البيئة الريفية بنسبة (٨٦،٠٢٪) ظهر على صفحات جريدة الأهرام لايصاحبه صور فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور هذه المضامين وهى مصحوبة بصور عن (١٣.١٨٪) من أجمالى الجرائم المنشورة على صفحات جريدة الأهرام . ولايختلف الحال كثيرا على صفحات جريدة المنيا ، حيث ظهرت الغالبية العظمى من مواد جرائم البيئة الريفية (٨٧،٠٤٪) على صفحاتها وهى غير مصحوبة بصور فى حين لم تتجاوز نسبة ظهورها وهى مصحوبة بصور عن (١٢.٩٦٪) من أجمالى المواد المنشورة على صفحاتها .

وعلى خلاف جريدتى الأهرام والمنيا ، نجد أن الجانب الأكبر من مواد جرائم البيئة الريفية ، ظهر على صفحات جريدة التعاون مصحوبا بصور بنسبة (٦٦.٦٦٪) فى حين لم يتجاوز نسبة

عدم ظهور هذه المواد وهى غير مصحوبة بصور عن (٣٤,٣٣٪) من اجمالى المواد المنشورة . على صفحاتها حول جرائم البيئة الريفية ، وهو أمر يؤكد التميز الاخراجى لهذه الجريدة فى ابرازها لمواد جرائم البيئة الريفية على صفحاتها بالمقارنة بجريدتى الأهرام والمنيا .

وأيا كانت معدلات ظهور الصور المصاحبة لمضامين جرائم البيئة الريفية ، فقد كان من المفيد لدينا الكشف عن نوعية هذه الصور ، وذلك أن مصاحبة الصورة للمضمون الصحفى ، لاتؤدى مهمة أخراجية فقط ، بقدر ما تؤدى أيضا وعلى نفس المستوى مهمة تحريرية ، ومعنى معين ، يراد توصيله لقارىء الجريدة ، وقد تتعدد نوعيات الصور المصاحبة ، كما تتفاوت الأهمية التأثيريه لكل نوع فهناك الصور الشخصية والصور الموضوعية والرسوم ... الخ وبديهى ، أن الصور الموضوعية أو الواقعية ، تعد أكثر أهمية وتأثيرا ، كما يعد استخدامها مؤشرا على درجة الأهمية التى توليها الصحيفة للموضوع والجهد المبزول فى الحصول عليه . وتشير البيانات ، أن الجانب الأكبر من الصور المصاحبة لمواد جرائم البيئة الريفية على صفحات جريدتى التعاون والمنيا ، كانت صور شخصية ، فقد وصلت هذه النسبة الى (٧٠٪) بجريدة التعاون و(٧١ .٨٥٪) بجريدة المنيا ، ولم تتجاوز نسبة استخدام الصور الموضوعية بجريدتى التعاون والمنيا عن (٣٠٪) و (٢٩ .١٤٪) على الترتيب لكل منهما وقد أختفى تماما استخدامهما للرسوم أو الخرائط ، الامر الذى يقلل من قيمة تفرد جريدة التعاون وكثافة استخدامها للصور المصاحبة لجرائم البيئة الريفية فمعظمها (٧٠٪) صور شخصية لمسئولين فى العادة ، وهى صور مكررة ومملة لاتضيف جديدا للمضمون أوتعكس أهتماما خاصا .

وعلى الرغم من الانخفاض الشديد فى معدلات استخدام جريدة الأهرام للصور المصاحبة لجرائم البيئة الريفية على النحو السابق الاشارة اليه (١٣) صورة ، فإن الشيء اللافت للنظر فيها أن معظمها (١٠) صور بنسبة (٩٢ .٧٦٪) جاءت صور موضوعية ، تصور الواقع وتحاول ابراز وتأكيد مضمون معين ، ولايعكس ذلك فى تقديرنا توجهات معينة أواستثنائية ، تتباين مع ماسبق الاشارة اليه من انخفاض درجة اهتمام هذه الصحيفة بتغطية المواد الريفية بصفة عامة ، بقدر ماتعكس الامكانيات الفنية والمادية التي تتوافر لدى الجريدة بالمقارنة بجريدتى المنيا والتعاون .

فإذا تجاوزنا الصور المصاحبة الى البراوز والاطارات المستخدمة فى اخراج المضامين

الصحفية لجرائم البيئة الريفية ، والتى تعكس هى الأخرى درجة الأهمية التى توليها كل صحيفة لهذه المضامين ، نجد أن البيانات تشير إلى انخفاض معدلات أستخدام هذه الأساليب الأخراجية فى ابراز المضامين الخاصة بجرائم البيئة الريفية على صفحات صحف البحث ، فقد ظهر الجانب الأكبر من هذه المضامين (١٣٩) تكراراً من أجمالى (١٧٧) تكراراً بنسبة (٥٣ .٧٨٪) غير محاط بأى براوز أواطارات . فى حين لم تتجاوز نسبة استخدام هذه الأساليب بصحف البحث وعلى امتداد فترة التحليل عن (٤٧ . ٢١٪) من اجمالى المواد المنشوره حول جرائم البيئة الريفية الأمر الذى يضيف دعما أخر لما سبق الإشارة إليه من إنخفاض درجة اهتمام الصحف محل التحليل بإبراز جرائم البيئة الريفية على صفحاتها .

ومرة أخرى ، أظهرت جريدة الأهرام ، بفضل أمكانياتها الفنية والمادية ، درجة من التميز النسبى بالمقارنه بجريدتى التعاون والمنيا فى استخدامها للبراوز والاطارات المصاحبة لمضامين جرائم البيئة الريفية على صفحاتها ، فقد بلغ عدد مرات ظهور هذه المضامين مصحوبة ببراوز واطارات على صفحات جريدة الاهرام (٢١) تكراراً من اجمالى (٣٨) تكراراً بالصحف الثلاث بنسبه (٢٦ . ٥٥٪) فى حين لم تتجاوز عدد مرات ظهور هذه البراوز والإطارات بجريدتى التعاون والمنيا عن (٤) و (١٣) تكراراً بنسبة (٣١ .٣٤٪) و (٣٤ . ١٠٪) على الترتيب من اجمالى البراوز والاطارات المستخدمة بالصحف الثلاث .

د - مصدر المضامين المثارة :

اذا كانت المصادر التى تحصل من خلالها الصحفية على المضامين المثارة على صفحاتها تساعد فى الكشف عن توجهات المعالجة الصحفية ، ودرجة المصداقية التى يحملها المضمون المثار ، إلا اننا فضلنا الاستفادة من هذه الفئة التحليلية فى تدعيم الاجابة على التساؤلات التى يثيرها البحث حول حجم أهتمام الصحف الثلاث بجرائم البيئة الريفية . ذلك أن تحديد مصدر الافصاح عن هذه الجرائم يلقى المزيد من الضوء على مدى الجهد الذى بذلته الجريدة فى الحصول على المادة الصحفية موضوع البحث ، ودرجة اهتمامها بها وما اذا كانت الجريدة قد اكتفت بدور النقل أو التوصيل من المصادر المختلفة وعلى لسان المسئولين الى الجمهور ، أم بذلك جهداً فى الكشف عن وقائع الجريمة على أرض الواقع ، والمشاركة فى صنع الحدث أو البحث عنه وتقديمه الى كل من الجماهير والمسئولين على حد سواء .

وتتعدد المصادر التى يمكن للصحف الحصول من خلالها على وقائع جرائم البيئة الريفية ، فهناك المصدر المسئول " أى هؤلاء الذين يتولون وظائف ادارية عليا فى مختلف أجهزة الدولة (الأمنية ، والقضائية ، والتنفيذية ، والتشريعية) والمحرر الذى يعمل بالجريدة ، ومرتكب الجريمة ذاته ، والمعاهد العلمية والبحثية والخبراء والأفراد ... الخ .

وتشير البيانات ، عن تفاوت أعتماد الصحف الثلاث فى تغطية جرائم البيئة الريفية على المصادر المختلفة ، بتفاوت طبيعة كل صحيفة ، ومايتوافر لديها من أمكانيات مادية أوبشرية ومع ذلك ، يبقى الاتجاه العام لهذه الصحف ، هو الاعتماد على النقل من المسئولين وبالذات من المسئولين بالأجهزة الامنية والتنفيذية حول وقائع جرائم البيئة الريفية ويتدنى الى أقصى حد حصولها على المعلومات حول هذه الجرائم من خلال الافراد ، أو الخبراء ، أو مرتكبوا الجرائم انفسهم ، الامر الذى يشير الى روتينية أو عدم حيوية الوقائع المنشورة ، وتضاءل إهتمام هذه الصحف بهذه الوقائع نتيجة للنقل شبه الجاهز ، واحادى الرؤيا أو المشوهة أحيانا ، حول مايدور من وقائع وأحداث بالبيئة الريفية . ويكشف الجدول رقم (٥) عن هذه الحقيقة :

جدول رقم (٥)

(مصادر تغطية جرائم البيئة الريفية)

الصحيفة / المصدر	الأهرام		المنيا		التعاون		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
المسئولون	٢١	٢٢.٥٨	٣	٥٥.٥٦	١٤	٤٦.٦٧	٦٥	٣٦.٧٣
معاهد علمية	-	-	-	-	-	-	-	-
خبير متخصص	٣	٣.٢٣	-	-	٣	١٠.-	٦	٣.٣٩
أفراد	١٣	١٣.٩٨	٣	٥.٥٦	٥	١٦.٦٧	٢١	١١.٨٦
محرر	٥٥	٥٩.١٤	٢١	٣٨.١٨	٥	١٦.٦٦	٨١	٤٥.٧٦
مرتكب الجريمة	-	-	-	-	-	-	-	-
أخرى	١	١.٧	-	-	٣	١٠	٤	٢.٢٦
المجموع	٩٣	٪١٠٠	٥٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠	١٧٧	٪١٠٠

وتظهر بيانات الجدول ، أن الجانب الأكبر من المعلومات حول جرائم البيئة الريفية المنشورة بجريدة الأهرام ، قد أعتمد على المحررين العاملين بهذه الجريدة بنسبة (٥٩.١٤٪) ويلى ذلك المصدر المسئوّل بنسبة (٢٢.٥٨٪) ثم الافراد العادين بنسبة (١٣.٩٨٪) والخبراء بنسبة (٣.٢٣٪) . وفى المقابل تزايد اعتماد جريدتى المنيا والتعاون فى تغطية جرائم البيئة الريفية على المصادر المسئولة ، حيث وصلت هذه النسبة الى (٥٥.٥٦٪) و (٤٦.٦٧٪) على الترتيب لكل منهما ، وأنخفضت نسبة أعتماد صحيفة المنيا على المصدر المحرر الى (٣٨.٨٨٪) من أجمالى المصادر المستخدمة على صفحاتها ووصلت هذه النسبة بجريدة التعاون الى (١٦.٦٦٪) لسبب قد يعود فى المقام الأول إلى قلة الامكانيات البشرية المتوافرة لدى الجريدتين . وانخفض إلى أقصى حد اعتماد جريدة المنيا والتعاون على الخبراء أو الأفراد فى تغطية جرائم البيئة الريفية . ففى جريدة المنيا أختفى المصدر خبير متخصص " تماما ولم تتجاوز نسبة الاعتماد على الأفراد العاوين عن (٥.٥٦٪) ، وفى جريدة التعاون ، كانت هذه المعدلات

(١٠٪) و (١٦.٦٧٪) على الترتيب .

وكان اللافت للنظر فى البيانات المطروحة بالجدول رقم (٥) هو اختفاء أعتماد الصحف الثلاث ، على أختلافها ، فى الحصول على المعلومات حول جرائم البيئة الريفية على المعاهد والمراكز البحثية أومرتكبى الجرائم ، رغم الأهمية البالغة لهذه المصادر على الأقل فى تغطية جرائم البيئة الطبيعية ، ولاتفسير لدينا لذلك ، سوى ماسبق الاشارة اليه عن الطابع الروتينى ، والنقل الآلى والجاهز الذى يحكم معالجات الصحف الثلاث لما يدور من وقائع بالبيئة الريفية ، دون محاولة للإجتهاد والبحث والتدقيق فى سلامة ودقة المعلومات .

وتشير البيانات التفصيلية حول المصدر " المسئول" أن الجانب الأكبر من المعلومات حول جرائم البيئة الريفية بجريدة الأهرام يأتى من أجهزة والشرطة ومراكز البوليس بنسبة (٣٨.٩٪) و المسئولين بالأجهزة والهيئات والادارات الحكومية بنسبة متشابهة (٣٨.٩٪) ثم المسئول القضائى والتشريعى بنسبة (١٤.٥٩٪) و (٩.٥٣٪) على الترتيب لكل منهما من أجمالى المصادر المسئولة بهذه الجريدة ، وفى جريدة المنيا ، تأتى غالبية المعلومات حول الجرائم من جانب الشرطة ، بنسبة وصلت الى (٨٦.٦٦٪) من اجمال المصدر المسئول بهذة الجريدة ، وتدنى الى أقصى مساهمة المصدر القضائى أو التنفيذى ، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة كل منهما عد (٦.٦٧٪) ، واختفى تماما مساهمة المصدر التشريعى بهذه الجريدة . وفى جريدة التعاون اختفى المصدر الامنى المسئول فى امداد هذه الصحيفة بالمعلومات ، وتزايد الاعتماد على المسئولين بالأجهزة والادارات الحكومية بنسبة (٨٥.٧٢٪) واختفى أوكاد أعتماد مساهمة المسئولين بالأجهزة التشريعية أو القضائية فى أمداد هذه الجريدة بالمعلومات حول جرائم البيئة الريفية .

ثانيا : قوالب التحرير المستخدمة :

تتعدد القوالب الصحفية المستخدمة فى تحرير المضوعات الصحفية المختلفة المثارة على صفحات الصحف ، فهناك قالب الخبر والمقال والتعليق والتحقيق والحديث والندوة ، ورسائل القراء والكاريكاتير .. الخ ومن المهم للمحلل الصحف الكشف عن نوعية القوالب الصحفية الاكثر استخداما فى تحرير موضوع بحثه ، بالنظر الى مايتسم به كل قالب صحفى من خصائص وقدرات على حمل المضامين المختلفة ، وفى التأثير بالتالى على جمهور القراء فالخبر الصحفى

الذى يروى الواقعة أو الحادثة يختلف فى مقدرتة التأثيرية عن المقال الصحفى الذى يتناول فكرة أوقضية من القضايا بالشرح والتحليل أوالتعليق وابداء الرأى كذلك يختلف الحديث الصحفى ، وهو الحوار الذى يجريه المحرر مع شخصية من الشخصيات أوجماعة من الجماعات عن التحقيق الصحفى الذى يطرح قضية من القضايا ويتناولها بالبحث والتقصى مع كافة العناصر وأطراف هذه القضية وهكذا . ومع عدم توافر أبحاث ميدانية موثوق فيها ، توضح أى القوالب الصحفية اكثر تأثيراً فى الجمهور وقدرة على حمل المعلومات ، فإننا نرجع فى اطار موضوع جرائم البيئة أهمية قوالب التحقيق الصحفى ، والمقال الصحفى فى الكشف عن ، وتتبع جرائم البيئة ، والتأثير فى الاتجاهات والسلوك حولها . خصوصا ، وأن المنحى العام للمعالجات الاخبارية فى الصحف المصرية والعربية عموما ، بأخذ عادة ولاسباب عديدة طابعا بروتوكوليا أو شكليا لايفيد من قريب أو بعيد فى تدعيم وعى الافراد أو زيادة معارفهم حول محريات الاحداث فى المجتمع (١)

وتشير البيانات الواقعية ، وعلى عكس توقعنا ، أن الخبر الصحفى يأتى على رأس القوالب الصحفية المستخدمة فى تغطية جرائم البيئة الريفية بالصحف الثلاث ، ولاتوجد اختلافات فى ذلك بين هذه الصحف ، على اختلافها ، و يوضح الجدول التالى هذه الحقيقة

---

(١) للوقوف على أسباب ذلك أنظر :

عبد الفتاح عبد النبى ، سسيولوجيا الخبر الصحفى ، دراسة فى انتقاء ونشر الأخبار ، القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ .

جدول رقم (٦)

(القوالب الصحفية المستخدمة فى معالجة الجرائم المنشورة)

الصحيفة / القالب	الأهرام		النبا		التعاون		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
خبر	٧٠	٧٥.٢٧	٥٣	٩٨.١٥	١٢	٤٠.٠٠	١٣٥	٧٦.٢٧
مقال	٧	٧.٥٣	-	-	٤	١٣.٣٤	١١	٦.٢٢
تحقيق	٨	٨.٦٠	١	١.٨٥	-	-	٩	٥.٠٨
حديث	-	-	-	-	٤	١٣.٣٤	٤	٢.٢٦
تعليق	-	-	-	-	-	-	-	-
كاريكاتير	-	-	-	-	-	-	-	-
ندوة	-	-	-	-	٥	١٦.٦٦	٥	٢.٨٢
رسالة	٨	٨.٦٠	-	-	٣	١٠.٠٠	١١	٦.٢٢
أخرى	-	-	-	-	٢	٦.٦٦	٢	١.١٣
المجموع	٩٣	٪١٠٠	٥٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠	١٧٧	٪١٠٠

وكما هو واضح من بيانات الجدول رقم (٦) . كان الخبر الصحفى هو أكثر قوالب التحرير الصحفى استخداما فى تغطية وقائع جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف الثلاث بنسبة (٧٦.٢٧٪) فى حين لم تتجاوز نسبة استخدام قوالب المقال الصحفى والتحقيق الصحفى والندوة ، وهى من القوالب المهمة فى طرح واثارة الموضوعات على صفحات الصحف عن (٦.٢٢٪) و (٥.٠٨) و (٢.٨٢٪) على الترتيب ، وهو أمر يؤكد ماسبق الاشارة اليه.

حول الطابع الروتينى للمادة المنشورة حول جرائم البيئة الريفية بالصحف الثلاث ، وذلك على ضوء ماهو معروف عن سمات المعالجة الأخبارية بهذه الصحف وغيرها فى المجتمع المصرى .

واللافت للنظر فى البيانات التفصيلية لكل جريدة ، أن جريدة المنيا ، استخدمت قالب الخبر فى تغطية جرائم البيئة الريفية بمعدلات وصلت الى (٩٨.١٥٪) من أجمالى القوالب الصحفية المستخدمة فى تغطية هذه الجرائم ، واختفى تماما أستخدام قوالب الحديث والتعليق والكاريكاتير أو الندوة ... الخ ويفسر ذلك على ضوء ضعف الامكانيات المادية والبشرية التى تعانى منها هذه الجريدة والاعتماد فى تغطية موضوعاتها على مايرد إليها من أخبار ووقائع بالطرق التقليدية وبالنقل من المصادر المتوافرة دون جهد أو تقصى يذكر ، وفى جريدة الأهرام استخدام قالب الخبر بكثافة وصلت الى (٧٥.٢٧٪) من أجمالى القوالب المستخدمة فى تحرير موضوعات جرائم البيئة الريفية ، وتدنى الى أقصى حد معدلات أستخدام المقال أو التحقيق الصحفى ، حيث لم يتجاوز أستخدامها عن (٧.٥٣٪) ، (٨.٦٠٪) على الترتيب واختفى تماما استخدام قوالب مهمة مثل الندوة والحديث الصحفى والتعليق والكاريكاتير .. الخ .وفى جريدة التعاون المتخصصة والاسبوعية ، ظل الخبر الصحفى يحظى بأعلى نسبة استخدام فى تحرير مواد جرائم البيئة الريفية على صفحاتها بنسبة (٤٠٪) وارتفعت نسبيا معدلات استخدام قوالب الندوة ، المقال ، والحديث ، والرسائل على صفحاتها ليصل الى (١٦.٦٦٪) و (١٣.٣٤٪) و (١٣.٣٤٪) و (١٠٪) على الترتيب لكل من هذه القوالب. فى حين اختفى تماما اجراء هذه الجريدة لأى تحقيقات أو تعليقات صحفية على صفحاتها حول هذه الجرائم .

ثالثا : نوعية جرائم البيئة الريفية :

أولاً : جرائم البيئة الطبيعية :

ارتبط ظهور جرائم البيئة الطبيعية على صفحات صحف البحث بمدى الاهتمام الذى توليه الدولة للنوعيات المختلفة لهذة الجرائم من ناحية وبتوجهات المعالجة الصحفية لكل جريدة من ناحية أخرى . ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

جدول رقم (٧)

(جرائم البيئة الطبيعية بالصحف الثلاث)

الصحيفة / الجريمة	الأهرام		المنيا		التعاون *		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
تلوث المياه أو اهدارها	١٩	٤٥.٢٤	١	٢٥.٠٠	٥	١٢.٨٢	٢٥	٢٩.٤١
تلوث الهواء	٢	٤.٧٦	-	-	-	-	٢	٢.٣٥
تلوث التربة	١	٢.٣٨	-	-	٢	٥.١٣	٣	٣.٥٣
تلوث المحاصيل والاغذية	١	٢.٣٨	-	-	٢	٥.١٣	٣	٣.٥٣
تجريف الأرض الزراعية	٥	١١.٩٠	١	٢٥.٠٠	٩	٢٣.٠٨	١٥	١٧.٦٥
تبوير الأرض الزراعية	٣	٧.١٥	٢	٥٠.٠٠	٨	٢٠.٥١	١٣	١٥.٢٩
اقامة قمائن الطوب	-	-	-	-	٢	٥.١٣	٢	٢.٣٥
بناء على الأرض الزراعية	٧	١٦.٦٦	-	-	١٠	٢٥.٦٤	١٧	٢٠.٠٠
برك وقازورات	٣	٧.١٥	-	-	١	٢.٥٦	٤	٤.٧١
تعدى على املاك الدولة	١	٢.٣٨	-	-	-	-	١	١.١٨
المجموع	٤٢	٪١٠٠	٤	٪١٠٠	٣٩	٪١٠٠	٨٥	٪١٠٠

والشىء اللافت للنظر بداية ، فى بيانات الجدول ، هو ذلك الانخفاض الشديد فى معدلات طرح الصحف الثلاث لهذة النوعية من الجرائم ، فعلى امتداد اعداد جريدة الأهرام (٩) شهور لم تظهر موضوعات هذه الجريدة سوى (٤٢) مرة فقط ، انخفضت فى جريدة التعاون الي (٣٩)

---

* يلاحظ أن مجموع تكرارات ظهور جرائم البيئة الطبيعية بجريدة التعاون فى هذا الجدول (٣٩) تكراراً يفوق عدد تكرارات ظهور جرائم البيئة الريفية على صفحاتها (٣٠) تكراراً ، لان معالجة الموضوع الواحد لهذه الجريدة كان يتضمن عادة أكثر من نمط ، وتوخيا للدقة ، كنا نرصد كل نمط فى فئته الخاصة ، الامر الذى أدى إلى ارتفاع اجمالى التكرارات ، فى حين أن الحجم الحقيقى لكل ماأثير من موضوعات فى هذا الجانب كان تحديداً (٢٦) موضوع فقط .

مرة ، وتدنت الى أقصى حد حتى وصلت بجريدة المنيا الى (أربع) مرات فقط على أمتداد فترة التحلبل ، وهو أمر يعكس دونية معالجات الصحف لهذه النوعية من الجرائم على أهميتها التنموية البالغة واختلاف طبيعة صحف البحث من ناحية ، ويدعم أعتقادنامن ناحية أخرى ، بأن ضألة الاهتمام بهذه الجرائم لايعود ألى عوامل تتعلق بإختلاف نوعيات الصحف وتفاوتها من صحيفة مركزية أوأقليمية أومتخصصة .. الخ بقدر مايعود الى توجهات تسود المصريين بعامة ورجال الاعلام بخاصة ، بالتوافق أوالتسامح الضمنى مع هذه الجرائم ، وعدم النظر اليها بأعتبارها جرائم بالمفهوم الاجتماعى لدى العامة عن الجريمة .

وأيا كان الامر ، ففى ضوء المعالجات المطروحة تكشف بيانات الجدول رقم (٧) ، أن تلوث المياة أو اهدارها يأتى على رأس قائمة الجرائم التى عالجتها الصحف الثلاث بنسبة (٢٩.٤١٪) ويلى ذلك جريمة البناء على الارض الزراعية بنسبة (٢٠٪) وجريمة تجريف الارض الزراعية بنسبة (١٧.٦٥٪) وتدنى بعد ذلك طرح بقية أنواع الجرائم الأخرى ، حيث تراوح معدلات طرحها بين (٤.٧١٪) و (١.١٨٪) من اجمالى انماط جرائم البيئة الطبيعية على صفحات هذه الصحف .

وعلى مستوى كل صحيفة ، تظل جرائم تلوث المياه أواهدارها (٤٤.٤٥٪) ، والبناء على الأرض الزراعية (١٦.٦٦٪) وتجريف الأرض الزراعية (١١.٩٠٪) وتبوير الارض الزراعية (٧.١٥٪) والبرك والقاذورات (٧.١٥٪) وتلوث الهواء (٤.٧٦٪) تأتى على الترتيب على رأس الجرائم التى حظيت بمعالجات جريدة الأهرام على أمتداد فترة التحليل . واختفى تماما أشارة هذه الجريدة إلي عمليات إقامة تمائن الطوب على صفحاتها على كثرتها ، كما تدنى الى أقصى حد أشارتها الى تلوث التربة أو المحاصيل (مرة واحدة) فقط لكل منهما على طول امتداد فترة التحليل .

وعلى مستوى جريدة المنيا ، كان الامر بالغ السوءحيث لم تشر هذه الجريدة الى هذه النوعية من الجرائم سوى (أربع مرات) فقط على امتداد (١٨) عددا خضعت للتحليل ، معظمها جاء فى شكل رسائل للقراء حول تلوث الهواء (مرة) وتجريف الأرض الزراعية (مرة) وتبوير الأرض الزراعية (مرتان) ، ولاتفسير لدينا لذلك سوى ماسبق الاشارة اليه من قلة الامكانيات الفنية والبشرية وانخفاض وعى العاملين بهذه الجريده بمخاطر هذه ، النوعية من

الجرائم وقلة توجههم نحو الريف ، وربما نضيف الى كل ذلك ، انغلاق مصادر المعلومات حول هذه الجرائم ، وتأثرها الشديد بضغوط النخبة وأصحاب المصالح فى المناطق المحلية .

فإذا انتقلنا الى جريدة التعاون ، نجد البناء على الأرض الزراعية بنسبة (٢٥.٦٤٪) وتجريف الأرض الزراعية بنسبة (٢٣.٠٨٪) وتبوير الأرض الزراعية بنسبة (٢٥.٥١٪) . وتلوث المياه أو أهدارها بنسبة (١٢.٨٢٪) وتلوث التربة وتلوث المحاصيل والاغذية (٥.١٣٪) لكل منهما تأتى بالترتيب على رأس معالجات هذه الجريدة لجرائم البيئة الطبيعية . ولم تشر هذه الجريدة من قريب أو بعيد الى جرائم تلوث الهواء أو التعدى على املاك الدولة ، كما تدنت معالجاتها لعمليات اقامة قمائن الطوب وانتشار والبرك والمستنقعات ، حيث لم تتجاوز (٥.١٣٪) و (٢.٥٦٪) على الترتيب لكل منهما من اجمالى طرح جرائم البيئة الطبيعية على صفحات هذه الجريدة المتخصصة .

وايا كان الامر ، فإن من المفيد هنا ، وعلى ضوء البيانات السابقة ، أن نؤكد على مجموعة من الحقائق **أولاً** : ضعف الاهتمام العام لمعالجات صحف البحث بجرائم البيئة الطبيعية . **ثانياً** : المعالجة الجزئية على مستوى كل جريدة لهذه الجرائم ، حيث يتم الاهتمام بنوعيات معينة من الجرائم وتهمل الأخرى . **وثالثاً** : رهذا هو الأهم لدواعى المقارنة ، تأتى جرائم تلوث المياه أو اهدارها والبناء على الأرض الزراعية وتجريف الأرض الزراعية ، وتبوير الأرض الزراعية على الترتيب على راس أهم وابرز جرائم البيئة الطبيعية التى تحظى بمعالجات الصحف على اختلافها وهى المؤشرات التى لاتنسجم تماما مع مؤشرات الخريطة الاحصائية لهذه الجرائم على أرض الواقع على النحو الذى أشرنا اليه من قبل .

ثانياً : جرائم البيئة الاجتماعية :

أرتبط ظهور هذه النوعية من الجرائم على صفحات صحف البحث الثلاث ، بطبيعة كل صحيفة وتوجهاتها نحو معالجة الجريمة بصفة عامة ، وفى هذا الاطار اختفت أو كادت ظهور الجرائم الاجتماعية للبيئة الريفية على صفحات جريدة التعاون ، حيث لا تهتم هذه الصحيفة بتغطية أخبار الجريمة بصفة عامة ، وعلى العكس من ذلك تخصص جريدة المنيا مساحة ثابتة للجريمة على صفحاتها تمتد أحيانا لتغطى صفحة كاملة . ومع أن جريدة الأهرام تنحو نفس المنحى، إلا أن طابعها القومى العام ومركزيتها من ناحية ، وضعف توجهات تغطيتها لقضايا

القرية المصرية من ناحية إخرى ، فإن معدلات طرح جرائم البيئة الريفية الاجتماعية على صفحاتها يعد محدوداً نسبياً ، حيث لم يتجاوز عدد مرات ظهور هذه النوعية من الجرائم على صفحاتها (٥١) مرة على أمتداد (٢٧٣) عدداً خضعت للتحليل .

وأيا كانت معدلات طرح صحف البحث للجرائم الاجتماعية للبيئة الريفية وتفاوت اهتمامها بهذه الجرائم ، فإن البيانات تشير إلى أن جريمة القتل تتربع على راس قائمة جرائم البيئة الاجتماعية ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

جدول رقم (٨)
جرائم البيئة الاجتماعية المنشورة بصحف البحث

الصحيفة / الجريمة	الأهرام		المنيا		التعاون		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
قتل	٢٦	٥٠.٩٨	٢٢	٤٤.٠٠	–	–	٤٨	٤٥.٧١
تسمم مواشى	–	–	–	–	–	–	–	–
أتلاف زراعات	–	–	–	–	٢	..	٢	١.٩١
حريق	١	١.٩٦	–	–	–	٥٠.٠٠	١	٠.٩٥
تموين	١	١.٩٦	–	–	–	–	١	٠.٩٥
تزوير	–	–	٢	٤.٠٠	–	–	٢	١.٩١
تهريب	٢	٣.٩٢	٢	٤.٠٠	–	–	٤	٣.٨١
اختلاس	–	–	–	–	–	–	–	–
رشاوى	١	١.٩٦	١	٢.٠٠	–	–	٢	١.٩١
مخدرات	٦	١١.٧٦	٦	١٢.٠٠	٢	–	١٤	١٣.٣٣
خطف	١	١.٩٦	١	٢.٠٠	–	٥٠.٠٠	٢	١.٩١
أغتصاب	–	–	–	–	–	–	–	–

تابع جدول رقم (٨)

سرقة	٤	٧.٨٥	٦	-١٢.٠	-	-	١٠	٩.٥٢
مقاومة سلطات	١	١.٩٦	-	-	-	-	١	٠.٩٥
تجارة عملة	-	-	١	-٢.٠	-	-	١	٠.٩٥
اغذيةفاسدة	١	١.٩٦	-	-	-	-	١	٠.٩٥
غش واحتيال	٢	٣.٩٢	١	-٢.٠	-	-	٣	٢.٨٦
ضرب	١	١.٩٦	-	-	-	-	١	٠.٩٥
انتحار	١	١.٩٦	-	-	-	-	١	٠.٩٥
دعارة	-	-	٢	-٤.٠	-	-	٢	١.٩١
شرائط مخلة بالآداب	-	-	٣	-٦.٠	-	-	٣	٢.٨٦
مبيدات فاسدة	-	-	١	-٢.٠	-	-	١	٠.٩٥
أخرى	٣	٥.٨٩	٢	-٤.٠	-	-	٥	٤.٧٦
الجملة	٥١	٪١٠٠	٥٠	٪١٠٠	٤	٪١٠٠	١٠٥	٪١٠٠

وتظهر بيانات الجدول ، أن (٤٥.٧١٪) من أجمالى جرائم البيئة الاجتماعية الريفية المنشورة بالصحف الثلاث يدور حول جرائم القتل ، وفى مرتبة تالية وبفروق كبيرة تأتى جرائم المخدرات بنسبة (١٣.٣٣٪) وفى المرتبة الثالثة ، تأتى جرائم السرقة بنسبة (٩.٥٢٪) ثم جرائم التهريب بنسبة (٣.٨١٪) من إجمالى الجرائم الاجتماعية المنشورة بصحف البحث ، ولاتوجد فروق تذكر فى هذا الترتيب ، حيث يظل قائما على مستوى كل جريدة ، باستثناء جريدة التعاون التى لاتهتم أصلاً بهذه النوعية من الجرائم ، اذ لم تنشر على امتداد صفحات (٣٦) عددا سوى (٤) جرائم اجتماعية دارت حول اتلاف زراعات والمخدرات . وظهرت على صفحات جريدة الأهرام والتعاون ، جرائم الغش والاحتيال والتزوير والتهريب والرشاوى والضرب والانتحار .. الخ ولكن بمعدلات متدنية للغاية ، كما هو واضح من بيانات الجدول رقم (٨) .

بيد أن اللافت للنظر ، هو ظهور جرائم مستحدثة فى الريف المصرى عكستها الى حد ما صفحات جريدة المنيا الاقليمية ولم تعكسها صفحات جريدة الأهرام ، ومن نماذج هذه الجرائم الدعارة ، والشرائط المخلة بالأداب ، وتجارة العملة ، والمبيدات الفاسدة ، كما اختفى تماما معالجات جريدة الأهرام والمنيا . لجرائم الاغتصاب والإختلاس ، رغم تواترهما الملموس فى البيئة الريفية فى الحقب الأخيرة .

رابعا : هوية مرتكبى الجرائم ودوافع ارتكابها :

نسعى فى هذا الجانب للتعرف على هوية مرتكبى جرائم البيئة الريفية ، والبواعث أو الدوافع الكامنة وراء ارتكابها وذلك بهدف الاجابة على التساؤلات التى يثيرها البحث فى هذا الشأن والتحقق من صحة الفرض الخامس للدراسة والذى يرى أن الجانب الأكبر من جرائم البيئة الريفية بنوعيها الأجتماعى والطبيعى ، يتم بشكل فردى ، وأن معظم هذه الجرائم يقع لدوافع مادية أو نفعية فى الاساس .

وقد اتجهت الدراسة للتمييز بين عدة انواع محتملة من مرتكبى الجرائم وهم : الأفراد وهنا حرص التحليل على التمييز بين الأفراد العاديين والأفراد من ذوى النخبة ، وأجهزة الدولة ومؤسساتها ، والجرائم التى ترتكب بشكل جماعى أومن خلال الإتفاق الجنائى ، وعدم وجود متهم ، أو أن المتهم مجهول الهوية .

وتكشف البيانات أن الجانب الأكبر من جرائم البيئة الريفية يرتكب من قبل الأفراد العاديين وبشكل فردى بنسبة (٣٥.٠٣٪) ويلى ذلك ، الجرائم التى ترتكب بشكل جماعى أومن خلال الاتفاق الجنائى بنسبة (٢٥.٢٤٪) ثم الجرائم التى تنشر بدون اتهام لأحد بنسبة (٢٢.٥٩٪) فالجرائم التى ترتكب من قبل أجهزة الدولة ومؤسساتها بنسبة (٦.٧٨٪) ، والأفراد من ذوى النخبة بنسبة (٥.٩٪) ، ومجهول الهوية (٥.٠٩٪) من إجمال الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث .

وعلى مستوى المقارنة بين الصحف الثلاث ، نجد أن الجانب الأكبر من الجرائم المنشورة بجريدة التعاون ولعوامل تعود فى المقام الأول لتركيز هذه الجريدة على جرائم البيئة الطبيعية لاتشير إلى أية متهمين بنسبة (٤٠٪) ويلى ذلك الجرائم التى ترتكب بشكل جماعى بنسبة (٢٣.٣٣٪) ثم الجرائم التى يرتكبها مجهولون بنسبة (١٦.٦٦٪) والجرائم التى ترتكب من

قبل مؤسسات وأجهزة الدولة بنسبة (١٣.٣٣٪) وأخيرا ، الافراد العادين ومن ذوى النخبة بنسبة (٣.٣٤٪) لكل منهما . وعلى مستوى جريدة المنيا ، نجد أن الجانب الأكبر من الجرائم المنشورة على مستوى جريدة المنيا ، نجد أن الجانب الأكبر من الجرائم المنشورة على صفحاتها يرتكبها الأفراد العاديون بنسبه (٥٠.٠١٪) وتدنى الى أقصى حد اشارة هذه الجريدة ، الى أى جريمة يرتكبها الأفراد من ذوى النخبة ، ولم يتجاوز ذلك عن (١.٨٥٪) من اجمالى الجرائم المنشورة ، ويلى الجرائم الفردية الجرائم الجماعية بنسبة (٣٨.٨٩٪) ثم ليس هناك منهم بنسبة (٥.٥٥٪) فالجرائم التى ترتكبها أجهزة الدولة ، والجرائم مجهولة المتهمين بنسبه (١.٨٥٪) لكل منهما . وعلى مستوى جريدة الأهرام يأتى على الترتيب ارتكاب الجرائم بشكل فردى ، وللأفراد العادين بنسبة (٣٦.٥٦٪) والنخبة بنسبة (٧.٥٣٪) ، وعدم وجود منهم بنسبة (٢٦.٨٨٪) ، والتى ترتكب بشكل جماعى بنسبة (١٨.٢٨٪) والجرائم التى ترتكب من قبل مؤسسات الدولة بنسبة (٧.٥٣٪) والجرائم مجهولة المتهمين بنسبة (٣.٢٢٪) من اجمالى الجرائم المنشورة .

وتظهر هذه البيانات عدة مؤشرات أولها أن هناك تباين بين جرائم البيئة الاجتماعية وجرائم البيئة الطبيعية من حيث هوية مرتكبى جرائم كل نمط . وثانياً ، أن جرائم البيئة الطبيعية أما تنشر بدون الاشارة فى المعالجة الى متهم ، أو يغلب عليها النمط الجماعى فى ارتكابها سواء من قبل الأفراد وبالذات النخبة أو من قبل مؤسسات الدولة ، ولعل ذلك هو مصدر الخطورة فى هذه الجرائم والصعوبات التى تعترض معالجتها ، ثالث ، أن جرائم البيئة الاجتماعية ترتكب بشكل فردى فى الغالب ومن قبل الأفراد العادين ، وهو المنحى الذى تكشف عنه تحديدا معالجات جريدتى الأهرام والمنيا ، حيث يتم التركيز بالذات على جرائم الأفراد العادين ومن ذوى المهن والحرف الدنيا أو اليدوية حيث يتم ، عادة ، نشر أسمائهم ومهنتهم وكيفية ارتكابهم الجريمة بل وادانتهم قبل أن يقدموا حتى الى النيابة .. الخ ، دون أن ينطبق ذلك ، وبالمثل على الأفراد من ذوى النخبة ، وهو أمر يكشف عن المنحى الطبقى لمعالجات الصحف فى هذا المجال .

وحول دوافع ارتكاب الجرائم ، تكشف البيانات أن الغالبية العظمى من الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث ودون تمييز بين صحيفة وأخرى ، ترتكب لدوافع مادية ونفعية فى الغالب ويكشف الجدول التالى عند هذه اللحقيقة :

جدول رقم (٩)
(دوافع ارتكاب جرائم البيئة الريفية)

الصحيفة / الدافع	الأهرام		المنبا		التعاون		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مادى	٥٠	٥٣.٧٦	٤١	٧٥.٩٣	١٨	٦٠.٠-	١.٩	٦١.٥٨
نفسى / غرائزى	٩	٩.٦٨	٣	٥.٥٥	-	-	١٢	٦.٧٨
قيمى	٩	٩.٦٨	٥	٩.٥٦	-	-	١٤	٧.٩١
غير واضح	٢٥	٢٦.٨٨	٥	٩.٥٦	١٢	٤٠.٠-	٤٢	٢٣.٧٣
المجموع	٩٣	٪١٠٠	٥٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠	١٧٧	٪١٠٠

وتشير بيانات الجدول ، أن (٥٨ . ٦١٪) من اجمالى الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث ، يرتكب لبواعث مادية أو نفعية ، فعلى مستوى جرائم البيئة الطبيعية ، فإن عمليات البناء أو التجريف أو التبوير أو اقامة قمائن الطوب أو تلويث النباتات أو الهواء أو المحاصيل .. الخ يتم ارتكابها لبواعث ترتبط بالمكسب والعائد المادى المقابل ، كما أن جرائم القتل والمخدرات والسرقة السابق الاشارة الى سيادتها فى جرائم البيئة الاجتماعية ترتكب أيضا لنفس البواعث والأغراض المادية فى الاساس فالقتل كثيرا مايقع نتيجة صراع حول قطعة أرض أو نزاع على تقسيم ميراث أو السرقة وهكذا ، وهوأمر يكشف عن مدى تأثير البيئة الريفية الاجتماعية بما يموج بة المجتمع المصرى عموما من متغيرات وتحولات ترتبط بسياسات الانفتاح والهجرة ، والخصخصة .. الخ وما يصاحبها من مناخ ثقافى ، تعلو فيه شأن المادة والقيم الفردية والخلاص الفردى على قيم التعاون والتضامن والروح الجماعية التى كانت تسود من قبل الحياة الاجتماعية للقرويين .

ويلى ارتكاب الجرائم لدوافع مادية أو نفعية وبفارق كبير ، ارتكابها لدوافع قيمية ترتبط بالثأر أو الدفاع عن العرض والشرف والكرامة .. الخ بنسبة (٩١ .٧٪) ثم الجرائم التى ترتكب

لدوافع نفسية أو غرائزيه مثل الجرائم التى ترتكب نتيجة الاختلال النفسى أوالعقلى أو تلبية لحاجة غرائزية مثل جرائم الاغتصاب والذنا والافلام والشرائط المخلة ..الخ ويلغ نسبة هذه الدوافع (٧٨ ، ٦٪) من اجمالى دوافع الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث .

ولايختلف الامر كثيرا على مستوى كل جريدة على حدة ، حيث تظل الدوافع المادية و النفعية ، تسود بواعث الجرائم المنشورة على صفحات كل جريدة . ويلى ذلك البواعث القيمية ثم البواعث النفسية والغرائزيه . بيد أن اللافت للنظر فى بيانات الجدول السابق ، هو الارتفاع النسبى فى معدلات الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث والتى لاتكشف عن دوافع معينة ، وجرى تصنيفها تحت فئة غير واضحة . فقد بلغت هذه النسبة فى جريدة التعاون (٤٠٪) وانخفضت فى جريدة الأهرام الى (٨٨ ، ٢٦٪) ووصلت فى جريدة المنيا الى (٥٦ ، ٩٪) من اجمالى الجرائم المنشورة على صفحات هذه الجريدة .

خامسا : توجهات المعالجة الاعلامية لجرائم البيئة الريفية :

تساهم متغييرات عدة فى الكشف عن التوجهات الفعلية للمضامين المثارة عبر وسائل الاعلام ، وقد سعت الدراسة للكشف عن توجهات الصحف - محل التحليل - فى معالجتها لجرائم البيئة الريفية والوقوف على حقيقة الدور الذى تؤدية فى معالجة هذه الجرائم والتصدى لها ، وذلك من خلال التعرف على نوعية الأفكار الرئيسة المعروضة حول جرائم البيئة ، والوظائف التى تؤديها الأفكار المطروحة ، والتصرف النهائى فى الوقائع والجرائم المنشورة ، وما انتهى اليه الأمر بشأنها :

اولاً : الأفكار المعروضة

نحاول فى هذا الجانب استعراض مجموعة الأفكار أو المعارف التى حملتها صحف البحث وحاولت ترويجها لدى الجمهور حول جرائم البيئة الريفية على امتداد فترة التحليل ، ونظراً لتعدد الوقائع والأفكار المثارة من ناحية ، وصعوبة العرض التفصيلى لكل ماهو منشور من ناحية أخرى، لذا فإننا سنقتصر العرض على ابراز الوقائع والأفكار ، تبعا لدرجة تواترها على صفحات الصحف .

١ - الأفكار والوقائع المعروضة بجريدة الأهرام :

كانت جريمة تلويث المياه أو اهدارها ، من أكثر جرائم البيئة الطبيعية اثارة من جانب جريدة

الأهرام ، ومع ذلك ، فقد تلاحظ أن توجهات الأفكار المثارة حول هذه الجريمة يتسم بالتنافر أو التناقض والميل الى التعميم واستخدام الالفاظ والتعبيرات غير محددة المعنى ، فقد اتجهت الأفكار الى التأكيد على عدم وجود أخطار تذكر على الكهرباء أوالزراعة أوالملاحة نتيجة لنقص مياه النيل [1] . وتوافر منسوب معقول من المياه أمام السد العالى ، كما أن وزارة الرى اعدت حطة علمية مدروسة لكل الاحتمالات [2] . وفى المقابل يوجد نقص فى مياه النيل ، ولنصلى صلاه الاستسقاء ونذعو الله لنزول الغيث [3] حيث أن الأمر خطير ووزير الرى صامت [4] ونحتاج الى حركة توعية وترشيد ، فهناك ثلاثة ملايين مترمكعب من الماء تضيع فى البحر خلال السدة الشتوية ، كما أن هناك (٢٠٠) مصنع تلقى بمخلفات فى النيل وتلوث مياهه بـ (٣٨٨٢) مليون مترمكعب من المخلفات سنويا ، وتحويل رؤساء المدن فى محافظة الشرقية للنيابة لوجود مياه الصرف الصحى تصب فى ترع الرى وقنواته داخل دوائرهم [5] والمحافظة على المياه وترشيد استخدامها مسئولية الحكومة والأفراد ، ومع ذلك ، فإن الأمل ضعيف لان سلوك المصريين لم يتغير مع مياه النيل ، رغم التحذيرات ، والخروج من هذه الحالة ينبغى التنفيذ الصارم لقانون حماية النهر والتوعية ، لان التلوث المائى خطير ، والمياه تهدر بشدة .

وحول جريمة تجريف الأرض الزراعية ، نجد سطحية أو محدودية الأفكار المطروحة على صفحات الجريدة ، ففى بداية فترة التحليل ، تنوه المعارف المثارة الى وجود مشروع عاجل بقانون يحظر انتاج الطوب الأحمر وتداولة ، وبتشديد العقوبة على المخالف ، حيث يعاقب المخالف بالحبس مدة لاتقل عن سته شهور وبغرامة لاتقل عن (١٠) الأف جنية ولاتزيد عن (٥٠) الف

---

(١) الأهرام فى ١٩٨٧/١٢/٢

(٢) الأهرام فى ١٩٨٧/١٢/١٣

(٣) الأهرام فى ١٩٨٨/١/٣

(٤) الأهرام فى ١٩٨٧/١٤/٢٢

(٥) الأهرام فى ١٩٨٥/١٠/٣

جنية ولايجوز وقف تنفيذ العقوبة [1] . وتؤكد أن عام ١٩٨٤ كان عام حماية الأرض الزراعية من التجريف وردع المخالفين [2] . وتشير الى جهود شرطة المسطحات المائية بإزالة ١٤مصنع للطوب بالجيزة والمنوفية لاستخدامها أتربة ناتجة عن التجريف [3] .

ولاتتجاوز الأفكار والمعلومات حول جريمة البناء على الأرض الزراعية ، النقل عن تصريحات بعض المسئولين فى وزارة الزراعية أو المحافظين بإستصدار قرارات ازالة للمبانى التى اقيمت على الأرض الزراعية ، فمحافظ المنوفية امر بوقف انشاء (١٩٥) مبنى وتحريك الدعوة القانونية ضد المخالفين [4] . وإزالة (٢٥) منزلاً بالفيوم [5] وايقاف التعدى وأعمال البناء على (١٣) فدان فى قرية الشرفا [6] والتقرير السنوى لوزارة الزراعة يشير الى ازالة (١٥) الف حالة تعدى بالبناء ، وحبس مزارع (٣) أشهر لبنائه على أرض زراعية وموافقة وزارة الزراعة شرط لإقامة أيه مبانى أو منشأه على الأرض الزراعية ، ووضع خرائط بالجمعيات الزراعية لتحديد كردون القرى ، وتوزيع الأرض المستصلحة الجديدة على الفلاحين الحقيقيين يمنع البناء على الأرض الزرعية وواضح من توجهات الأفكار أنها اجرائية فى الغالب ولا تساعد على تعميق الوعى بأبعاد هذه القضية أوخطورتها .

ولاتحمل صفحات الجريدة أية أفكار أووقائع تذكر تجاه جرائم التبوير وتلوث الهواء بإستثناء الاشارة الى القبض على محامى قام بتبوير (٢٢) فدان أرض

---

(١) الأهرام فى ١٩٨٣/١٢/١٥
(٢) الأهرام فى ١٩٨٤/١٢/٢٩
(٣) الأهرام فى ١٩٨٧/١٢/١٢
(٤) الأهرام فى ١٩٨٦/١١/٩
(٥) الأهرام فى ١٩٨٦/١١/١٥
(٦) الأهرام فى ١٩٨٧/١٢/١٢

زراعـية لبيـعها أرض مبانى ، وازالة (٢٧٦) مخالفة تبوير [1] وضرورة استخدام الأعداء الطبيعية بدلاً من المبيدات لمكافحة الأفات الزراعية للمحافظة على البيئة من التلوث ، وهواء ملوث ناتج عن خلاط اسمنتى يهدد (١٤) تلميذ [2] وهو أمر يكشف عن ضحالة المعلومات والأفكار المطروحة حول هذه الجرائم بصفة خاصة والجرائم الطبيعية للبيئة الريفية بصة عامة .

فإذا انتقلنا إلى جرائم البيئة الاجتماعية ، نجد أن جريمة القتل تتصدر قائمة جرائم هذه البيئة فى الريف ، وكما أشرنا من قبل ، يقع معظم المنشور منها لدوافع مادية أوصراعات عائلية تكشف عن مدى التغيرات التى طرأت على طبيعة العلاقات الاجتماعية العائلية فى الريف المصرى ، فهذا يقتل طفلة لسرقة قرطها الذهبى بسبب ضائقة مالية ، وذاك يقتل زوجة ابية ويلقى بجثتها فى الطريق ، ويقتل مزارعا بسبب الخلاف على رى الأرض ، ويطالب بالميراث فيقتله أخوته ، ودست السم لزوجها داخل سندوتش ، وهشم رأس جارته بفأس لانها تركت كمية من البوص أمام منزله ، ويقتل زوجته بعد اسبوع من زواجهما لخلافات بينهما ، وبراءة مزارع قتل والده لاعتقاده بأنه على علاقة بزوجته والبراءة جاءت بسبب خلل عقلى ، وقتل مزراع بسبب الخلاف على قطعة أرض ، وكهربائى يذبح دجالاً عجوزا والقاتل كان يريد خلفة ودخل عليه وهو يحاول الاعتداء على زوجته ، وقهوجى يذبح زوجته لرفضها بيع مصوغات للحصول على سكن جديد ، وتدس السم لزوجها لتتخلص منه ليخلولها الجو مع صديقه، ومهندس زراعى يذبح ابن عمة أخذا بالثأر لشقيقة اثر نزاع بينهما وهكذا .

وبخلاف وقائع جريمةالقتل ، تأتى الوقائع حول جرائم المخدرات والسرقة والتهريب والنصب وغيرها وإن كانت بمعدلات وأفكار محدودة ، تدور حول سقوط عصابات للمخدرات فى مناطق مختلفة وتهريب أسلحة ، وتهريب سلع تموينية وبضائع من بور سعيد ، وسرقة المواشى ، والسرقة بالإكراه عن طريق التخدير وقطع الطريق ليلاً ...الخ.

٢ - الأفكار والوقائع المطروحة بجريدة المنيا :

تتسم الأفكار والوقائع المعروضة على صفحات هذه الجريدة حول جرائم البيئة الطبيعية

---

(١) الأهرام فى ١٩٩٠/٣/١٢ .

(٢) الأهرام فى ١٩٩١/٤/٣ .

بالمحدودية والندرة من جانب، وبالطابع البروتوكولى والاجرائى أوغير المعلوماتى من جانب أخر ، ولانجد على امتداد صفحات أعداد هذه الجريدة (١٨) عددا ، سوى (أربع) أفكار مثارة الأولى، عبارة عن تصريح نقلته الجريدة لمحافظ المنيا يعلن فيه عن اتخاذ اجراءات لمنع القاء مياه ومخلفات الصرف الصحى بالمجارى المائية مع ردع المخالفين . والثانية ، تنوه الى استمرارية عمليات التجريف ، حيث يواصل اهالى قرية نزله البورمان تجريف الأرض الزراعية ، وعمل قائمة الطوب الأحمر ، دون اعتبار لقرارات الحكومة على حد تعبير الجريدة [١] . أما الفكرة الثالثة ، فتشير الى تبوير مايقرب من (٥٠٤) فدان باحدى قرى مركز مطاى [٢] ودارت الفكرة الرابعة حولى تلقى مشرف زراعى لرشوة من مزراع نظير عدم تحرير محضر بناء على الأرض الزراعية .

وعلى مستوى جرائم البيئة الاجتماعية ، يأتى على رأس القائمة ، جريمة القتل ، ويلاحظ على الوقائع المطروحة هنا أن الجريمة يغلب عليها الطابع العائلى ، بمعنى أن جانبها الأكبر يقع بين اعضاء الأسرة الواحدة ، وأن محورها أو دافعها الاساس هو الصراع على الأرض أو النزاع حولها ثم الثأر للكرامة أو العرض كما يلاحظ ، على توجهات الأفكار والوقائع ، ميلها الى ابراز تفاهة مسببات الصراع أوالقتل ، فهذا يقتل شقيقة على قيراط أرض ، وأخر يقتل جاره على كوز ذرة أو برتقالة .. الخ ومن المقيد هنا أن نعرض لبعض النماذج للتدليل على هذا المنحى فى المعالجة :

"يقتل عمه بسبب قيراط أرض ، قتلت زوجها بسبب عدم قدرته على تدبير احتياجات المنزل ، يقتل شقيقه بسبب نزاع حول ثمانية قراريط ، تقتل طفلاً عمره ٣ سنوات انتقاما من امه التى لها علاقة غير شريفة مع زوجها ، مصرع واصابة شخص لخلاف على الأرض ، قتلت زوجها خنقا واشعلت فيه النيران امام ابنته بسبب رفضه اعطائها ٧٠ جنيه مصروف . شقيق يقتل شقيقه لخلاف على عشرة قراريط ، يقتل زوجته من أجل فدان ونصف بعد علمه بأنها تنوى

(١) جريدة المنيا فبراير ١٩٩١ .
(٢) جريدة المنيا مارس ١٩٩١ .

تسجيلها باسم ابنها من زوجها الأول ، ذبح شقيقته ليتخلص من عارها بعد أن ظهر عليها الحمل ، قتلت زوجها بالسم من أجل جارها الشاب ، مصرع راصابة (٤) أشخاص بسبب ست جنيهات ، وثلاثة اشقاء قتلوا مزارعا اثناء محاولته سرقة برتقالة .

وتتجه الوقائع الأفكار المطروحة حول جرائم المخدرات ، للتأكيد على كفاءة وجهود الشرطة ورجال مكافحة المخدرات فى التضيق على مهربى وتجار المخدرات ، والقاء القبض عليهم فى اللحظات المناسبة .. الخ كما تميل الأفكار هنا الى التأكيد على العلاقة بين المخدرات والثراء الفاحش ، ومع ذلك فإن هذا الثراء المفاجىء يعد الخيط الذى يساعد رجال مكافحة المخدرات لتكثيف التحريات والقاء القبض على مروجى المخدرات . وفى جرائم السرقات تتعدد الاساليب التى تشير إليها الأفكار المعروضة ، فهناك السرقة من خلال الأغراء الجنسى ، حيث يدفع الرجل زوجته لاصطياد الرجال ثم يدخل الزوج فى اللحظة المناسبة ، ويرغم راغب المتعة على توقيع شيكات على بياض [1] وهناك لصوص المواشى وماكينات الرى والمياه ، والسرقة بالاكراه وقطع الطريق ، كما تدور الوقائع المثاره حول جرائم التهريب حول تهريب الأثار والاسلحة ، ومواد التموين .

وتتوالى المعلومات المثارة على صفحات الجريدة حول الجرائم المستحدثة فى البيئة الريفية ، حيث القى القبض على سباك لمزاولة مهنة تسفير العمالة للخارج وتزوير شهادات ، والنصب ببيع أرض وهمية ، وضبط كميات من الشرائط والافلام المخلة بالأداب ومحاولة الرشوة اثناء عملية الضبط ، ومركز لممارسة الدعارة ، والعثور على ثعبان فى زجاجة شانى ، وضبط وكرللقمار وهكذا .

---

(١) جريدة المنيا فى يوليو ١٩٩٢ .

٣ - الأفكار والوقائع المعروضة بجريدة التعاون :

من اللافت للنظر على صفحات جريدة التعاون أن الجريمة البيئية بصفة عامة لاتحظى باهتمام هذه الجريدة ، ولايعود ذلك الى قلة عدد صفحات الجريدة ، فعدد صفحاتها يبلغ فى العادة (٢٠) صفحة من القطع المتوسط ، كما أن بها أبواب لاندرى مدى أهميتها لجريدة يفترض أنها تتوجة الى الفلاحين ، مثل صفحة عالم الفن ، وهى صفحة ثابتة ينقل فيها أخبار الممثلين والممثلات ، ونشاطهم الفنى !! وصفحة العالم بين يديك .. الخ ، ويبدو وأن تحرير صفحات هذه الجريدة ، يتحدد وفقا لمدى توافر العنصر البشرى فى كل مجال بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى ، قد تتعلق بمدى شمول وتعدد المسألة الفلاحية ويتضح ذلك بصورة أكبر ، عندما نلاحظ الطابع المركزى للجريدة واعتمادها شبه المطلق على النقل من المصادر الرسمية والمسئولين بوزارة الزراعة على وجه التحديد .

وفى هذا الأطار ، اهتمت الجريدة نسبيا بوقائع جرائم البيئة الطبيعية ، وانعدمت أو كادت تغطيتها لجرائم البيئة الاجتماعية فى الريف ، حيث لم يتجاوز عدد الأفكار المطروحة حول وقائع النوعية الأخيرة ، عن ثلاث أو أربع أفكار اتسمت بالانطباعية واالتعميم وقد دارت هذه الأفكار حول تدهور الأخلاقيات فى القرية المصرية ، حيث حل الحقد والحسد أو قطيعة الرحم ومساعده الظلم والانانية ، محل الدين ولاخلاف والتقاليد ، بسبب تجار المخدرات ومروجوا الجنس بالقرية !![1] وشكوى من اتلاف احدى شركات الصرف الصحى الاجنبية لبعض الزراعات [2] وشكوى أخرى من استيلاء مديرية التربية والتعليم على أرض مواطن لاقامة مدرسة عليها .

وعلى مستوى وقائع جرائم البيئة الطبيعية ، تتسم المعالجة بالتناقض والتعميم ومسايرة التصريحات واجمال الحديث عن وقائع عمليات التعدى على الأرض الزراعية بصورها

---

(١) التعاون فى ١٩٨٥/١١/١٩

(٢) التعاون فى ١٩٩٠/٤/٢٤

المختلفة ، وبالذات عمليات التعدى على الأرض الزراعية بصورها المختلفة ، وبالذات عمليات التجريف والبناء والتبوير . وفى سياق ذلك ، اتجهت المعالجة ، الى وصف موافقة مجلس الشعب على تعديل احكام قانون الزراعه رقم ٥٣ لسنه ١٩٦٦ فى نهاية الدورة البرلمانية لعام ١٩٨٣ ، بأنه انجاز كبير يمنع تجريف أو تبوير الأرض الزراعية [١] كما دارت الأفكار حول نية وزارة الزراعة ، تعديل وتشديد احكام هذا القانون ليصبح أكثر ردعا للمخالفين [٢] ، وأن التعدى على الأرض الزراعية يصل الى حد الجناية القومية ، واتجاه الحكومة للتصدى بكل جسم لهذه القضية جسم لهذه القضية ، وجماهير الزراع تدرك خطورة عمليات التجريف والتبوير . وبعض الأفكار المطروحة فتشير الى أن مصر خسرت أكثر من نصف مليون فدان من أراضى الدرجة الأولى ، ومع ذلك ، فالمستقبل فى تحسن ، لان الفلاح يتجاوب ويرشد بنفسه عن كل تعدى وقع على الأرض الزراعية [٣] !! . وتظهر الأفكار المثارة جهود وزارة الزراعية وشرطة المسطحات المائية فى مكافحة عمليات التعدى ، ويلاحظ هنا الميل إلى التعميم والنقل التلقائى دون فحص أو تمحيص حيث أن شرطة المسطحات المائية ، ساهمت فى ازالة كافة التعديات على النيل والأرض الزراعية والتى كانت تسير بمعدل ٤٠ - ٥٠ الف فدان سنويا [٤]

وعلى عكس ماتقدم حول تجاوب الفلاح وإرشاده عن المخالفات .. الخ نجد الأفكار التى تشير الى أن الفلاح يفرط فى أرضة ، ويتكاسل عن زراعتها رغبة فى بيعها أو تجريفها أو البناء عليها ، وأن وزارة الزراعية ماضية فى استصدار قرارات الأزالة وعلى الأجهزة المعنية التنفيذ ومع ذلك ، فإن التعديات التى وقعت قبل عام ١٩٨٥ ، سيتم التصالح بشأنها أما المبانى التى اقيمت بعد ذلك ، فلن يتم التصالح حولها ، والفيصل فى تحديد ذلك ، هو خرائط

---

(١) التعاون فى ١٩٨٣/٨/٢ .

(٢) التعاون فى ١٩٨٤/١٠/١٦

(٣) التعاون فى ١٩٨٦/١/٧

(٤) التعاون فى ١٩٨٦/١/٢١

التصوير الجوى [1] ومع الجهود الشجاعة لوقف عمليات التعدى والتى يدونها كانت أرض مصر فى خبر كان ، الحملات المكثفة لازالة التعديات التى تحملها صفحات الجريدة تجد الحديث عن أحكام البراءة فى قضايا التعديات ، واستئناف وزارة الزراعة لهذه الأحكام ، والنية فى عدم توصيل المرافق للمبانى المخالفة ، وتشكيل لجنة لاعادة حصر المخالفات [2] وأن الاجراءات القانونية لن تجدى وأن القضية فى النهاية فى حاجة الى وعى !! [3]

وبخلاف وقائع التعدى على الأرض الزراعية ، تؤكد الأفكار المطروحة عدم النية فى بيع مياه الرى للفلاحين ولكن هناك نوع من التبذير والاسراف والفقد فى استخدام هذه المياه كما تؤكد عدم وجود آثار سامة لاستخدام مبيدات الحشائش على صحة الحيوان والفلاح [4] . ومع ذلك ، فإن دراسة أجريت بمركز البحوث الزراعية اكدت تلوث المياه بمبيدات الحشائش وضرورة الإعماد وعلى المكافحة الطبيعية حفاظا على صحة الانسان [5] !! ودراسة أخرى تؤكد تلوث البيئة الزراعية فى مصر وخطر التلوث يشمل التربة والغذاء معا وأن هناك استخدام لمبيدات محرمة دوليا . والحل يكمن فى استخدام أساليب المقاومة الطبيعية ورفع مستوى الوعى البيئى والتربية البيئية . وهكذا يمضى التناقض والتنافر فى المعلومات المقدمة الامر الذى يقلل من القيمة الاعلامية أوالمقدرة التأثيرية لماهو مطروح على صفحات الجريدة .

ثانياً : وظيفة المواد المنشورة

تتعدد الوظائف والغايات التى تسعى الى تحقيقها المواد المثارة على صفحات الجريدة ، ونظراً للطبيعة المتعددة لجرائم البيئة الريفية وتفاوت معالجات الأنماط المختلفة لهذه الجرائم ، فقد حددت الدراسة أربع وظائف أومهام ، يمكن أن تؤديها المواد المنشورة فى معالجتها لجرائم البيئة الريفية . فقد تسعى المادة الى انتقاد ممارسة قائمة أو تأييد ومساندة أجراء معين يتجة مثلاً لوقف تعديات أو الحد من انتشار جرائم معينة . وقد تتجه المادة المثارة الى الكشف عن انحراف

---

(1) التعاون فى ١٩٨٩/١/٣١
(2) التعاون فى ١٩٩١/٤/٢٢
(3) التعاون فى ١٩٩١/٥/٧
(4) التعاون فى ١٩٨٧/١/٢٠
(5) التعاون فى ١٩٨٧/١/٢٧

والدعوة الى التغيير أو تكتفى بمجرد السرد وتقرير واقع دون اتجاه أو هدف معين . وبديهى أنه كلما ابتعدت المواد المنشورة عن مجرد الاكتفاء بسرد الوقائع ، واتجهت للكشف عن الانحرافات أوالدعوة الى التغيير أوالنقد .. الخ كلما كان ذلك مؤشراً قويا على حيوية المواد المنشورة وفاعلية الصحيفة فى معالجة جرائم البيئة الريفية سلبا أو ايجابا ، وتشير البيانات أن الجانب الأكبر من المواد المرتبطة بجرائم البيئة الريفية قد اقتصر دورها على مجرد سرد الوقائع ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

جدول رقم (١٠)

(وظيفة المواد المثارة حول جرائم البيئة الريفية)

الصحيفة / الوظيفة	الأهرام		المنيا		التعاون		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
انتقاد ممارسات	١١	١١.٨٣	٢١	٣٨.٨٨	٨	٢٦.٦٧	٤٠	٢٢.٥٩
تأييد اجراءات	٢٣	٢٤.٧٣	١٠	١٨.٥٢	١٥	٥٠.٠٠	٤٨	٢٧.١٢
الدعوة للتغيير	٩	٩.٦٨	٣	٥.٥٦	٥	١٦.٦٧	١٧	٩.٦١
عرض تقريرى للوقائع	٥٠	٥٣.٧٦	٢٠	٣٧.٤	٢	٦.٦٦	٧٢	٤٠.٦٨
المجموع	٩٣	٪١٠٠	٥٤	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠	١٧٧	٪١٠٠

وتظهر بيانات الجدول أن (٤٠.٦٨٪) من اجمالى مواد جرائم البيئة الريفية ، قد اكتفت بمجرد سرد الوقائع ، الأمر الذى يكشف عن الطابع الروتينى والاجرائى الذى يميز معالجات جرائم البيئة الريفية على صفحات صحف البحث ، وسيادة عقلية النقل والتوصيل دون موقف أواتجاه

معين لمحررى هذه الصحف فى تعاملهم مع وقائع هذه الجرائم . وفى المقابل لم تتجاوز نسبة المواد التى تسعى الى تأييد اجراءات أوانتقاد ممارسات أوالكشف عن انحراف والدعوة للتغيير عن (١٢، ٢٧٪) و(٥٩، ٢٢٪) و(٦١، ٩٪) على الترتيب من اجمالى المواد المنشورة على صفحات الصحف الثلاث . وتكشف المقارنة بين الصحف الثلاث ، عن وجود بعض التباين فى وظائف المواد المنشورة . بكل صحيفة ، فقد تزايدت نسبة النقل الآلى أوالسردى دون اتجاه أوموقف على صفحات جريدة الأهرام ووصلت هذه النسبة الى (٧٦، ٥٣٪) من اجمالى المواد المنشورة بها حول جرائم البيئة الريفية . فى حين انخفضت هذه النسبة فى جريدة المنيا الى (٤، ٣٧٪) وبلغت أدنى حد فى جريدة التعاون حتى وصلت الى (٦٦، ٦٪) وهو أمر يشير الى وجود رأى أوموقف معين تسعى هذه الجريدة الى طرحة ازاء الجرائم موضوع البحث . وقد تبين أن هذا الموقف أوالرأى يتجة فى جانبة الأكبر (٥٠٪) ناحية تأييد اجراءات اتخذتها الدولة للتصدى لعمليات التعدى على الأرض الزراعية تحديدا ، ومع الانخاض العام فى المواد التي تسعى إلى الكشف عن انحراف أو الدعوة للتغيير على صفحات الصحف الثلاث وهى المواد المرغوبة نسبياً والأكثر كفاءة فى معالجة جرائم البيئة الريفية والتصدى لها فإننانجد تميزا نسبيا لهذه المواد على صفحات جريدة التعاون .فقد بلغت هذه النسبة (٦٧، ١٦٪) فى حين انها لم تتجاوز لدى جريدة الأهرام (٦٨، ٩٪) وجريدة المنيا (٥٦، ٥٪) من اجمالى ألمواد المنشورة بكل جريدة ، وهو امر قديفهم على ضوء تمركز جرائم البيئة الريفية على صفحات هذه الجريدة حول جرائم البيئة الطبيعية ، دون أن يعنى أية مؤشرات أخرى قد تتعلق بأساليب التحرير بهذه الجريدة

كما يلاحظ الارتفاع النسبى فى اتجاه المواد المنشورة على صفحات جريدة المنيا لانتقاد ممارسات أوالسخرية من افعال أو جرائم معينة وبالذات جرائم الهيئة الاجتماعية التى تسود معالجات هذه الجريدة ، فقد وصلت هذه النسبة الى (٣٨، ٣٨٪) من اجمالى المواد المنشورة على صفحات هذه الجريدة ، ومع أن هذه النسبة تظل مرتفعة نسبيا على صفحات جريدة التعاون (٦٧، ٢٦٪) الا انها تنخفض فى جريدة الأهرام فلا تتجاوز (٨٣، ١١٪) من اجمال المواد المنشورة بها .

وفى حين ، نجد الميل العام للمعالجات على صفحات جريدة الأهرام ، يتجة ناحية الاعتدال

النسبى فى طرح وقائع الجريمة والبعد عن الاثارة ، وهو آمر ينسجم مع السمة العامة التى تميز معالجات هذه الجريدة للموضوعات المختلفة ، نجد الطابع العام للإثارة فى معالجات جريدة المنيا والتعاون . فعلى صفحات جريدة المنيا بالذات يحاكم المتهم بالاسم والمهنة والصورة ، ويدان على صفحات هذه الجريدة حتى قبل أن يقدم الى النيابة ، كما تنتهك القيم الاسرية والخصوصيات بطريقة مفرطة . ويفيد هنا أن تقدم نماذج « **احباط محاولة لسرقة الرجال بالأفراد** »:

" تمكنت مباحث بنى مزار من القبض على عفاف حسن ابو روك ربة منزل وزوجها اسماعيل فاروق فلاح بالشيخ فضل من احباط محاولة لسرقة بعض الرجال عن طريق اغرائهم وبعد أن يتجرد الرجال من ملابسهم يدخل الزوج عليها ليجدهما شبة عاريين وازاء ذلك يرغم الزوج الرجل على امضاء شبك على بياض ... ومن هؤلاء محمد عثمان عبد السميع (شيخ البلد) وصاحب مخبز بلدى ، وجمعه فؤاد ......تم القبض عليهم واحيلو للنيابة " ." شقيان يثيران الرعب فى ابو قرقاص وهم ...، ...، ارتكابا جرائم مثل السرقة بالاكراه وفرض اتاوات ". " شعبان فى زجاجة شانى التى تنتجها شركه البيبسى " ، يمنع اباه من بيع التلفزيون فقطعه بالسكين . والغريب أن الابن رفض توجيه التهمه لوالده العجوز " (١) وضعت له السم فى السمك والمباحث والطبيب الشرعى الجديد يكتشفون الجريمة **الهشمة** للزوجة **الخائنة** . التى قتلت زوجها **بسم الفيران** من أجل جارها الشاب خريج الجامعة وبجانب الخبر صورة المتهمة واسماء أولادها (٢) .

ونعتقد أن مثل هذا المنحى فى المعالجة والنشر ، فضلا عن عدم مشروعيتة القانونية على اساس أن المحكمة وليست الشرطة أوالنيابة هى التى تدين وتصدر الأحكام ، وأن المتهم برىء حتى تسبت ادانته المحكمة ، فأن له اثار اجتماعية تضر بالمناخ الاجتماعى والقيمى للبيئة الريفية اكثر مما يعمل على تحسينها وتنميتها كما هو متوقع من جريدة اقليمية .

---

(١) المنيا فى مايو ١٩٩١

(٢) المنيا فى ابريل ١٩٩١

ثالثاً : التصرف النهائى فى الجرائم المنشورة :

من المهم فى التغطية الصحفية لوقائع الجريمة ، أن يصاحب النشر حول هذه الوقائع ، بيان كيفية التصرف فيها وماانتهى اليه الامر حولها ، لما لذلك من علاقة مباشرة بضبط وتوجيه ردود فعل الجمهور حيال هذه الجرائم وترسيخ مفهوم أن الجريمة لاتفيد فى الذهن العام.

وهنا تتحقق الغاية الكبرى من وراء نشر الجرائم ، وهو تدعيم عمليات الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة والحد من انتشارها .

وقد سعى التحليل للتصرف على نمط التصرف فى جرائم البيئة الريفية المنشورة على صفحات الصحف ، وقد ميزنا فى ذلك بين عدة انماط محتملة من التصرف فى الجرائم المنشورة وهى حالة صدورأحكام ضد مرتكب الجريمة ، وحالة البلاغ ، وحالة الحفظ ، أوالاحالة للتحقيق وأخيرا الوقائع التى تنشر بدون تصرف ولا تتضمن ايامن الحالات السابقة .

وتشير البيانات ، أن الغالبية العظمى من الوقائع المنشورة حول جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف محل التحليل ، بنسبة (٨٦.٤٤٪) قد ظهرت بدون تصرف أو الاشارة الى مجرد أحالة الموضوع للتحقيق ، فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور الوقائع ، وهى مصحوبة بصدور احكام ضد مرتكبى الجرائم عن (٨.٤٧٪) من اجمالى الوقائع المنشورة بالصحف الثلاث ، وهو أمر يكشف إلى أى حد تتدنى مساهمة هذه الصحف فى تحقيق مهمتة الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة بل والى المخاطر الحقيقية من وراء نشر هذه الوقائع ، والتى تتحول الصحف فى اطارها الى مدرسة لتعليم الجريمة ، ترويج قيمها السلبية .

ولاتكشف المقارنة بين الصحف الثلاث ، عن وجود اختلاقات تذكر عن هذا المنحى العام فى المعالجة ، حيث تظل النسبة العامة الغالبة للوقائع المنشورة بكل جريدة ، تظهر بدون تصرف أو تقتصر فقط على مجرد الاشارة الى أن الواقعة قد احيلت للتحقيق . فعلى مستوى جريدة الأهرام بلغت هذه النسبة (٨١.٧٣٪) وفى جريدة التعاون بلغت النسبة (٨٦.٦٧٪) فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور الوقائع المصحوبة بصدور احكام عن (١٣.٣٣٪) و (٨.٦٠٪) و (٥.٥٥٪) لكل من جرائد التعاون والأهرام والمنيا على الترتيب . وقد تلاحظ اختفاء ظهور الوقائع التى تتضمن الابلاغ عن وجود جرائم أوممارسات منحرفة لكل من جريدتى المنيا والتعاون،

ولم تتجاوز نسبة ظهور هذه الوقائع بجريدة الأهرام عن (٨,٦٠٪) كما اختفى تماما ظهور الوقائع التى انتهى حالها الى الحفظ : وهى كلها بيانات تدعم صحة اعتقادنا فى تراجع الدور الاعلامى والتنموى الذى تلعبه هذه الصحف فى معالجة وقائع الجريمة فى المجتمع المصرى بعامة والقطاع الريفى على وجه الخصوص .

* * * * * * * * * * * * * *
* * * * * * *
* * *
*

الخاتمة

حصاد النتائج وتحقيق الفروض

سعى هذا العمل لتسليط الضوء على نوعية الجرائم التى تتعرض لها البيئة الريفية فى مصر ، وبحث وتقييم المعالجة الصحفية لهذه الجرائم ، والوقوف على حقيقة الدور الذى لعبته نوعيات مختلفة من الصحف المصرية (مركزية - اقليمية - متخصصة) فى معالجة جرائم البيئة الريفية والتصدى لها . وقد أثار البحث عدة تساؤلات جرى بلورتها فى مجموعة من الفروض دارت حول حجم أهتمام الصحف بجرائم البيئة الريفية ، وأنماط الجرائم الأكثر تناولاً وبروزا ، والقوالب الصحفية المستخدمة ، وهوية مرتكبى الجرائم ، ودوافع ارتكابها ، ونوعية المصادر التى تعتمد عليها الصحف فى تغطية جرائم البيئة الريفية ، وتوجهات المعالجة الصحفية لها ، ومدى النجاح أوالفشل فى معالجة جرائم البيئة الريفية والتصدى لها . وقد اتبعت الدراسة فى التحقيق من صحة الفروض المطروحة حول هذه الجوانب منهج المسح الاعلامى ، والمنهج المقارن ، والبطاقة الاحصائية وتحليل المضمون ، الذى طبق على عينة من اعداد جريدة الأهرام وجريدة المنيا ، وجريدة التعاون ، على امتداد الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٩١ . **ويمكن بلورة أهم النتائج التى انتهى إليها البحث فيما يلى :**

١ - كان حجم اهتمام الصحف - محل التحليل - بجرائم البيئة الريفية منخفضا بصورة ملحوظة ، حيث لم يتجاوز عدد مرات ظهور هذه الجرائم عن (١٧٧) مرة على امتداد صفحات (٣١٧) عددا لثلاث صحف إحداها يومية والثانية اقليمية والثالثة متخصصة مع توسيع مفهوم جرائم البيئة الريفية لشمل الجرائم الطبيعية والاجتماعية . وقد برهنت فئات حجم التكرار ، ومكان النشر ، ووسائل الابراز المصاحبة ، ومصدر المضامين المثارة على حقيقة هذا الانخفاض فى معدلات اهتمام الصحف الثلاث ، موضع التحليل ، بجرائم البيئة الريفية فالجانب الاكبر من هذه الجرائم بنسبة (٦٢.٥٪) ظهر مرة واحدة على صفحات العدد الواحد ، واختفى أوكاد ، ظهور هذه الجرائم لاربع مرات أو أكثر على صفحات العدد الواحد . وكان وذلك أشارة الى أن هناك اعداد كاملة وأحيانا متوالية ولفترات طويلة ، لم يكن تظهر فيها أية أشارة من قريب أو بعيد لوقائع جرائم البيئة الريفية . كما أن الجانب الأكبر من الجرائم المنشورة يقع فى الصفحات

الداخلية بنسبة (٨٨.٧٠٪) ، ويندر ظهور هذه الجرائم فى الصفحة الأولى أو الخلفية الأكثر ابرازاً ، حيث لم تتجاوز معدلات هذا الظهور بالصحف الثلاث عن (٦.٧٨٪) و (٤.٥٢٪) على الترتيب . كذلك ، فقد ظهرت معظم وقائع جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف الثلاث تحت عنوان «ممتد» و «عادى» بنسبة (٩٠.٤٠٪) وتلاشى أوكاد ظهورها تحت عناوين أكثر ابرازا مثل العنوان «المانشيت» أو «الرئيسى» وفضلا عن ذلك ظهرت غالبية الوقائع وهى غير مصحوبة بصور ، بنسبة (٧٧.٤١٪) ، وحتى تلك الوقائع التى ظهرت مصحوبة بصور فقد تلاحظ أن غالبيتها صور شخصية ولمسئولين وندر ظهور الصور الطبيعة أو الواقعية الأكثر أهمية وتعبيرا عن درجات الاهتمام ، كما ندر اعتماد هذه الصحف فى الحصول على المعلومات حول جرائم البيئة الريفية من الأفراد أوالخبراء ، أوالمعاهد العلمية أوالبحثية المتخصصة أومرتكبى الجرائم ، وتركز تعاملها فى استقاء الوقائع والبيانات حول هذه الجرائم على المحررين والمسئولين بنسبة (٨٢.٤٩٪) من إجمالى الوقائع المنشوره بالصحف الثلاث .

ومع هذا الانخفاض العام فى درجة اهتمام الصحف الثلاث على اختلافها بوقائع جرائم البيئة الريفية بصفة عامة ، فإن معدلات اهتمامها بالجرائم الطبيعية لهذه البيئة يبدو منخفضا نسبيا بالمقارنة بجرائم البيئة الإجتماعية ، حيث بلغت هذه النسبة على المستوى العام للصحف الثلاث (٤٨.٠٢٪) مع تفاوت هذه النسبة على مستوى كل صحيفة تبعا لطبيعتها ، واتجاهات معالجة الجريمة على صفحاتها ، فهى على مستوى جريدة الأهرام (٤٥.١٦٪) وفى جريدة التعاون (٨٦.٦٦٪) فى حين لم تتجاوز نسبة اثارة جرائم البيئة الطبيعية على صفحات جريدة المنيا عن (٧.٤١٪) من اجمالى جرائم البيئة الريفية المنشورة على صفحاتها .

٢ - تؤكد البيانات السابقة ، **صحة الفرض الأول للدراسة بصفة عامة مع تعديل طفيف** ، حيث يمكن الحكم الأن بدرجة ثقة عالية ، بانخفاض معدلات اهتمام الصحف المصرية - محل الدراسة - بصفة عامة بجرائم البيئة الريفية ، كما يتزايد الاهتمام النسبى لهذه الصحف بجرائم البيئة الاجتماعية ويتقلص اهتمامها بجرائم البيئة الطبيعية ويستثنى من ذلك ، الصحيفة المتخصصة (التعاون) حيث أظهرت اهتماما نسبيا بجرائم البيئة الطبيعية وتدنى إلى أقصى حد معدلات اهتمامها بجرائم البيئة الاجتماعية .

٣ - كان اهتمام جريدة الأهرام بجرائم البيئة الريفية منخفضا نسبيا حيث لم تظهر هذه الجرائم على صفحاتها سوى (٩٣) مرة بنسبة (٣٤,٠٦٪) وارتفعت هذه النسبة فى جريدة التعاون الى (٨٣,٣٣٪) من اجمالى اعداد جريدة التعاون ، ووصلت الى أقصى ارتفاع لها فى جريدة المنيا لتصل الى (٣٠٠٪) وهو ما انعكس فى ارتفاع نسبة ظهور هذه الجرائم لاربع مرات فأكثر على صفحات العدد الواحد لتصل الى (٢٩,١٦٪) منفردة بذلك عن جريدة الأهرام وجريدة التعاون التى اختفت هذه النسبة تماما على صفحاتها . وقد أظهر البحث ، زيادة الاهتمام النسبى لجريدة التعاون بجرائم البيئة الطبيعية ، بالمقارنة بجريدتى الأهرام (القومية) والمنيا (الاقليمية) **وبذلك يتحقق صحة الشق الأول من الفرض الثانى** ، والقائل : تختلف الصحفية اليومية (القومية) عن الصحفية الاقليمية والصحفية المتخصصة فى الاهتمام بجرائم البيئة الريفية . فى حين **لم يثبت صحة الشق الثانى** من هذا الفرض والقائل : أن الصحفية الاقليمية والصحفية المتخصصة أكثر اهتماما نسبيا من الصحفية القومية بالجرائم الطبيعية للبيئة الريفية ، حيث تبين من البحث ، أن الصحيفة ، المتخصصة والصحفية اليومية القومية ، على الترتيب أكثر اهتماما نسبيا من الصحفية الاقليمية بهذه النوعية من الجرائم .

٤ - أظهر البحث ، أن الخبر الصحفى ، هوأكثر قوالب التحرير الصحفى استخداما فى تغطية وقائع جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف الثلاث ولافرق فى ذلك بين صحفية يومية واقليمية ومتخصصة فقد بلغت نسبة استخدام هذا القالب الصحفى فى جريدة الأهرام (٧٥,٢٧٪) وفى جريدة المنيا (٩٨,١٥٪) وفى جريدة التعاون (٤٠٪) من اجمالى قوالب التحرير الصحفى المستخدمة بكل جريدة . ويلى ذلك وبفارق كبير قالب المقال الصحفى بنسبة (٦,٢٢٪) من اجمالى قوالب التحرير المستخدمة بالصحف الثلاث ، ثم رسائل القراء بنفس النسبة (٦,٢٢٪) فالتحقيق الصحفى بنسبه (٥,٠٨٪) وتدنى إلى أقل حد معدلات استخدام بقية قوالب التحرير الصحفى مثل الحديث ، والتعليق ، والندوة ، واختفى تماما استخدام قالب الكاريكاتير الصحفى ، **وبذلك يتحقق صحة الفرض الثالث** للدراسة . حيث يمكن القول الأن: **أن الخبر الصحفى والمقال الصحفى على التوالى هما أكثر قوالب التحرير استخداما فى معالجة مختلف انماط جرائم البيئة الريفية ، ولاتوجد اختلافات فى ذلك بين مختلف أنواع الصحف فى**

هذا المجال .

٥ - أظهرت البيانات الميدانية المشتقاه من واقع السجلات فى اربع قرى مصرية بالوجهين البحرى والقبلى ، أن جريمة البناء على الأرض الزراعية تأتى فى المرتبة الأولى من حيث حجمها ومعدلات تكرارها فقد بلغت (٤٨.٧٪) من اجمالى عمليات التعدى على الأرض الزراعية ، ويلى ذلك جريمة اقامة قمائن ومصانع الطوب بنسبة (٢٨.٤٪) ثم جريمة التبوير ومفارش الطوب بنسبة (١٠.٢٪) لكل منهما وأخيرا جريمة التجريف بنسبة ٢.٥ ٪ . وحول الجرائم المتعلقة بالمياه تظهر البيانات المستقاه من سجلات ادارة شرطة المسطحات المائية ، أن قضايا المخالفات تتركز على الترتيب فى قضايا الصرف الصحى وتلويث البيئة بنسبة تصل الى (٦٠.٨٪) ويلى ذلك قضايا التعدى على جسور النيل بنسبة (١٦.٨٪) ثم قضايا ردم مجرى النيل بنسبة (١٠.٦٪) ثم قضايا بناء على النيل بنسه (٩.٩٪) .

وعلى مستوى الجرائم الاجتماعية للبيئة الريفية ، والمستقاه من تقارير الامن العام ، أظهر البحث أن جريمة القتل ، تأتى على رأس قائمة الجرائم الاكثر انتشارا فى الريف بنسبة (٣٤.٩٪) ثم السرقة بنسبة (١٥.٤٪) فالتزوير بنسبه (١٣.٩٪) والضرب الذى أفضى الى الموت بنسبة (٩.٥٪) وهتك العرض والاغتصاب بنسبة (٧.٥٪) والحريق العمد بنسبة (٥.٢٪) وتدنى بعد ذلك ظهور بقية الجرائم كالرشوه ومقاومة السلطات واتلاف زراعات .

٦ - أظهرت البيانات الخاصة بالجرائم الطبيعية للبيئة الريفية المنشورة على صفحات صحف البحث ، أن جرائم تلويث المياه أو هدرها تأتى على رأس قائمة جرائم البيئة الطبيعية بنسبة (٢٩.٤١٪) ويلى ذلك ، جريمة البناء على الازرض الزراعية بنسبة (٢٠٪) ثم جريمة تجريف الأرض الزراعية بنسبة (١٧.٦٥٪) وتبوير الأرض الزراعية بنسبة (١٥.٢٩٪) والصرف الصحى والبرك والقازورات بنسبة (٩.٧١٪) وتلوث المياة والمحاصيل والتربة بنسبة (٣.٥٣٪) لكل منها ، واختفى أوكاد ظهور جرائم اقامة قمائن الطوب ومصانعها وتلوث الهواء والتعدى على املاك الدولة .

كما أظهرت البيانات الخاصة بالجرائم الاجتماعية للبيئية الريفية أن جريمة القتل تأتى على رأس قائمة هذه الجرائم على صفحات الصحف الثلاث بنسبة (٤٥.٧١٪) ، ثم جرائم المخدرات

بنسبة (١٣.٣٣٪) ، وجرائم السرقة بنسبة (٩.٥٢٪) والتهريب بنسبة (٣.٨٦٪) والشرائط المخلة بالأداب والغش والاحتيال بنسبة (٢.٨٦٪) لكل منهما والدعارة والتزوير والرشوة بنسبة (١.٩١٪) لكل منها ، تدنى بعد ذلك ظهور بقية الجرائم كالضرب ، والمبيدات الفاسدة ، والأغذية الفاسدة ، والحريق والتموين .. الخ حيث لم تتجاوز معدلات طرحها على (٠.٩٥٪) لكل جريمة .

٧ - تظهر المقارنات بين مؤشرات الخريطة الواقعية لجرائم البيئة الريفية ومؤشرات الخريطة الصحفية لهذه الجرائم ، كما تقدمها صحف البحث الثلاث ، عن وجود تباين ملحوظ فى المؤشرات التى تقدمها كل خريطة لوقائع جرائم البيئة الريفية . فعلى مستوى الجرائم الطبيعية للبيئة الريفية ، تباين ترتيب أهمية الجرائم ، حيث ظهرت على الترتيب جرائم البناء واقامة قمائن الطوب ومصانعها ، ثم التبوير على سبيل المثال ، فى حين أن بيانات الخريطة الصحفية ، تظهر أن جرائم تلوث المياه والبناء والتجريف تأتى على رأس القائمة على الترتيب ، وفى حين ظهرت جرائم اقامة قمائن الطوب فى المرتبة الثانية فى الخريطة الواقعية ، اختفت أوكادت معدلات ظهور هذه الجرائم على صفحات الصحف وهكذا ،وعلى مستوى الجرائم الاجتماعية للبيئة الريفية، يظل هذا التباين قائماً ، فعلى مستوى المعطيات الواقعية يأتى القتل ثم السرقة فالتزوير والضرب وهتك العرض والاغتصاب والحرائق فى حين يأتى القتل ، ثم المخدرات والسرقة ، والتهريب ،و الشرائط المخله بالأداب والغش والاحتيال ، والدعارة على الترتيب على مستوى الخريطة الصحفية . وقد أظهرت الخريطة الصحفية وبالذات جريدة المنيا نوعية مستحدثة من الجرائم الاجتماعية لم تكن تألفها البيئة الريفية من قبل ، وجاءت مواكبة للتغيرات التى شهدتها البيئة الريفية فى الحقب الأخيرة ، مثل جرائم شرائط الأداب ، والدعارة ، وتجارة العملة ، والمبيدات والاغذية الفاسدة ، والتهريب ، ومكاتب السفريات .. الخ وقد تلاحظ أن هذه النوعية من الجرائم المستحدثة لاتظهر ها بيانات الخريطة الواقعية المتمثلة فى تقارير الامن العام . وبذلك يتحقق صحة الفرض الرابع للدراسة والقائل : يوجد اختلاف بين مؤشرات الخريطة الواقعية لجرائم البيئة الريفية من حيث نوعية الجرائم وترتيب أولوياتها ، وبين ماتعكسه مختلف أنواع الصحف محل الدراسة من مؤشرات فى هذا المجال . وقد خلص البحث فى ذلك الى أن هذا التباين

يعود فى المرتبة الأولى الى التوجة الحضرى لصحف البحث على اختلافها - من جانب ، وانغلاق مصادر المعلومات أمام هذه الصحف فى الريف وبالذات حول جرائم البيئة الطبيعية إما بسبب ندرة اتصال هذه الصحف بالريف أو لشدة ضغوط أصحاب المصالح وزوى النفوذ بالمناطق المحلية من جانب أخر .

٨ - يرتكب الجانب الأكبر من جرائم البيئة الريفية المنشورة بالصحف الثلاث ، من قبل الأفراد العاديين وبشكل فردى بنسبة (٣٥.٣٪) ويلى ذلك الجرائم التى ترتكب بشكل جماعى أو من خلال الاتفاق الجنائى بنسبة (٢٥.٤٢٪) ثم الجرائم التى تنشر بدون توجية اتهام لأحد بنسبة (٢٢.٥٩٪) فالجرائم التى ترتكب من قبل أجهزة الدولة ومؤسساتها بنسبة (٦.٧٨٪) والأفراد من ذوى النخبة بنسبة (٥.٠٩٪) ومجهول الهوية بنسبة (٥.٠٩٪) من اجمالى الجرائم المنشورة بالصحف الثلاث ، وقد أظهرت المقاونة بين الصحف الثلاث عن وجود تميز فى الجرائم المنشورة بجريدة التعاون فى هذا المجال ، حيث يأتى على رأس القائمة الجرائم التى لايوجه فيها اتهام لاحد بنسبة (٤٠٪) ويلى ذلك الجرائم التى يرتكبها بشكل جماعى بنسبة (٢٣.٣٣٪) ثم الجرائم التى يرتكبها مجهولون بنسبة (١٦.٦٦٪) فالجرائم التى ترتكب من قبل مؤسسات الدولة بنسبة (١٣.١٣٪) وأخيرا الأفراد العاديين ومن ذوى النخبة بنسة (٣.٣٤٪) من إجمالى الجرائم المنشورة على صفحاتها . وقد تبين أن هذا التميز يعود فى المقام الأول لتمحور جرائم البيئة الريفية المنشورة على صفحاتها حول جرائم البيئة الطبيعية .

٩ - أظهر البحث ، أن الغالبية العظمى من جرائم البيئة الريفية المنشورة بالصحف الثلاث، ودون تميز بين صحيفة وأخرى أوبين نمط وآخر من هذه الجرائم ، يرتكب لدوافع مادية ونفعية فى الغالب بنسبة (٦١.٥٨٪) فى حين لم تتجاوز دوافع ارتكاب هذه الجرام لاسباب قيمية أونفسية وغرائزية عن (٧.٩١٪) و (٦.٧٨٪) على الترتيب ، وكان ذلك مؤشرا واضحا على مدى تأثر البيئة الريفية الاجتماعية ، بما يموج به المجتمع المصرى عموما من متغيرات وتحولات ترتبط اساسا بسياسات الانفتاح والهجرة والخصخصة ، وما يصاحبها من مناخ ثقافى وقيمى تعلو فيه شان المادة والقيم الفردية على قيم التعاون و الترابط والمحبة، والروح الجماعية ، التى كانت تسود من قبل الحياة الاجتماعية للقرويين ، فالقتل الذى يتربع

رأس قائمة الجرائم الاجتماعية فى الريف كثيرا مايقع نتيجة الصراع حول قطعة أرض أونزاع على تقسيم ميراث ، كما أن عمليات البناء والتبوير وتجريف الأرض الزراعية واقامة مصانع الطوب عليها ، وتلويث المحاصيل والتربة .. الخ يأتى فى المقام الأول لبواعث ترتبط بالمكسب والعائد المادى المقابل وهكذا .

وتؤكد البيانات السابقة **صحة الفرض الخامس للدراسة والقائل : يرتكب الجانب الأكبر من جرائم البيئة الريفية بأنماطها المختلفة بشكل فردى ، كما يمكن القول أن ارتكاب هذه الجرائم يأتى فى معظمة تحت دوافع مادية أونفسية** . ومع ذلك ، فإن درجة الثقة فى الشق الأول من هذا الفرض والخاص ، يرتكب الجانب الأكبر من جرائم البيئة الريفية بأنماطها المختلفة بشكل فردى تبدو غير كاملة وتحتاج الى مزيد من الدراسة والتحليل ، وعدم الثقة الكاملة فى صحة هذا الشق تأتى بسبب ترجيح أن يكون هناك بعض التمايز فى اشكال ارتكاب الجرائم بين جرائم البيئة الطبيعية وجرائم البيئة الاجتماعية المنشورة على صفحات الصحف ، على النحو الذى أظهرته الجرائم المنشورة بجريدة التعاون حيث ظهر على رأس القائمة الجرائم التى ترتكب بدون متهم أو بشكل جماعى نتيجة تمحور الجرائم المنشورة على صفحات هذه الجريدة حول جرائم البيئة الطبيعية.

١٠ - اتسمت الأفكار المطروحة على صفحات جريدة الأهرام ، حول جريمة تلويث المياه أوهدرها بالتناقض أوالتنافر ، والميل الى التعميم واستخدام الالفاظ والتعبيرات غير محددة المعنى ، كما اتسمت الأفكار المعروضة حول جرائم التجريف والبناء بالمحدودية والسطحية ولم تحمل صفحات الجريدة أية أفكار أووقائع تذكر تجاه جرائم التبوير أواقامة قمائن الطوب وتلوث الهواء بإستثناء الاشارة الى ضرورة استخدام الأعداء الطبيعية بدلاً من المبيدات فى مكافحة الأفات الزراعية . وعلى مستوى جرائم البيئة الاجتماعية ، تأتى جريمة القتل ، ومالت الأفكار المنشورة حولها الى أظهار التفسخ . العائلى ووالنوازع المادية التى أصبحت تحكم طبيعية العلاقات الاجتماعية فى الريف ، وبخلاف وقائع جريمة القتل ، تأتى الوقائع حول جرائم المخدرات والسرقة والتهريب والنصب وغيرها ، وإن كانت بمعدلات وأفكار محدودة ، تدور حول سقوط عصابة للمخدرات أوتهريب أسلحة أوسلع تموينية والبضائع من بورسعيد وسرقة المواشى بالاكراه

وعن طريق التخدير وهكذا .

وعلى مستوى جريدة المنيا ، اتسمت الأفكار المعروضة على صفحات هذه الجريدة حول جرائم البيئة الطبيعية ، بالمحدودية والندرة من جانب وبالطابع البروتوكولى والاجرائى من جانب أخر ، ولم يتجاوز عدد الأفكار المطروحة هنا على امتداد صفحات (١٨) عدداً عن (اربع) أفكار فقط ، دارت الأولى حول تصريح لمحافظ المنيا بإتخاذ اجراءات لمنع القاء المخلفات والصرف فى المجارى المائية ، والثانية ، تشير الى استمرارية عمليات التجريف بإحدى القرى ، والثالثة ، تشير الى تبوير مساحة من الأرض الزراعية ، والرابعة ، حول واقعة ضبط مهندس زراعى يتقاضى رشوة حتى لايحرر محضر بناء على أرض زراعية لاحد الأفراد .

وعلى مستوى جرائم البيئة الاجتماعية ، جاءت جريمة القتل على رأس القائمة ، وتركزت فى الاساس حول الجريمة الاسرية أو العائلية ، التى تدور فى الاساس حول الصراع على الأرض أو النزاع حولها ، ومالت المعالجة هنا الى ابراز تفاهة موضوع النزاع أو الصراع بين اعضاء الاسرة الواحدة ، فهذا يقتل شقيقة على قيراط أرض ، وأخر يقتل جاره على كوز ذرة وهكذا . كما مالت الأفكار المطروحة حول جرائم المخدرات الى التأكيد على جهود وكفاءة رجال الشرطة فى القبض والتضيق على مهربى المخدرات وتجارها ، وعلى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين تجارة المخدرات والثراء الفاحش . وفى جرائم السرقات تظهر الأفكار المعروضة تعدد انماط ارتكابها . فهناك الإغراء الجنسى وهناك سرقة المواشى . والسرقة بالإكراه وقطع الطريق.. الخ . كما أظهرت الأفكار الجرائم المستحدثة التى بدأت تروج فى الريف مثل النصب من خلال مكاتب السفريات ، وتزوير الشهادات ، وبيع أرض وهمية ، وتجارة الشرائط المخله بالأداب .. الخ .

وفى جريدة التعاون ، لم تحظ الجريمة البيئة على اهتمام هذه الجريدة ، فقد انعدمت أوكادت الجرائم الاجتماعية للبيئة الريفية . وعلى مستوى جرائم البيئة الطبيعية ، اتسمت الأفكار المطروحة على صفحاتها بالتناقض والتعميم ومسايرة تصريحات المسئولين واجمال الحديث عن وقائع عمليات التعدى على الأرض الزراعية بصورها المختلفة . وبالذات عمليات التجريف والبناء والتبوير فالفلاح متجاوب والمستقبل أفضل ، ثم الفلاح يفرط فى أرضة ويتكاسل عن زراعتها، وأجهزة الادارة حازمة ، وأن قرارات الازالة ستطبق على المعتدين على الأرض بالبناء ،

ثم التصالح مع المخالفين ، وعدم وجود أثار سامة لاستخدام مبيدات الحشائش على صحة الحيوان، والفلاح ، ثم الابحاث تؤكد وجود ضرر لهذه المبيدات وهكذا .

١١ - أظهر البحث أن الجانب الأكبر من الأفكار والمضامين المثارة حول جرائم البيئة الريفية بنسبة (٦٨ . ٤٠٪) قد اكتفى بمجرد سرد الوقائع ، وكان ذلك مؤشرا عن الطابع الروتينى والاجرائى الذى يميز معالجات الصحف محل التحليل لجرائم البيئة الريفية وسيادة عقلية النقل والتوصيل دون موقف أواتجاه معين لمحررى هذه الصحف فى تعاملهم مع وقائع هذه الجرائم ، وفى المقابل لم تتجاوز نسبة المواد التى تسعى إلى تأييد اجراءات أو انتقاد ممارسات أوالكشف عن انحراف والدعوة للتغيير عن (١٢ . ٢٧٪) و (٥٦ . ٢٢٪) و(٦١ . ٩٪) على الترتيب من اجمالى المواد المنشورة على صفحات الجرائد الثلاث . وقد صارت معالجات الجرائم وبالذات جرائم البيئة الاجتماعية فى اتجاه الاثارة ، ومحاكمة المتهم وادانتة حتى قبل أن يقدم الى النيابة وبمجرد القاء القبض عليه ، كما تنتهك القيم الاسرية والعائلية من خلال الافراط والافتعال فى ابراز الصراع العائلى للأسرة الريفية وهو امرله أثاره الاجتماعية المدمرة والتى تحذرمنها على مستقبل البيئة الريفية .

١٢ - أظهر البحث ، أن الغالبية العظمى من الوقائع المنشورة حول جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف ، محل التحليل ، بنسبة (٤٤ . ٨٦٪) قد ظهرت بدون تصرف أوالاكتفاء بمجرد الاشارة الى احالة الواقعة الى التحقيق فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور الوقائع وهى مصحوبة بصدور احكام ضد مرتكب الجريمة عن (٤٧ . ٨٪) من اجمالى الوقائع المنشورة بالصحف الثلاث وكان ذلك مؤشرا ليس فقط عن مدى التدنى فى مساهمة الوقائع المنشورة فى تحقيق مهمتة الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، أو ترسيخ مفهوم أن الجريمة لاتفيد ،وانما أيضا الى المخاطر الحقيقية الكامنة وراء نشر هذه الوقائع والذى تتحول الصحف فى اطارها إلى مدرسة لتعليم الجريمة والدفع فى اتجاهها .

وفى ظل البيانات والحقائق المعروضة انفا ، يتأكد صحة الفرض السادس للدراسة ، حيث يمكن القول بدرجة ثقة عالية : أن معالجة الصحف المصرية - محل الدراسة - لجرائم البيئة الريفية ، تتسم بالقصور والتناقض فيما هو مطروح من حقائق وأفكار على صفحاتها حول هذه

الجرائم ، وفى ذلك يمكن القول أن دور هذه الصحف ، على اختلافها ، فى معالجة هذه الجرائم والتصدى لها يعد دوراً هامشيا الى حد كبير .

١٣ - ينتهى البحث الى أن الاعلام الريفى (المركزى والمحلى) يواجه بأزمة حقيقية ، تتمثل فى عجز وقصور هذا الإعلام عن مواكبة التحولات والتغيرات السريعة والمتلاحقة التى عايشتها - ومازال - البيئة الريفية فى مصر فى الحقب الأخيرة ، وعدم قدرة هذا الاعلام على تلبية الاهتمامات والاحتياجات الحقيقية للقرويين . وقد أظهر البحث ، أن مواجهة هذه الأزمة وتحسين اداء الإعلام الريفى ، لايتأتى فقط - كما تتصور الاستراتيجية الاعلامية الرسمية المعلنة - ومن خلال نشر قنوات الإعلام الاقليمى (صحافة ، اذاعة ، تلفزيون) فى المناطق المحلية حتى تكون أكثر اهتماما وقدرة على تلبية احتياجات القطاع الريفى ، حيث تبين أن معالجات الصحف (الاقليمية والمتخصصة) لشئون البيئة الريفية ، لاتقل سوءاً أوضعفا عن معالجات الصحف اليومية (القومية) لشئون هذه البيئة ، حيث تظل نفس التوجهات ، والعقلية ، وأساليب العمل والأداء والميول الحضرية .. الخ واحدة دون تميز أو فروق جوهرية بين صحيفة مركزية وأخرى ، اقليمية ، ونعتقد أن الشيء نفسه ينطبق على الإعلام المسموع والمرئى المحلى . ومن ثم تتأتى المواجهة من خلال زيادة الاهتمام الرسمى للدولة أولاً ، ومن خلال الصفوة الحاكمة ، والاعلام المركزى بالذات ثانياً ، بشئون وقضايا البيئة ، الريفية ، والعمل على تحسين نوعية ومستويات الحياه بهذه البيئة ، ومحاولة احداث تغيير جوهرى (من خلال التربية والتنشئة) فى توجهات الاعلاميين والمثقفين المصريين بعامة نحو الريف ، وتصحيح الصورة السلبية الرائجة أوالكامنة لدى هؤلاء عن القروى والفلاح المصرى والبيئة الريفية عموما .

* * * * * * * * * * * * * * * * *
* * * * * * * * *
* *
*

المحتويات

رقـــم الايـــداع ٩٢/٩٦٥٤
ISBN: 977/5040/10/8